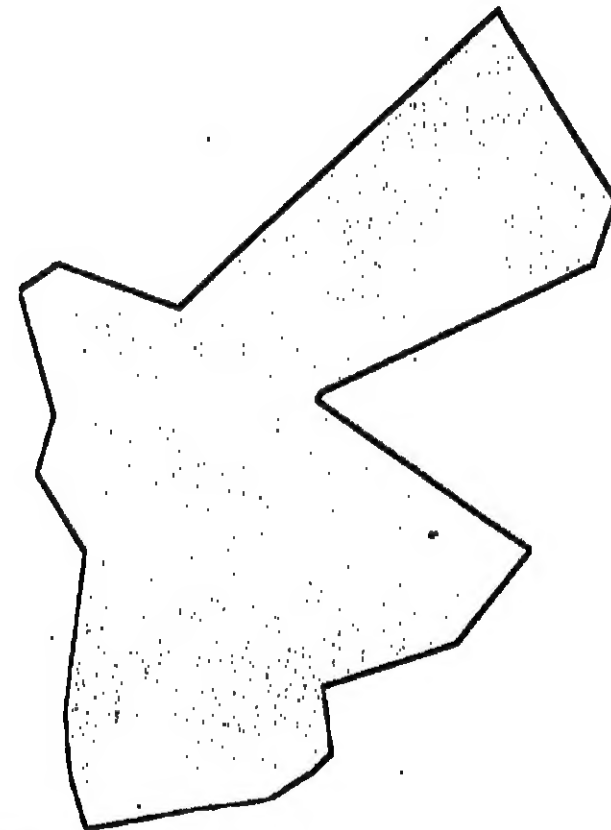


مكذبا من الأصل

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



صان: الثلاثاء ٢٧ شوال سنة ١٤٢٣ هـ. الموافق ٣١ كانون أول سنة ٢٠٠٢ م.

العدد: ٤٥٧٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

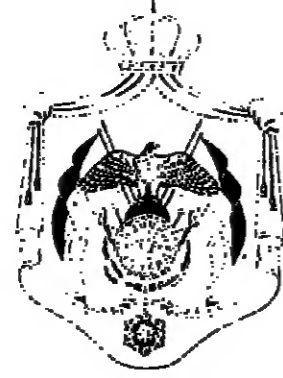
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٧٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٦٢١٨	- قانون مؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ - قانون الأوراق المالية
٦٢٨١	- نظام رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٦٢٩٣	- نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٢ - نظام مركز اعدادات الشبابية
٦٢٩٩	- نظام رقم (١١١) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام ممارسة مهنة معالجة النطق
٦٣٠١	- نظام رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٢ - نظام رسوم منح التراخيص والتصاريح
٦٣٠٣	- نظام رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام منع العكازه ورسوم
٦٣٠٥	- نظام رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٢ - نظام الرواتب والعمالات
٦٣١٥	- اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية
٦٣٢٤	- اتفاقية تعاون في المجالات البيئية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٦٣٣٢	- بروتوكول تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الشباب والرياضة
٦٣٣٦	- اتفاقية وبروتوكولات بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية
٦٣٥٢	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية بشأن تجنب الأرواح للضريبي ومنع التهريب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال

مكتبة الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢

قانون الأوراق المالية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الاوراق المالية لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الهيئة : هيئة الاوراق المالية .
المجلس : مجلس مفوضي الهيئة .
الرئيس : رئيس المجلس .
سوق تداول الاوراق : أي سوق منظم أو أي استخدام دوري أو
المالية مستمر لوسائل الاتصال يتيح تداول الاوراق
والاصول المالية .

رقم الصفحة	المحتويات
٦٣٧٠	- تعليمات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات تطبيقية للشؤون المالية لتحصيل
٦٣٧٣	الائرادات بواسطة بطاقات الإئتمان
٦٣٧٧	- أسس تسجيل المبيدات الحيوية - مبيدات حيوية (ميكروبية)
٦٣٨٩	- تعليمات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات الاستيراد والتصدير لمنطقة
٦٣٩٠	العقبة الاقتصادية الخاصة
٦٣٩٣	- تعليمات ترخيص مراكز العناية بالبشرة وإزالة الشعر
	- تعليمات ترخيص ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر
	- قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ - قرار ارشادات تعليمات هامش الملاحة

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٦٤٠٢	- وكالات الوزراء
٦٤٠٢	- الأسماء
٦٤٠٢	- التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون
٦٤٠٣	- الموظفون
٦٤٠٦	- الجنسية الأردنية
٦٤٠٧	- الاستملاك
٦٤٠٨	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٦٤٥٣	- البنك المركزي الأردني
٦٤٥٤	- المواصفات القياسية
٦٤٥٥	- الاعلاات
٦٤٦٩	- المطالبات

مكتبة الأصل

السوق / السوق المالي : بورصة عمان أو أي سوق لتداول الأوراق المالية مرخص من الهيئة وفقا لاحكام هذا القانون .

المركز : مركز ايداع الاوراق المالية .

الشخص : الشخص الطبيعي او الاعتباري .

الوسيط المالي : الشخص الذي يمارس شراء الاوراق المالية وبيعها لحساب الغير .

الوسيط لحسابه : الشخص الذي يمارس شراء الاوراق المالية وبيعها لحسابه الخاص مباشرة من خلال السوق .

امين الاستثمار : الشخص الاعتباري الذي يمارس متابعة ادارة استثمارات العملاء ومراقبتها للتأكد من مطابقتها للاسس والاهداف الاستثمارية للتعيل المنصوص عليها في اتفاقية الاستثمار الموقعة بين العميل ومدير الاستثمار .

مدير الاستثمار : الشخص الذي يمارس ادارة محافظ الاوراق المالية لحساب الغير بما في ذلك ادارة صندوق الاستثمار المشترك .

المستشار المالي : الشخص الذي يمارس تقديم النصح والمشورة للغير في مجال الاستثمار في الاوراق المالية مقابل اجر او عمولة .

مدير الاصدار : الشخص الاعتباري الذي يمارس ادارة اصدارات الاوراق المالية وتسويقها نيابة عن المصدر .

شركة الخدمات المالية : الشخص الاعتباري الذي يمارس عملا او اكثر من اعمال الوسيط المالي او الوسيط لحسابه او امين الاستثمار او مدير الاستثمار او المستشار المالي او مدير الاصدار او أي نشاط اخر تحدده الهيئة بموجب هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

الحافظ الامين : الشخص الاعتباري الذي يمارس اعمال الحفظ الامين للأوراق المالية .

المرخص له : الشخص المرخص من الهيئة وفقا لاحكام هذا القانون .

المعتمد : الشخص الطبيعي الذي يكون عضوا في مجلس ادارة شركة خدمات مالية او هيئة مديريها او مديرا او مسؤولا اداريا او موظفا فيها ، او ممن يشغل وضعاً مشابها في الشركة او يمارس صلاحيات مماثلة لدى وسيط مالي او وسيط لحسابه او امين استثمار او مدير استثمار او مستشار مالي او مدير اصدار او شركة خدمات مالية ولا يشمل ذلك المستخدمين في الوظائف المكتبية والخدماتية وتلك التي لا علاقة لها بالنشاط المتعلق بالأوراق المالية .

المصدر : الشخص الاعتباري الذي يصدر أوراقا مالية او يعلن عن رغبته في اصدارها .

المصدر العام : المصدر الذي قدم الى الهيئة نشرة اصدار اصبحت نافذة لديها .

هكذا من الأصل

- العرض العام : عرض لبيع أي ورقة مالية لأكثر من ثلاثين شخصا من الجمهور ويشمل ذلك الاصدار العام والطرح العام .
- عرض التملك العام : أي عرض يقصد به شراء (٤٠٪) أو أكثر من الأوراق المالية العائدة إلى مصدر واحد ، أو حيازتها عن طريق المبادلة .
- صندوق الاستثمار : الصندوق الذي يتم انشاؤه ويمارس أعماله وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه بهدف الاستثمار في محفظة أوراق مالية أو أصول مالية أخرى لتوفير الادارة المهنية للاستثمارات الجماعية ، وذلك بالنيابة عن حملة الاسهم أو الوحدات الاستثمارية في ذلك الصندوق .
- شركة الاستثمار : الشركة التي يكون نشاطها الرئيسي الاستثمار في الأوراق المالية والاتجار بها ، أو الشركة التي تملك أو تنوي تملك ما يزيد على (٥٠٪) من مجموع موجوداتها على شكل أوراق مالية ولا يشمل هذا التعريف البنوك أو شركات التأمين التي تمارس أعمالها بهذه الصفة .
- الحساب المشترك : الحساب الذي يضم الاستثمارات العائدة لأكثر من شخص واحد وذلك لأغراض إدارة هذا الحساب .
- المعلومة الجوهرية : أي واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية أو الاحتفاظ بها أو بيعها أو التصرف بها .

- الاعمال المحظورة : أي عمل أو ممارسة أو خطة أو نهج أو وسيلة محظورة بموجب هذا القانون أو الانظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه .
- التضليل : أي بيان غير صحيح يتعلق بمعلومة جوهرية أو أي حذف أو اخفاء لمعلومة جوهرية أو أي معلومة أخرى لازمة لتكون البيانات المقدمة صحيحة ودقيقة .
- الخداع : أي عمل أو ممارسة أو خطة أو نهج أو وسيلة يقصد بأي منها التفرير بالآخرين أو قد يؤدي إلى التفرير بهم .
- السيطرة : القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمال شخص آخر وقراراته .
- الحليف : الشخص الذي يسيطر على شخص آخر أو هو مسيطر عليه من الشخص الآخر أو الذي يشترك معه في كونه مسيطرا عليه من شخص واحد .
- المعلومات الداخلية : المعلومات غير المعلن عنها المتعلقة بمصدر أو أكثر ، أو بورصة مالية أو أكثر ، والتي قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية في حال الاعلان عنها ، ولا يشمل ذلك الاستنتاجات المبينة على الدراسات والبحوث والتحليل الاقتصادية المالية .
- الشخص المطلع : الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته .
- عقد التداول : العقد الذي يتم بموجبه شراء أوراق مالية وبيعها .

مكتبة
الأصل

التعامل

: تسجيل الاوراق المالية او اصدارها او الاكتتاب بها او الترويج لها او تسويقها او حفظها او ادراجها او ايداعها او تداولها او تسويتها او شراؤها من مصدرها او العرض العام لها او العرض العام لتملكها او تمويل التعامل بها او اقتراضها او اقتراضها او البيع المكشوف لها او رهنها او ارتهاؤها او أي نشاط اخر يقره المجلس .

التقاص

: العملية التي يتم بموجبها احتساب صافي حقوق والتزامات اطراف التداول الناشئة عن أي عقد تداول وذلك لتسليم الاوراق المالية او تسديد ائمانها في التاريخ المحدد للتسوية .

التسوية

: العملية التي يتم بموجبها اتمام أي عقد تداول لنقل ملكية الاوراق المالية من البائع الى المشتري وتسديد ائمانها بشكل نهائي وغير مشروط .

التسليم مقابل الدفع : طريقة من طرق التسوية ، يتم بموجبها تسليم

الاوراق المالية مقابل تسديد ائمانها .

المحكمة المختصة

: محكمة بداية عمان .

الاقرباء

: الزوج والزوجة والاولاد القصر .

المادة ٣-١- يقصد بالاوراق المالية أي حقوق ملكية أو أي دلالات أو بينات متعارف عليها على أنها اوراق مالية ، سواء كانت محلية أو اجنبية ، يوافق المجلس على اعتبارها كذلك .

ب- تشمل الاوراق المالية ، بصورة خاصة ، ما يلي :-

- ١- اسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول .
- ٢- اسناد القرض الصادرة عن الشركات .
- ٣- الاوراق المالية الصادرة عن الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة او المؤسسات العامة او البلديات .
- ٤- ايصالات ايداع الاوراق المالية .
- ٥- الاسهم والوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار المشترك .
- ٦- اسناد خيار المساهمة .
- ٧- العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية .
- ٨- عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع .
- ٩- أي حق في الحصول على أي مما ذكر في البنود من (١-٨) من هذه الفقرة بموافقة المجلس .

المادة ٤- لا تعتبر اوراقا مالية :-

- أ- الاوراق التجارية بما في ذلك الشيكات والكمبيالات .
- ب- الاعتمادات المستندية والحوالات والادوات التي تتداولها البنوك حصرا فيما بينها .
- ج- بوالص التأمين والحقوق المترتبة في صناديق التقاعد للمتقاعدين التي تتم تفديتها من غير مصادر مساهماتهم .

المادة ٥- على كل مصدر في المملكة أن يقدم الى الهيئة طلبا لتسجيل الاوراق المالية لديها وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس .

مكتبة الأصل

المادة ٦- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، تطبق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه على اسهم الشركات وغيرها من الاوراق المالية المتداولة في السوق فيما يتعلق بالامور التالية :-

- أ- حقوق الاطراف الناشئة عن عمليات بيع الاوراق المالية او شرائها او تحويلها .
- ب- الاسلوب والشكل الخاص بتسجيل حقوق الملكية والآثار القانونية المترتبة على ذلك .
- ج- تحويل حق الملكية والحقوق المترتبة على هذا التحويل .
- د- حقوق الاطراف ذات العلاقة بعمليات التقاص والتسوية والتحويل .
- هـ- الحقوق المترتبة الناء بعمليات بيع الاوراق المالية او شرائها او تحويلها لدائني اطراف عقود التداول بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالاوراق المالية والمقابل النقدي لها .
- و- انعقاد عقود التداول وتوثيقها ووسائل الباتها والغائها .
- ز- التعامل في الاوراق المالية .

هيئة الاوراق المالية

المادة ٧-أ- تنشأ هيئة تسمى (هيئة الاوراق المالية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها بما في

ذلك ابرام العقود والاقتراض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات ولها حق التقاضي وينوب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني او اي محام توكله لهذه الغاية .

ب- ترتبط الهيئة برئيس الوزراء .

ج- يكون مقر الهيئة في مدينة عمان .

المادة ٨-أ- تهدف الهيئة ، وبصورة خاصة ، الى تحقيق ما يلي :-

- ١- حماية المستثمرين في الاوراق المالية .
- ٢- تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية .
- ٣- حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها .
- ب- تتولى الهيئة في سبيل تحقيق اهدافها المهام والصلاحيات الرئيسة التالية:-
- ١- تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها .
- ٢- ضمان افصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالاصدارات الغامة للاوراق المالية .
- ٣- تنظيم ومراقبة الافصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون .
- ٤- تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد ومراقبة اعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال .
- ٥- تنظيم ومراقبة السوق واسواق تداول الاوراق المالية .
- ٦- تنظيم المركز ومراقبته .
- ٧- تنظيم صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار .

مكتبة الأصل

المادة ٩-أ- يحظر على الهيئة القيام بأي عمل تجاري أو المساهمة في المشاريع التجارية أو الرض الاموال او تملك او اصدار الاوراق المالية .

ب- للهيئة بموافقة مجلس الوزراء ، الاقتراض وتملك الاوراق المالية المصدرة من الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة او المؤسسات العامة او البلديات .

المادة ١٠-أ- يتولى ادارة الهيئة والاشراف على شؤونها مجلس يسمى (مجلس مفوضي الهيئة) يتألف من خمسة مفوضين ويشترط في كل منهم ان يكون شخصا طبيعيا اردنيا متفرغا من ذوي الخبرة والاختصاص .

ب- يعين المفوضون ، بمن فيهم الرئيس ونائبه ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية ، ويجوز بالطريقة ذاتها تغيير أي منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من مدة المجلس .

ج- تحدد رواتب ومزايا المفوضين وسائر حقوقهم المالية بقرار من مجلس الوزراء .

د- يؤدي المفوضون امام رئيس الوزراء قبل مباشرتهم لمهامهم اليمين التالية :-

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احافظ على الدستور وان احترم القوانين والانظمة المعمول بها وان اقوم بمهام وظيفتي وواجباتها بشرف وامانة واخلاص) .

المادة ١١-أ- يترتب على كل مفوض عند تعيينه ان يقدم تصريحاً خطياً لدى المجلس عن الاوراق المالية التي يملكها هو أو أي من اقربائه أو التي تكون تحت تصرفه أو تحت تصرف أي من اقربائه وعن أي مساهمات أو حصص يملكها هو أو أي من اقربائه في أي شركة خدمات مالية أو تكون تحت تصرفه أو تحت تصرف أي من اقربائه وعن أي تغيير يطرا على أي منها خلال ثلاثة ايام من تاريخ علمه بهذا التغيير .

ب- يحظر على أي مفوض ممارسة أي مهنة أو القيام بأي عمل بما في ذلك اشغال المنصب الوزاري أو عضوية مجلس الامة أو أي منصب أو وظيفة في الحكومة وفي المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات وفي أي شركة أو مؤسسة ، أو ان يكون له أي تأثير في اتخاذ القرارات في الجهات المذكورة أو ان يقدم المشورة لأي منها .

المادة ١٢- يتولى المجلس جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق اهداف الهيئة وفقا لاحكام هذا القانون وتنفيذ المهام والصلاحيات المقررة له بمقتضى احكامه بما في ذلك ما يلي :-

- أ- رسم السياسة العامة للهيئة ووضع البرامج اللازمة لتنفيذها .
- ب- الموافقة على تداول أي ورقة مالية خارج السوق .
- ج- الموافقة على ادراج أي ورقة مالية اردنية لدى أي سوق تداول اوراق مالية خارج المملكة .
- د- رفض طلب تسجيل الاوراق المالية او وقف او منع أي اصدار لها .
- هـ- تعليق او وقف التعامل بأي ورقة مالية للمدة التي يراها مناسبة .
- و- الموافقة على النشاء وتسجيل صناديق الاستثمار المشترك .
- ز- منح الترخيص والاعتماد الذي يصدر بموجب احكام هذا القانون .
- ح- تقييد او تعليق او ايقاف او الغاء الترخيص او الاعتماد الممنوح شخص للمدة التي يراها مناسبة .

مكتبة
الأصل

ط- تجديد الترخيص أو الاعتماد الممنوح لأي شخص أو عدم تجديد أي منهما .

ي- تحديد الرسوم المتعلقة بإصدار الترخيص أو الاعتماد وتجديد أي منهما .

ك- الموافقة على تحديد بدل الخدمات والاجور والعمولات التي يتقاضاها كل من السوق والمركز بمقتضى انظمتها الداخلية .

ل- تحديد العمولات التي تتقاضاها شركة الخدمات المالية أو المرخص له من عملائهم بحدودها الدنيا والعليا .

م- اعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقييم الاداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها .

ن- تحديد المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها .

س- اقامة علاقات التعاون مع هيئات الاوراق المالية العربية والاجنبية والمنظمات العربية والاقليمية والدولية المختصة بأسواق رأس المال .

ع- النظر في القرارات الصادرة عن السوق والمركز ووقف تنفيذ أي منها .

ف- اصدار التعليمات اللازمة لإدارة الهيئة وأي تعليمات أو قرارات لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه أو تعديل تلك التعليمات أو القرارات أو إلغاؤها .

ص- اعداد مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بالاوراق المالية .
 ق- اعداد الموازنة السنوية للهيئة وتقديمها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها .

ر- أي أمور أخرى يرى الرئيس عرضها على المجلس .

المادة ١٣-١- يكون الرئيس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وأمر الصرف فيها والمنفذ لسياساتها والمسؤول عن إدارة شؤونها ويتولى في سبيل ذلك ما يلي :-
 ١- تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس .

٢- توقيع العقود التي يفوضه المجلس بتوقيعها .

٣- التوقيع ، منفردا أو بالاشتراك مع غيره ، على التقارير والبيانات المحاسبية والكشوفات المالية والمراسلات والوثائق الخاصة بالهيئة .

ب- يقوم نائب الرئيس بالاعمال والمهام التي يكلفه بها الرئيس ويتولى صلاحيات الرئيس في حال غيابه أو شغور مركزه .

ج- يقرم المفوضون بالاعمال والمهام التي يكلفهم بها الرئيس .

د- للرئيس تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لأي مفوض كما يجوز له تفويض أي من صلاحياته لأي موظف في الهيئة على أن يكون التفويض خطيا ومحددا .

المادة ١٤-١- يجتمع المجلس ، مرة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة ، بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلاثة أصوات من أعضائه الحاضرين على الأقل ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المخالف تثبت مخالفته خطيا والتوقيع عليها .
 ب- تحدد الاحكام والاجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٥-١- يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه كل من :-

١- المصدرين .

٢- المرخص لهم .

٣- المعتمدين .

٤- السوق .

٥- المركز .

٦- صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار .

مكتبة الأصول

ب- تخضع الجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للتفتيش عليها والتدقيق على وثائقها وأبوابها وسجلاتها من الجهة المختصة في الهيئة المخولة قانونياً بذلك .

ج- تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، تشمل الوثائق والقيود والسجلات ، حينما وردت ، البيانات البنكية والمراسلات والمذكرات والوثائق وملفات الحاسوب أو أي وسيلة لحفظ المعلومات والبيانات سواء كانت خطية أو الكترونية .

المادة ١٦- أ- للمجلس ، وقبل إصدار أي تعليمات بموجب أحكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه أو إجراء أي تعديل عليها ، نشر مشروع التعليمات أو تعديلاتها لتمكين الغير من إبداء أي ملاحظات خطية عليها خلال مدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً من تاريخ نشرها .
ب- يصدر المجلس التعليمات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد دراسة أي ملاحظات ترد بشأنها على أن تصبح نافذة من التاريخ الذي تحدده تلك التعليمات .

ج- تنشر التعليمات بالوسائل التي تراها الهيئة مناسبة بما في ذلك النشر على موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت أو أي شبكة معلومات أخرى .

المادة ١٧- أ- للهيئة ، من خلال الجهة المختصة فيها ، إجراء أي تحقيق أو تفتيش أو تدقيق لتحديد ما إذا كان أي شخص قد ارتكب مخالفة أو اتخذ إجراءات تحضيرية تؤدي إلى ارتكاب مخالفة لأي من أحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .
ب- للهيئة ، ومن خلال الجهة المختصة فيها ، التحقيق في أي معلومات أو ظروف أو ممارسات تراها ضرورية وملائمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

ج- للهيئة ، ومن خلال الجهة المختصة فيها ، وفي سبيل إجراء التحقيقات الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة القيام بأي مما يلي :-
١- تدقيق الوثائق والقيود والسجلات العائدة لأي مرخص له أو معتمد أو أي من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وأشرافها والحصول على نسخ من أي منها ، والتفتيش عليها بأشعار مسبق أو بدونه .
٢- طلب حضور الشهود وسماع شهادتهم ، تحت القسم ، وتقديم أي وثائق ومستندات ذات علاقة بموضوع التحقيق .
د- للهيئة الاستعانة بدوي الخبرة والاختصاص في إجراءات التحقيق والتفتيش والتدقيق المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ١٨- تعتبر مخالفة لأحكام هذا القانون ما يلي :-

أ- عدم استجابة أي مرخص له أو معتمد أو أي جهة خاضعة لرقابة الهيئة وأشرافها لطلبات الهيئة بتقديم الوثائق والمستندات اللازمة أو بالحضور للإدلاء بالشهادة ، وللمجلس في هذه الحالة إلغاء الترخيص أو الاعتماد .
ب- عدم استجابة أي شخص ، غير المرخص له أو المعتمد أو أي جهة خاضعة لرقابة الهيئة وأشرافها ، لطلبات الهيئة بتقديم الوثائق أو المستندات اللازمة أو بالحضور للإدلاء بالشهادة .

المادة ١٩- أ- إذا تبين للمجلس ، ولأسباب مبررة ، أن حماية المستثمرين تقتضي اتخاذ تدبير فوري فله ، وللجنة التي يراها مناسبة ، اتخاذ تدبير أو أكثر من التدابير التالية :-

١- وقف أو تعليق أي نشاط يتعلق بالاوراق المالية أو بورصة مالية معينة .
٢- تعليق العرض العام لورقة مالية .
٣- تعليق أعمال المرخص له أو المعتمد .

مكتبة
الأصل

ب- للمجلس اتخاذ اجراء مؤقت يولف عمل او نشاط المرخص له او المعتمد اذا ارتكب او حاول ارتكاب أي مخالفة تؤدي الى تبديد الموجودات او تحويل صفتها او الى احداث ضرر بالمصلحة العامة او بالمستثمرين، ويبقى الاجراء المؤقت نافذا الى حين استكمال الاجراءات التي يتوجب على الهيئة القيام بها وتنفيذها ما لم يتم الغاء هذا الاجراء او وقفه بقرار من المجلس .

ج- للمجلس ان يقسم بأي من الاجراءات المنصوص عليها في الفقرتين (ا) و (ب) من هذه المادة سواء باعطاء الشخص المعني فرصة لسماع اقواله او عدم اعطائه تلك الفرصة وذلك وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة .

د- للمرخص له او المعتمد الذي تم فرض الاجراء المؤقت عليه وفق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ان يقدم الى الهيئة طلبا لسماع اقواله او لغاء هذا الاجراء او تعليقه او تقييده .

المادة ٢٠- للمجلس ، وفق ما يراه مناسباً ، الاعلان عن أي مخالفة لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه وذلك لتنبيه المستثمرين الى وقوع تلك المخالفة لتفادي الآثار المترتبة عليها .

المادة ٢١-١- للمجلس اجراء التحقيق مع أي شخص او سماع اقواله لتحديد فيما اذا كان قد ارتكب أي مخالفة او اتخذ اجراءات تحضيرية تؤدي الى ارتكاب مخالفة لاي من احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، على ان يتضمن امر التحقيق طبيعة المخالفة وصلاحيات الجهة التي ستجريه ، وان يتضمن اشعار سماع الاقوال طبيعة المخالفة وبيان حق الشخص المعني في سماع اقواله وتقديم بينائه وموعد جلسة سماع الاقوال وناريخها .

ب- اذا تبين للمجلس بعد اجراء التحقيق مع الشخص المعني او سماع اقواله ، بأنه قد ارتكب أي مخالفة او اتخذ اجراءات تحضيرية تؤدي الى ارتكاب مخالفة لاي من احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، فللمجلس اتخاذ تدبير او اكثر من التدابير التالية :-

- ١- نشر نتائج التحقيق .
- ٢- اصدار امر للشخص المخالف وخلال المدة التي يحددها المجلس بالتوقف عن ارتكاب المخالفة او التسبب بارتكابها او اتخاذ اجراءات تحضيرية تؤدي الى ارتكابها او بازالتها وذلك حسب مقتضى الحال .
- ٣- فرض غرامات مالية على المخالف وفقا لاحكام الفقرة (ا) من المادة (٢٢) من هذا القانون .
- ٤- الامر بوقف اصدار او تداول أي أوراق مالية اصدرها المخالف وذات علاقة بالمخالفة .
- ٥- تعليق او الغاء ترخيص او اعتماد الشخص المخالف اذا كان مرخصا له او معتمدا ، حسب مقتضى الحال .

المادة ٢٢-١- للمجلس فرض غرامات مالية لا يتجاوز مقدارها خمسون الف دينار على أي شخص في أي من الحالات التالية :-

- ١- ارتكاب مخالفة لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .
- ٢- القيام عمدا بالمساعدة او التحريض او تقديم المشورة او امر أي شخص بارتكاب أي مخالفة .
- ٣- الادلاء او التسبب بالادلاء او تقديم معلومات غير صحيحة او مضللة تتعلق بمعلومات جوهرية وذلك في أي طلب او تقرير مقدم اليها او اخفاء معلومات تتعلق بمعلومات جوهرية كان يتوجب عليه ذكرها بالتقرير او الطلب .

مكتبة الأصل

ب- على المجلس أن يراعي في قراره بفرض الغرامة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أن فرضها ومقدارها يتناسبان مع متطلبات المصلحة العامة، اخذاً بعين الاعتبار الأمور التالية :-

١- أن المخالفة تضمنت خداعاً أو احتيالاً أو تلاعباً أو تجاهلاً متعمداً أو اهمالاً جسيماً للمتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون .

٢- أن المخالفة ترتب عليها اضرار بأي شخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٣- أن المخالفة نجم عنها الرأء غير مشروع مع الاخذ بعين الاعتبار التعويضات التي يتم دفعها للمتضررين من ارتكاب المخالفة .

٤- أي امر اخر تستوجبه مقتضيات العدالة والانصاف .

ج- للشخص الذي فرضت عليه الغرامة الاعتراض لدى المجلس خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ تبليغه القرار وعلى المجلس اصدار قراره بالرد على الاعتراض خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ تسلمه الاعتراض ويعتبر عدم البت في الاعتراض خلال المدة المحددة قراراً بالرفض وفي حال الرد على الاعتراض او عدم الرد عليه يجوز للشخص الطعن في قرار المجلس لدى محكمة العدل العليا .

د- للمجلس احوالة المخالفات المرتكبة والمنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الى المحكمة المختصة .

المادة ٢٣- للهيئة تزويد أي هيئة للأوراق المالية أو أي جهة غير أردنية منظمة لسوق رأس المال ، وبناء على طلبها ، بمعلومات عن المرخص لهم أو عملهم لمساعدتها على أي تحقيق تقوم به ، كما يجوز للهيئة أن تقوم بنفسها بإجراء التحقيق لهذه الغاية .

المادة ٢٤- تعتبر المعلومات التي يطلع عليها المفوضون وموظفو الهيئة سرية وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية الا انه يجوز للمجلس ولاسباب مبررة الكشف عن المعلومات التي يراها لازمة لحماية المستثمرين .

شؤون الهيئة المالية

المادة ٢٥- يكون للهيئة موازنة مستقلة وتبدأ سنتها المالية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ٢٦- على المجلس ان يقدم الى مجلس الوزراء خلال الثلاثة اشهر الاولى من بداية السنة المالية تقريراً موجزاً عن الشطة الهيئة خلال السنة السابقة مرفقاً بنسخ من ميزانيتها السنوية وحساباتها الختامية مصدقة من مدقق حسابات قانوني .

المادة ٢٧- أ- تتقاضى الهيئة رسوماً عما يلي :-

- ١- تقديم لشرة الاصدار اليها وتسجيل الاوراق المالية لديها .
- ٢- منح الترخيص أو الاعتماد أو تجديدهما وفقاً لاحكام هذا القانون .
- ٣- تسجيل صندوق الاستثمار المشترك .
- ٤- ادراج أو قبول تداول الاوراق المالية في السوق .
- ٥- عضوية المصدر العام والشركة المساهمة العامة في المركز .
- ٦- تداول ونقل ملكية الاوراق المالية .

ب- يحدد مقدار الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بمقتضى انظمة تصدر استناداً لاحكام هذا القانون .

مكتبة
الأصل

المادة ٢٨- تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي :-

- أ- الرسوم وبدل الخدمات والعمولات التي تتقاضاها وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عنها .
- ب- الغرامات التي يفرضها المجلس بمقتضى احكام هذا القانون والغرامات التي تفرضها المحاكم .
- ج- بدل استخدام مرافقها وعوائد استثمار اموالها وبيع اصولها .
- د- المساعدات والهبات والتبرعات شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .
- هـ- المبالغ التي تخصصها الحكومة لها في الموازنة العامة او لتغطية العجز في حساب الإيرادات واجمالي النفقات .
- و- أي موارد أخرى ترد اليها ويقبلها المجلس .

المادة ٢٩- أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، تؤول الى الهيئة جميع الرسوم وبدل الخدمات والعمولات التي تستوفيها والغرامات المحكوم بها من المجلس او المحاكم بموجب احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

ب- تحتفظ الهيئة باحتياطي عام يعادل مثل اجمالي النفقات في ميزانيتها السنوية وتُدفع المبالغ الزائدة عن ذلك الى الخزينة العامة .

ج- يتم احتساب الفائض المشار اليه في الفقرة (ب) من هذه المادة بعد تنزيل اجمالي النفقات من الإيرادات بالاضافة الى أي احتياطيات خاصة لنفقات متوقعة او لتغطية أي نقص في موجودات الهيئة .

د- اذا وقع عجز في حساب الإيرادات واجمالي النفقات لأي سنة مالية ، يغطي من الاحتياطي العام واذا لم يكف الاحتياطي العام لتغطية العجز تقوم الحكومة بتغطية ذلك العجز .

المادة ٣٠- تخضع حسابات الهيئة لرقابة ديوان المحاسبة ، ويجوز للمجلس تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد بدل اعباه .

المادة ٣١- تعتبر اموال الهيئة وحقوقها لدى الغير اموالا عامة يتم تحصيلها وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ، ولهذه الغاية يمارس الرئيس صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في ذلك القانون .

المادة ٣٢- تتمتع الهيئة بجميع الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

صندوق حماية المستثمرين

المادة ٣٣- أ- للهيئة ان تنشئ او توافق لأي جهة على انشاء صندوق يسمى (صندوق حماية المستثمرين) يتمتع بالشخصية الاعتبارية .

ب- تحدد سائر الامور المتعلقة بالصندوق بما في ذلك انشاؤه واهدافه وكيفية ادارته وشروط العضوية فيه وموارده المالية وادارة موجوداته وآلية عمله والالتزامات المترتبة عليه للمستثمرين بالاوراق المالية الاردنية وتصفيته بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

ج- يخضع الصندوق لرقابة الهيئة واشراقها .

مكتبة
الأصل

الإفصاح

المادة ٣٤-١- لا يجوز لأي شخص أن يقوم بأي عرض عام إلا إذا تقدم بنشرة اصدار الى الهيئة ومرفق بها جميع المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري .

٢- يصدر المجلس تعليمات يحدد فيها المعلومات والبيانات الواجب تضمينها في نشرة الاصدار وارفاتها بها .

ب- يتم عرض الاوراق المالية بأي من الوسائل التالية :-

١- نشرة الاصدار .

٢- اعلان يتضمن ملخصا عن نشرة الاصدار واي معلومات او بيانات تتطلبها الهيئة او تسمح بها بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس .

٣- مادة مكتوبة مرفقة مع نشرة الاصدار او تسبقها على ان تكون نشرة الاصدار قد اصبحت نافذة .

ج- لا يعتبر بيع الاوراق المالية ، بموجب العرض العام ، ملزما للمشتري الا اذا تسلم لسخر من نشرة الاصدار النافذة .

المادة ٣٥-١- يجب ان تشمل المعلومات والبيانات التي تقدم مرفقة بنشرة الاصدار ، اضافة الى أي متطلبات اخرى تفرضها الهيئة وفقا لاحكام المادة (٣٤) من هذا القانون ، نسخا مما يلي :-

١- أي اتفاقية او اتفاقيات تم ابرامها مع مدير الاصدار .

٢- الرأي القانوني المتعلق بقانونية الاصدار .

٣- عقد تأسيس المصدر اذا كان شركة مساهمة عامة او شركة مساهمة خاصة ونسخة من نظامها الاساسي واي مستندات لها علاقة بهذه الشركة .

٤- المستندات التي بموجبها تم تأسيس الشركة المصدرة او الاعلان عنها اذا كان المصدر شركة ذات مسؤولية محدودة .

٥- عقد الشراكة او عقد التأسيس واي وثيقة اخرى تتعلق بتنظيمها اذا كان المصدر شركة او شكلا اخر ، ونسخة من الاتفاقيات الاساسية والوثائق الرسمية التي تؤثر في اسعار الاسهم او الاسناد او ادوات الدين التي عرضت او التي سيتم عرضها .

٦- جميع العقود التي تحتوي على معلومات جوهرية ، ولا يشترط الإفصاح عن مضمون أي جزء من أي من تلك العقود اذا رأت الهيئة ان الإفصاح عن هذا الجزء قد يؤدي الى اضعاف لثمة العقد وانها غير ضرورية لحماية المستثمرين .

٧- الاتفاقيات المعقودة بين المصدر ووكيل الدفع والحافظ الامين للاوراق المالية محل العرض .

ب- يجوز للهيئة ، بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس ، طلب أي معلومات او بيانات اضافة لما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ليتم تضمينها في وثيقة خطية او الكترونية وارفاتها بنشرة الاصدار وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٣٦- يجوز للمجلس ووفق اسس يحددها الاعفاء من تقديم نشرة اصدار في أي من الحالات التالية :-

أ- اذا كان عدد المستثمرين الذين يوجه العرض العام اليهم محدودا ولديهم القدرة على تقييم مخاطر الاستثمار وتحملها .

ب- اذا كانت الاموال المنوي تحصيلها بواسطة العرض محدودة .

ج- اذا كان الإفصاح المقدم للمستثمرين دقيقا وكافيا لاعتباره بديلا لنشرة الاصدار .

المادة ٣٧-١- يشترط في نشرة الاصدار ان تكون مقدمة وفقا للنموذج الخطي او الالكتروني الذي تحدده الهيئة بموجب التعليمات الصادرة عن المجلس وان تكون موقعة من كل من رئيس مجلس الادارة او رئيس

مكذوب من الأصل

هيئة المديرين وكل من المدير العام أو المدير التنفيذي والمدير المالي للمصدر بالإضافة إلى من يلي :-

- ١- غالبية المؤسسين إذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس .
- ٢- غالبية أعضاء مجلس إدارة المصدر إذا كان شركة مساهمة عامة أو شركة مساهمة خاصة .
- ٣- غالبية الشركاء إذا كان المصدر شركة ذات مسؤولية محدودة .
- ٤- مدير الاصدار أو مديرو الاصدار ، حسب مقتضى الحال .
- ٥- مدقق الحسابات الذي صادق على صحة التقارير المالية المرفقة بالنشرة .

ب- يجوز للمجلس ان يحدد صيغة أو شكلا معينا للتوقيع الالكتروني لاعتماده يكون مساويا في حجيته للتوقيع الخطي .

المادة ٣٨-١- تصبح نشرة الاصدار علنية بمجرد تقديمها الى الهيئة .

ب- على الهيئة تمكين الجمهور من الاطلاع على نشرة الاصدار وغيرها من المعلومات المقدمة وفق احكام هذا القانون .

ج- يجوز للمجلس ، بناء على طلب مبرر من المصدر أو مدير الاصدار ، ان يقرر اعتبار بعض المعلومات المقدمة مع نشرة الاصدار سرية على اساس ان عرضها للجمهور قد يؤدي الى افشاء اسرار تجارية ، ولهذه الغاية يقوم المجلس بتنظيم جلسة سماع القوال خاصة لاصدار القرار المناسب بشأن الطلب .

المادة ٣٩- تصبح نشرة الاصدار نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها الى الهيئة ، الا اذا قرر المجلس وخلال هذه المدة نفاذ نشرة الاصدار او رفضها ، وله تحديد المدة التي تكون فيها هذه النشرة نافذة المفعول .

المادة ٤٠- على المصدر اعلام الهيئة ، خطيا أو الكترونيا ، بأي تغيير يطرأ على المعلومات الواردة في نشرة الاصدار حال حدوثه سواء تم اعلان نفاذ النشرة أم لم يتم .

المادة ٤١-١- تقوم الهيئة بمراجعة نشرة الاصدار والمعلومات المرفقة بها وفق احكام المواد (٣٤) و (٣٥) و (٣٧) من هذا القانون لتحديد فيما اذا كانت هذه النشرة تحقق متطلبات هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبيه ، ولهذه الغاية ينظم المجلس جلسات سماع اقوال لتقييم صحة ودقة وكفاية المعلومات التي تم تقديمها اليها .

ب- للمجلس رفض نشرة الاصدار أو تعليق نفاذها اذا تبين له ما يلي :-

- ١- ان نشرة الاصدار أو أيها من المعلومات المرفقة بها لا تتفق ومتطلبات هذا القانون أو الانظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه أو لا تتفق مع متطلبات المصلحة العامة وحماية المستثمرين .
- ٢- ان نشرة الاصدار أو أيها من المعلومات المرفقة بها تتضمن بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة ، أو انها لا تتضمن معلومات جوهرية تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري أو اذا كانت تتضمن معلومات تم عرضها بصورة تجعل المعلومات الأخرى في النشرة غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة .

٣- اذا لم يتم دفع الرسوم المقررة على نفاذ نشرة الاصدار .

المادة ٤٢- يعد مخالفا لاحكام هذا القانون :-

- أ- المصدر الذي يقدم نشرة اصدار تتضمن بيانات غير صحيحة تتعلق بمعلومات جوهرية أو حذف تلك المعلومات .
- ب- الشخص الذي يوقع على نشرة اصدار تتضمن بيانات غير صحيحة متعلقة بمعلومات جوهرية أو حذف تلك المعلومات .
- ج- الشخص الذي لا يلتزم بمتطلبات نشرة الاصدار المحددة من الهيئة .

مكتبة الأصل

د- الشخص الذي يقوم ببيع أوراق مالية من خلال عرض عام بدون لشرة إصدار نافذة المفعول .

المادة ٤٣-أ- على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة ، ووفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس ، التقارير الدورية المبينة أدناه وأن يقوم بنشرها :-

١- تقرير سنوي ، يتضمن البيانات المالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني خلال تسعين يوما من تاريخ انتهاء سنته المالية .

٢- تقرير نصف سنوي يقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء نصف سنته المالية .

٣- تقرير عن نتائج أعماله الأولية بعد قيام مدقق حسابات قانوني بإجراء عملية المراجعة الأولية لها ، وذلك خلال خمسة وأربعين يوما من انتهاء سنته المالية حدا أعلى .

٤- تقرير يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة أو هيئة المديرين وأي تغيير في تشكيلة أو هوية أعضاء أي منهما .

ب- للمجلس تنظيم شكل ومحتوى التقارير الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يحدد فيها الأشخاص الذين يتعين عليهم التوقيع عليها مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اعتماد التقارير المقدمة بصورة الكترونية .

ج- يجوز نشر التقارير المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في صحيفة يومية محلية أو بواسطة وسائل البريد الخطي أو الإلكتروني لعنوان كل من حملة الأوراق المالية أو بواسطة أي وسيلة أخرى تعتمدها الهيئة وفق أحكام التعليمات التي يصدرها المجلس .

د- على كل مصدر إصدار بيان علني بأي معلومة جوهرية فور علمه بها وتزويد الهيئة بها .

المادة ٤٤- تحدد التعليمات التي يصدرها المجلس الأشخاص الذين يتوجب عليهم اعلام الهيئة عما يملكونه أو يقع تحت تصرفهم من الأوراق المالية من أي إصدارات لحسابهم الشخصي أو لحسابات تحت تصرفهم .

المادة ٤٥-أ- لا يجوز لأي شخص طلب شراء أوراق مالية أو مبادلتها بهدف تملك ما يزيد على (٤٠٪) من الأوراق المالية المصدرة من مصدر عام الا عن طريق عرض تملك عام وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس .

ب- يعتبر عرض التملك العام لشراء أو مبادلة أي أوراق مالية عرضا لجميع مالكي هذه الأوراق .

ج- على الشخص الذي قدم عرض التملك العام أن يدفع إلى أي من الراغبين في بيع الأوراق المالية التي يملكونها ، محل العرض ، مبلغا مساويا لأعلى سعر دفعه إلى أي من بائعي هذه الأوراق المالية دون تمييز .

د- إذا كان عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو المبادلة في عرض التملك العام أكثر من عدد الأوراق المالية المطلوب شراؤها أو مبادلتها ، فيكون الشراء أو المبادلة من المالكين الراغبين في البيع أو المبادلة كل نسبة عدد الأوراق المالية المطلوب شراؤها أو مبادلتها مقارنة مع مجمل عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو المبادلة .

المادة ٤٦-أ- على مجلس إدارة المصدر تشكيل لجنة تسمى (لجنة تدقيق) تتألف من ثلاثة من أعضائه غير التنفيذيين واعلام الهيئة بهذا التشكيل وباي تغيير يطرأ عليه .

ب- تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس مهام لجنة التدقيق وصلاحياتها ومدة عملها .

مكتبة الأصل

الترخيص والاعتماد والمراقبة

المادة ٤٧-أ- يحظر على أي شخص مزاول أعمال أي من الأشخاص المبينين أدناه إلا بعد الحصول على ترخيص من المجلس وفقا للتعليمات الصادرة عنه :-

- ١- الوسيط المالي .
- ٢- الوسيط لحسابه .
- ٣- أمين الاستثمار .
- ٤- مدير الاستثمار .
- ٥- المستشار المالي .
- ٦- مدير اصدار .
- ٧- شركة الخدمات المالية .
- ٨- الحافظ الامين .

٩- أي أعمال أخرى تتعلق بالاوراق المالية يقررها المجلس .

ب- يحظر على أي شخص طبيعي أن يكون معتمدا لأي من الجهات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة إلا بعد اعتماده لدى الهيئة .

ج- يحدد المجلس ، ووفق تعليمات يصدرها ، طبيعة الاعمال المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ومتطلبات الترخيص لكل منها وشروط الاعتماد للمعتمد ومستوى التدريب والخبرة والكفاءة لجميع الأشخاص ، ويجوز له أن يشترط على مقدم الطلب التقدم لامتحان أو أي طريقة أخرى للتأكد من استيفائه للشروط المطلوبة .

د- للمجلس وفق التعليمات التي يصدرها اعفاء أي شخص من متطلبات الترخيص أو شروط الاعتماد المشار اليها في الفقرة (ج) من هذه المادة ، وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

المادة ٤٨-أ- يتم تقديم طلب الترخيص لأي من الاعمال المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة (٤٧) من هذا القانون ، إلى الهيئة خطيا وحسب النموذج الذي

تعدده لهذه الغاية مرفقا بشهادة تعهد بصحة المعلومات الواردة فيه وموقعا من مقدمه على أن يشمل ما يلي :-

- ١- اسم مقدم الطلب أو اسمه التجاري .
- ٢- نوع الشركة .
- ٣- المركز الرئيسي لمقدم الطلب ومكتبه الرئيسي وفروعه في المملكة ان وجدت .

٤- عناوين الاقامة والعمل لجميع الأشخاص ذوي العلاقة في الشركة بما في ذلك مالكوها ومديروها وموظفوها مع بيان صفة كل منهم ولقبه الوظيفي .

٥- طبيعة عمل مقدم الطلب ومدة ممارسته لهذا العمل .

ب- للهيئة طلب أي معلومات اضافية من مقدم الطلب بما في ذلك المعلومات التي تتعلق بسيرته الذاتية وسجله وعلاقته بالشركات الأخرى وذلك حسب ما تراه لازما للتأكد من سمعته المهنية .

ج- للهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من صحة المعلومات الواردة في الطلب .

د- يقدم طلب الاعتماد إلى الهيئة وفق التعليمات التي يصدرها المجلس .

هـ- يصدر المجلس قراره بمنح الترخيص أو الاعتماد أو رفض أي منهما خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب اليها مستكملا للشروط والمتطلبات .

المادة ٤٩-أ-١- تنتهي الرخصة الممنوحة أو الاعتماد الممنوح وفق احكام المادة (٤٨) من هذا القانون في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من كل سنة .

٢- للمجلس اصدار رخصة جديدة للسنة التالية بناء على طلب خطي يقدم لهذه الغاية وبعد دفع الرسوم المحددة من المجلس .

مكتبة الأصل

٣- على مقدم طلب تجديد الترخيص أو الاعتماد ، تقديم البيانات او المعلومات الاضافية اللازمة لهذه الغاية ، ويتعين تقديم طلبات التجديد قبل مدة لا تقل عن ثلاثين يوما من بداية السنة الجديدة ، والا تعتبر بمثابة طلبات جديدة .

ب- للمجلس الموافقة على طلب تعديل الترخيص نتيجة أي تغيير في المعلومات المتعلقة بموظفي الشركة أو أي تغيير في المالكين أو المديرين أو المسؤولين الاداريين في أي وسيط مالي أو وسيط لحسابه أو مدير الاستثمار أو شركة الخدمات المالية أو أمين الاستثمار أو مدير الاصدار ، على ان يكون الطلب خطيا ومتضمنا المعلومات والوقائع المتعلقة بذلك التغيير .

المادة ٥٠- للمجلس ان يطلب من المرخص له تقديم كفالات بكنية غير مشروطة أو أي ضمانات أخرى يقبلها لضمان الالتزامات المترتبة عليه لعملائه المتعاملين بالاوراق المالية وتقيده باحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه ، ويجوز للمجلس تسهيل الكفالات والتصرف بالضمانات حسبما يراه مناسباً .

المادة ٥١-أ- يجوز لشركة الخدمات المالية الحصول على ترخيص واحد لممارسة عمل أو أكثر من أعمال الوسيط المالي والوسيط لحسابه وأمين الاستثمار ومدير الاستثمار ومدير الاصدار .

ب- يجوز لأي مرخص له بممارسة أي من الأعمال المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ان يمارس عمل المستشار المالي دون الحاجة الى ترخيص مستقل .

المادة ٥٢- لا يجوز لأي شخص ان يقوم وفي الوقت نفسه بعمل مدير استثمار وأمين استثمار للحساب ذاته أو للعمل ذاته .

المادة ٥٣- تسجل اسماء وعناوين المرخص لهم والمعتمدين وجميع الاحكام التي تتعلق بهم في سجل المرخصين والمعتمدين ويحفظ لدى الهيئة ويكون متاحا لاطلاع الجمهور .

المادة ٥٤-أ- يصدر المجلس التعليمات والقرارات المتعلقة بالسجلات التي يجب على المرخص له تنظيمها والاحتفاظ بها والتزامه بتقديم نسخ من أي سجلات تطلبها الهيئة .

ب- يحق لموظفي الهيئة المفوضين من الرئيس ، في أي وقت ، القيام بالتفتيش والاطلاع على السجلات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك بصورة دورية او عند الضرورة حماية للمستثمرين ولمتطلبات المصلحة العامة .

ج- على المرخص له ان يحتفظ بالسجلات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة .

المادة ٥٥- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر :-

أ- على المرخص له الفصل بين أمواله والاوراق المالية الخاصة به ، وأموال عملائه وأوراقهم المالية التي تكون ودعة مدنية لديه ، وذلك وفق الشروط التي يحددها المجلس والتي يتوجب تضمينها للاتفاقيات المعقودة مع هؤلاء العملاء .

ب- باستثناء الحالات التي يحددها المجلس بموجب التعليمات التي يصدرها ، لا يجوز بأي حال ان يتم توزيع الاموال والموجودات التي بحوزة المرخص له والعائدة لعملائه على ذاته في حال تصفيتها أو في حال عدم وفائه بالالتزامات المترتبة عليه .

مكتبة الأصل

ج- يتم تحديد أسس تسمية الحسابات ومتطلبات الفصل بينها ومتطلبات الحفظ الأمين لأموال العملاء وموجوداتهم بمقتضى تعليمات أو قرارات يصدرها المجلس .

المادة ٥٦- يعتبر مخالفة لأحكام هذا القانون قيام المرخص له أو المعتمد بأي مما يلي :-

أ- إساءة التصرف بأموال العملاء أو المساهمين بما في ذلك إساءة توظيفها أو استخدامها .

ب- ممارسة الخداع والتضليل والأعمال المحظورة .

ج- التأثير سلباً على المنافسة وذلك بالتلاعب بنسب العمولات أو ببدل الخدمات التي يتقاضاها أي منهما من العملاء أو الحد من الخدمات المقدمة سواء كان ذلك بشكل منفرد أو بالتواطؤ مع الغير .

د- التأثير سلباً أو محاولة التأثير سلباً وبأي شكل من الأشكال على سوق رأس المال سواء كان ذلك بشكل منفرد أو بالتواطؤ مع الغير .

المادة ٥٧- على المرخص له أو المعتمد وعلى الأشخاص الذين يعملون لدى أي منهما أثناء ممارستهم لأنشطتهم ، التقيد بقواعد السلوك المهني وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس بما في ذلك التصرف بأمانة وإخلاص لصالح عملائهم وبشكل يؤدي إلى تعظيم مصالحهم وتحقيق أهدافهم الاستثمارية دون تمييز بينهم أو تحميلهم عمولات وبدل خدمات مبالغ فيها أو ضمان أرباح معينة لهم أو وعدهم بها أو ممارسة أي من أساليب الغش والخداع معهم .

المادة ٥٨- للمجلس أن يرفض طلب الترخيص المقدم من شخص أو أن يلغى أي ترخيص ممنوح لشخص إذا تبين له أن أيًا من أعضاء مجلس إدارة ذلك

الشخص أو هيئة إدارته أو أي من مديريه أو أداريه المسؤولين قد خالف متطلبات الترخيص الواردة في هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٥٩- أ- يشترط أن تتوافر في المرخص له أو المعتمد ، وبصورة مستمرة ، جميع متطلبات الترخيص وشروط الاعتماد المقررة في القانون والمحددة بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس وذلك تحت طائلة إلغاء الترخيص أو الاعتماد .

ب- مع مراعاة أحكام المادة (٦١) من هذا القانون ، إذا لم يتم تجديد الترخيص أو الاعتماد فيتوجب على المرخص له أو المعتمد التوقف عن مزاولة العمل الذي لم يتم تجديد الترخيص أو الاعتماد له .

المادة ٦٠- أ- للمجلس بعد إخطار الشخص المعني ومنحه فرصة لسماع أقواله رفض أو تعليق أو إلغاء الترخيص أو الاعتماد ، حسب مقتضى الحال ، في أي من الحالات التالية :-

١- مخالفة أي من أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه .

٢- تضمين طلب الترخيص أو الاعتماد معلومات غير صحيحة .

٣- القيام بأي عمل محظور .

٤- ثبوت عدم جدارته في مزاولة أعمال المرخص له أو المعتمد .

ب- إذا تمت مخالفة معتمد فيتعين على المجلس عندئذ وبالإضافة إلى إخطاره إشعار الشخص الذي يعمل لديه بذلك .

ج- يحق للمجلس ، مع بيان الأسباب ، أن يقرر تعليق الرخصة أو الاعتماد إلى حين سماع الأقوال .

هكذا من الأصل

د- يعتبر قرار تعليق الترخيص أو الاعتماد سرياً لا يجوز نشره ، الى ان يتم اتخاذ قرار نهائي بهذا الشأن ، الا اذا تبين بان المرخص له قد خالف قرار التعليق بعد اشعاره به ، وذلك مع عدم الاخلال بالتزام الاشخاص بالقرار الذي تم اخطارهم به .

هـ- يدون القرار النهائي برفض الترخيص أو الاعتماد أو الغائه أو تعليقه ، والنتائج التي يتم التوصل اليها بهذا الشأن ، في سجل المرخصين والمعتمدين ، ويعتبر حكماً تعليق أو الغاء ترخيص أي مرخص له تعليقاً أو الغاء لاعتماد جميع المعتمدين لديه .

المادة ٦١- يتعين على المرخص له الذي يقرر التوقف عن مزاولة اعماله المرخصة اعلام الهيئة بذلك ، ويتم في هذه الحالة الغاء الترخيص بعد استكمال المرخص له لجميع المتطلبات التي تحددها الهيئة لتسوية جميع المطالبات والامور ذات العلاقة بالعمل المنوي التوقف عن مزاويلته .

المادة ٦٢-١- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، تكون التصفية الاختيارية أو الاجبارية لأي مرخص له باطلاع الهيئة ومتابعتها ، ولا يسري هذا النص على البنوك فيما يتعلق بموجوداتها المصرفية .

ب- للمجلس اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لشهر الافلاس المرخص له اذا كان شخصاً طبيعياً أو حالة شركة الخدمات المالية للتصفية الاجبارية .

ج- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، لا تخضع الاموال والاوراق المالية العائدة لعملاء شركة الخدمات المالية أو لعملاء الشخص الطبيعي المرخص له لاجراءات الرهن والحجز والتصفية والافلاس التي تخضع لها شركات الخدمات المالية أو الاشخاص الطبيعيين المرخص لهم .

المادة ٦٣-١- تنظم العلاقة بين العميل والمرخص له بموجب اتفاقية خطية تكون متوافقة مع احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

ب- على كل مرخص له او معتمد عند تعاقد مع عملائه او تعامله بالاوراق المالية لصالحهم ، المصادقة على صحة توقيعهم وذلك بعد التثبت من هويتهم واهليتهم للتعاقد على ان يتحمل المرخص له او المعتمد مسؤولية صحة تلك التواقيع .

ج- يعتبر مرتكباً لجرم التزوير والاحتيال كل مرخص له او معتمد يبيع او يتصرف باوراق مالية دون تفويض خطي من مالكها او دون وجود اتفاقية خطية تخوله ذلك .

المادة ٦٤-١- تنشأ بموافقة المجلس جمعية للمعتمدين تسمى (جمعية معتمدين سوق رأس المال) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها بهذه الصفة ممارسة نشاطها والعمل على تحقيق اهدافها وتطوير المهن المالية ورعاية مصالح اعضائها وتعزيز التفاعل بينهم ونشر الوعي الخاص بمعايير السلوك المهني .

ب- تحدد الاحكام والاجراءات المتعلقة بالشاء الجمعية ومساهمات اعضائها وكيفية تشكيل هيئتها العامة ومجلس ادارتها والمهام المنوطة بكل منهما وعقد اجتماعاتها وسائر الامور الادارية والمالية الخاصة بالجمعية بما في ذلك تحديد رسوم الانتساب اليها والاشتراك فيها وكيفية حلها والتصرف باموالها بموجب الانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها .

ج- ١- على الجمعية ان تقدم الى المجلس أي تعديلات على الانظمة الاساسية والداخلية الخاصة بها للموافقة عليها قبل بدء العمل بها .
٢- للمجلس الطلب من مجلس ادارة الجمعية اجراء أي تعديلات على نظامها الاساسي أو أي من انظمتها الداخلية يراها المجلس ضرورية ، وذلك خلال المدة المحددة في الطلب .

مكتبة الأصل

٣- للمجلس بعد انتهاء المدة المشار إليها في البند (٢) من هذه الفقرة اجراء التعديلات التي يراها مناسبة على النظام الاساسي او أي من الانظمة الداخلية للجمعية .

د- تعتبر الجمعية عند انشائها الخلف القانوني والواقعي لجمعية معتمدي المهن المالية وتؤول إليها جميع حقوقها والتزاماتها وموجوداتها وسجلاتها واموالها .

سوق لتداول الأوراق المالية

المادة ٦٥-١- ينشأ في المملكة سوق مالي يسمى (بورصة عمان) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ، وله بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافه بما في ذلك ابرام العقود وله حق التقاضي وان ينب عنه في الاجراءات القضائية أي محام يوكله لهذه الغاية .

ب- تكون عضوية بورصة عمان من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأي جهات أخرى يحددها المجلس ، وتتألف الهيئة العامة للبورصة من الاعضاء المسددين لرسوم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوية فيها ، ويكون لكل عضو في الهيئة العامة صوت واحد في اجتماعاتها .

ج- يتولى إدارة بورصة عمان مجلس إدارة ومدير تنفيذي متفرغ ، وتحدد بموجب النظمها الداخلية وتعليماتها التي تصدر لهذه الغاية الاحكام والاجراءات المتعلقة بهيئتها العامة وكيفية تشكيل مجلس ادارتها وعقد اجتماعاتها واتخاذ القرارات والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي والاجراءات المتعلقة بحل البورصة وتصفيتها وسائر الامور الادارية والمالية الاخرى المتعلقة بها .

د- يعين المدير التنفيذي للسوق بقرار من مجلس الإدارة ، وبموافقة المجلس ، ويحظر عليه أن يقوم بأي عمل آخر أو أن يكون شريكا أو مساهما في أي مرخص له أو أن يكون ممثلا له .

هـ- لا يجوز أن يكون رئيس مجلس إدارة بورصة عمان أو نائبه شريكا أو عضو مجلس إدارة أو هيئة مديرين أو موظفا في أي عضو في البورصة أو أن يكون ممثلا له .

و- يجوز لبورصة عمان ، بموافقة المجلس ، الاقتراض أو القيام بالشطة ربحية ، على أن لا يؤدي أي منهما إلى التأثير السلبي على الشطة التداول في البورصة .

ز- تخضع بورصة عمان لرقابة الهيئة وأشرافها والتفتيش عليها ويجوز للهيئة التدقيق على سجلاتها .

ح- يجوز إعادة هيكلة بورصة عمان بقرار من المجلس وبموافقة من مجلس الوزراء شريطة مراعاة احكام المادة (٦٢) من هذا القانون ويحدد مجلس الوزراء الجهة التي تؤول إليها موجوداتها والتزاماتها .

المادة ٦٦-١- اذا وقع عجز في حساب الإيرادات واجمالي النفقات في بورصة عمان لأي سنة مالية يغطي من الاحتياطي العام ، وإذا لم يكف الاحتياطي العام لتغطية هذا العجز فعلى أعضاء بورصة عمان أن يدفعوا بالتساوي المبلغ الكافي لتغطيته ، ويكون ما يتم دفعه ديناً لهم على صافي الإيرادات المتحققة فيما بعد .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، يجوز لمجلس إدارة بورصة عمان بموافقة المجلس اقتراض المبلغ الكافي لتغطية العجز أو أي جزء منه .

المادة ٦٧-١- يتم ترخيص سوق تداول الأوراق المالية سوقا ماليا وفقا لاحكام هذا القانون والتعليمات الصادرة عن المجلس بهذا الخصوص .

مكتبة من الأصل

٢- يقدم طلب ترخيص سوق تداول الأوراق المالية الى الهيئة مرافقا به
النظمه الداخلية والتعليمات التي تنظم عمله واي معلومات او وثائق
اخرى يعتبرها المجلس ضرورية او مناسبة لحماية المستثمرين او
لتحقيق المصلحة العامة .

ب- لا يجوز ان يرخص سوق تداول الأوراق المالية سوقا ماليا الا اذا تبين
للمجلس ان هذا السوق منظم وقادر على الزام اعضائه وذوي العلاقة
بهم بالتقيد باحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة
بمقتضاه وبانظمته الداخلية وتعليماته .

ج- يشترط في الانظمة الداخلية لسوق تداول الأوراق المالية وتعليماته ان
تتضمن ما يلي :-

- ١- تحميل اعضائه والمصدرين فيه واي اشخاص اخرين يستخدمون
مرافقه ، بشكل عادل ومعقول ، لاي بدل او اجر يتقاضاه السوق .
- ٢- ضمان العدالة والكفاءة والشفافية ومنع الخداع والغش والاعمال
المحظورة ، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الجهات العاملة في سوق
رأس المال وحماية المستثمرين .
- ٣- وضع اسس عادلة عند التمييز بين العملاء او المصدرين او الوسطاء
الماليين او الوسطاء لحسابهم .
- ٤- فرض عقوبات تأديبية على اعضائه والاشخاص ذوي العلاقة بهم عن
مخالفاتهم لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات
الصادرة بمقتضاه واحكام النظمة السوق الداخلية وتعليماته .
- ٥- تطبيق اجراءات تداول عادلة ومنصفة في السوق .
- ٦- عدم فرض اي قيود غير ضرورية او غير مناسبة على المنافسة .
- ٧- وضع معايير للتدريب والخبرة والكفاءة الادارية لاجزائه وموظفيه
 واجراءات العقوبات التأديبية لمن لا يستوفي منهم تلك المعايير .
- ٨- توافر الملاحة المالية لاجزائه ومراقبتها .

د- لا يجوز ان يكون رئيس سوق تداول الأوراق المالية او نائبه عضوا في
مجلس ادارة او هيئة مديري مرخص له ، او مسؤولا اداريا او مديرا او
موظفا او ممثلا لمرخص له وذلك خلال مدة تولي اي منهما لهذا

المركز .

هـ- على مجلس ادارة السوق تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات
السوق .

المادة ٦٨-١- للسوق المالي ان يقوم بنفسه ، او عن طريق الهيئة ، بالتدقيق والتحقيق
فيما يتعلق باعضائه والتداول فيه للتحقق فيما اذا تمت مخالفة لانظمته
الداخلية وتعليماته ، ولا يحكم هذا القانون او الانظمة او التعليمات او
القرارات الصادرة بمقتضاه ، على ان يتم اجراء التحقيق وفقا لتعليمات
والاقتضاءات التي يضعها السوق وبما يكفل حماية حقوق اعضائه خلال مدة التحقيق .

٢- يحظر على اي شخص ان يتدخل في الانظمة الداخلية للسوق وتعليماته على صلاحية
تعيينه او اقالته او على اداءه لموظفي السوق المخولين من المراجع المختص اثناء القيام بالتحقيق
والتدقيق ، بالتفتيش على وثائق وقيود وسجلات اعضائه والحصول
على اي معلومات اخرى قد تكون ذات صلة بالشأن الذي هو قيد التحقيق او ان يتم
الالتفات الى التفتيش اثناء ساعات العمل المتعارضة عليها .

٣- يعتبر شرطه للعضوية في السوق سماح العضو للموظف بالقيام بالاعمال
التي ينفذها الشخص المتخصص عليها في البند (١) من هذه الفقرة .
٤- لا يجوز للسوق الاصلاح عنها الا بعد موافقة المجلس على ذلك .

د- للسوق ، ولاسباب مبررة ، ان يطلب من الهيئة والمدة التي يراها مناسبة
لتعليق التعامل في أوراق مالية متداولة او وقف اعمال اي من اعضائه .

المادة ٦٩-١- لا يجوز لاي وسيط مالي او وسيط لحسابه ان يتداول اوراقا مالية لمصدر
عام الا عن طريق سوق مالي ، ما لم تكن الورقة المالية مغطاة من هذا
الشرط من المجلس .

هكذا من الأصل

ب- لا يجوز التداول في السوق الا بواسطة عقود تداول بين الوسطاء ، مدونة في سجلات السوق وتتم لحسابهم أو لحساب عملائهم ، وفقا للأنظمة الداخلية للسوق وتعليماته الملزمة لجميع الاطراف المعنية بالتداول .

ج- تكون القبول المدونة في سجلات السوق وحساباته ، سواء كانت خطية أو إلكترونية ، واي وثائق صادرة عنه دليلاً قانونياً على التداول وذلك بالتواريخ المبينة في تلك السجلات أو الحسابات أو الوثائق ما لم يثبت عكس ذلك .

المادة ٧٠-أ- يجوز للسوق تحديد متطلبات وشروط العضوية وله رفض طلب العضوية المقدم من أي شخص أو منعه من العمل لدى أي عضو وذلك في الحالات التي لا يستوفي فيها ذلك الشخص معايير التدريب أو الخبرة أو الكفاءة المنصوص عليها في الأنظمة الداخلية والتعليمات التي يصدرها السوق أو اذا ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

ب- عند اتخاذ أي من الاجراءات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة ، على السوق ان يتيح لذلك الشخص فرصة لسماع اقواله ، وتسجيل وقائع التحقيق وابداء الاسباب لاي قرار يتخذه بهذا الشأن .

ج- يحدد السوق المخالفات التي تستوجب تأديب العضو أو الشخص المرتبط به وعليه إشعار أي منهما بالمخالفة مع إتاحة فرصة له لسماع اقواله والاحتفاظ بسجل الوقائع على ان يكون قرار السوق بفرض العقوبة

بمقتضى التصرفات أو الممارسات التي ثبت ان العضو أو الشخص المرتبط به

قد قام بها أو امتنع عن القيام بها .
٢- بيان احكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه واحكام الأنظمة الداخلية للسوق وتعليماته التي قام العضو أو الشخص المرتبط به بمخالفتها .

٣- نتيجة التحقيق والعقوبة المفروضة واسبابها .

د- على الرغم مما ورد في هذه المادة ، واذا تبين للسوق ان عضواً يعاني من صعوبات مالية أو إدارية وان استمراره بالعمل يهدد مصالح المستثمرين والدائنين والاعضاء الآخرين أو السوق نفسه فعليه اعلام الهيئة فوراً بذلك . وللسوق ، وبصورة مستعجلة ، تعليق أو منع الخدمات التي يقدمها لذلك العضو أو الحد منها شريطة اعلام الهيئة مسبقاً بذلك .

هـ- في الحالات التي تتخذ فيها الاجراءات المستعجلة وفق احكام الفقرة (د) من هذه المادة ، على السوق ان يبادر الى عقد جلسة سماع الال بسماع خلالها للعضو بالاعتراض على قراره .

المادة ٧١-أ- تكون أنظمة السوق الداخلية وتعليماته ملزمة لعضائه وعملائهم .
ب- على العضو الذي تم قبول عضويته في السوق توقيع تعهد يؤكد وجوب تقيده بالأنظمة السوق الداخلية وتعليماته .

ج- يعتبر مخالفة لأنظمة السوق الداخلية وتعليماته عدم دفع أي بدل أو مستحقات مترتبة على العضو وللسوق في هذه الحالة إيقاع عقوبات عليه بما في ذلك فرض الغرامات .

المادة ٧٢-أ- يشترط لتداول أي ورقة مالية في السوق ان تكون مودعة لدى المركز باستثناء الاوراق المالية التي يقرها المجلس .

ب- على كل شركة مساهمة عامة منشأة في المملكة وكل مصدر عام فيها ان يتقدم بطلب لادراج اوراقه المالية المصدرة لتداولها في السوق .

ج- لا يجوز لأي مصدر أردني ادراج اوراقه المالية في سوق مالي أو يوربي تداول اوراق مالية خارج المملكة دون الحصول على موافقة المجلس المسبقة على ذلك .

مكتبة
الأصل

واتخاذ القرارات والصلاحيات والمهام المنوطة بكل من الهيئة العامة ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي وسائر الأمور الإدارية والمالية الأخرى المتعلقة بهما .

ب- يعين المدير التنفيذي للمركز بقرار من مجلس الإدارة ، وبموافقة المجلس ويحظر عليه أن يقوم بأي عمل آخر أو أن يكون شريكا أو مساهما في أي مرخص له أو أن يكون ممثلا له .

ج- لا يجوز أن يكون رئيس مجلس إدارة المركز أو نائبه شريكا أو عضو مجلس إدارة أو هيئة مديرين أو موظفا في أي مرخص له أو أن يكون ممثلا له .

المادة ٢٩- أ- يجوز للمركز ، بموافقة المجلس ، الاقتراض على أن لا يؤدي ذلك إلى تحميله التزامات تؤثر على قيامه بمهامه المتعلقة بالإيداع والتقصا والتسوية .

ب- على مجلس إدارة المركز تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات المركز .

المادة ٨٠- يحدد الهيكل التنظيمي للمركز ومجالات عمله وشروط العضوية فيه ومتطلباتها وأي بدل يتقاضاه بمقتضى الأنظمة الداخلية والتعليمات التي يصدرها .

المادة ٨١- أ- مع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذا القانون ، على المصدر تسجيل الأوراق المالية التي يصدرها لدى المركز وفقا للتعليمات التي يصدرها .

ب- يتم إلغاء شهادات الملكية الخاصة بالأوراق المالية المودعة لدى المركز وفقا للتعليمات التي يصدرها .

ج- يتم تسجيل الأوراق المالية المتداولة في السوق ونقل ملكيتها وتسوية أمانها بين الوسطاء بموجب قيود تدون في سجلات المركز .

د- للمركز قبول البيانات الإلكترونية من أعضائه ومن السوق وذلك وفقا للأنظمة الداخلية والتعليمات التي يصدرها .

هـ- تكون القيود المدونة في سجلات المركز وحساباته ، سواء كانت خطية أو إلكترونية ، وأي وثائق صادرة عنه دليلا قانونيا على ملكية الأوراق المالية المبينة فيها ، وعلى تسجيل ونقل ملكية تلك الأوراق المالية وعلى تسوية أمانها وذلك وفق الأسعار وبالتواريخ المبينة في تلك السجلات أو الحسابات أو الوثائق ما لم يثبت عكس ذلك .

و- إذا تقرر الحجز على أي ورقة مالية مودعة لدى المركز أو فرض أي قيد يمنع التصرف بها بقرار قضائي ، فعلى المركز تثبيت ذلك القيد في سجلاته بتاريخ تسلمه ذلك القرار ، ما لم يثبت أن تلك الأوراق المالية المودعة قد تم نقل ملكيتها قبل ذلك التاريخ .

ز- تنشأ الحقوق والالتزامات بين كل من بائع الورقة المالية ومشتريها والغير بتاريخ إبرام العقد في السوق .

ح- على المركز توليق ملكية الأوراق المالية التي تم بيعها وتثبيت نقل ملكيتها بسجلاته وفقا للتعليمات التي يصدرها .

ط- تتم تسوية عقود تداول الأوراق المالية المودعة لدى المركز على أساس التسليم مقابل الدفع .

المادة ٨٢- أ- تكون العضوية في المركز إلزامية للجهات التالية :-

١- الشركات المساهمة العامة .

٢- المصدر العام .

٣- الشخص الاعتباري المرخص له بممارسة أعمال الوسيط المالي أو الوسيط لحسابه .

٤- الحافظ الأمين .

٥- أي جهة أخرى يحددها المجلس .

مكتبة الأصل

ب- لا يجوز لأي شخص الجمع بين عضوية مجلس إدارة المركز وعضوية مجلس إدارة السوق.

ج- ١- لموظفي المركز المخولين من المرجع المختص بالتفتيش على وثائق وسجلات أي من أعضائه والحصول على نسخ منها، سواء أكان ذلك بأشعار مسبق أم بدونها وذلك فيما يتعلق بمهام المركز، شريطة أن يتم التفتيش أثناء ساعات العمل.

٢- يعتبر شرطاً للعضوية في المركز سماح العضو للموظف بالقيام بالأعمال المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة.

د- تكون أنظمة المركز الداخلية وتعليماته ملزمة لأعضائه وعملاء المرخص لهم منهم.

هـ- على العضو الذي لم يبول عضويته في المركز توقيع تعهد يؤكد وجوب تقيده بالأنظمة السوق الداخلية وتعليماته.

و- يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون عدم الالتزام بأحكام الأنظمة الداخلية والتعليمات الصادرة عن المركز أو تخلف عضو المركز عن دفع أي بدل وأي مبالغ مالية مستحقة عليه للمركز.

المادة ٨٣-١- على المركز أن يقدم إلى المجلس الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة به وأي تعديلات تطرأ عليها للموافقة عليها قبل بدء العمل بها، على أن

تتضمن بصورة خاصة ما يلي:-

١- إجراء التفتيش على سجلات الأوراق المالية ونقل ملكيتها والتفاضل والتسوية لعقود التداول الخاصة بهذه الأوراق.

٢- تحديد حقوق والتزامات الأطراف ذات العلاقة بعمليات التفاضل والتسوية ونقل ملكية الأوراق المالية.

٣- الوثوق الذي تنشأ عنده حقوق دائني أطراف عمليات التداول بالأوراق المالية، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالمقابل النقدي أو ما يعادله، والأوراق المالية ذات العلاقة، وذلك نتيجة لعمليات البيع أو الشراء أو نقل الملكية.

٤- المعلومات والبيانات والسجلات التي تعتبر سرية والأشخاص المخولون بالاطلاع عليها بحكم عملهم.

٥- المعلومات والبيانات والسجلات التي يتوجب على المركز الإفصاح عنها، وتلك التي يجوز للجماهير الاطلاع عليها والحصول على نسخ منها.

٦- معايير السلوك المهني التي تطبق على كل من أعضاء المركز وأعضاء مجلس إدارته ومديره التنفيذي والموظفين فيه.

ب- للمجلس الطلب من مجلس إدارة المركز إجراء التعديلات التي يراها ضرورة على الأنظمة الداخلية والتعليمات الصادرة عن المركز والتي يراها ضرورية، لحماية المستثمرين وتحقيق المصلحة العامة وذلك خلال مدة محددة في الطلب وله بعد انتهاء هذه المدة إجراء التعديلات التي يراها مناسبة على أي من الأنظمة أو التعليمات وتعتبر تلك التعديلات نافذة اعتباراً من التاريخ الذي يحدده.

ج- للمجلس النظر في القرارات الصادرة عن المركز للتأكد من اتفاتها مع أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

المادة ٨٤-١- يتقاضى المركز العمولات والاجور وأي بدل ينص على أي منها في أنظمتها الداخلية.

ب- للمركز فرض الغرامات وفقاً لأحكام الأنظمة الداخلية والتعليمات التي يصدرها.

ج- تؤوّل إلى المركز الغرامات التي يتم فرضها وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ٨٥- للمركز حجز على الأوراق المالية المملوكة لأي من أعضائه في حال تخلفه عن تسوية الالتزامات المترتبة عليه والمتعلقة بمهام المركز.

مكتبة الأصول

المادة ٨٦-أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، عند صدور قرار بإفلاس أو بتصفية أو الحجز على الوسيط المالي أو الوسيط لحسابه أو العضو في المركز وقبل الشروع في إجراءات الإفلاس أو التصفية أو الحجز وفقا لاحكام التشريعات النافذة ، يتخذ المركز وفقا للتعليمات التي يصدرها ، الاجراءات اللازمة لاتمام تسوية عقود التداول التي كان العضو طرفا فيها قبل صدور ذلك القرار وتكون عقود التداول تلك بعد تسويتها نافذة في مواجهة الغير .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، للمجلس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أي طرف ذي علاقة تعديل أو إلغاء عقود التداول المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو أي جزء منها على أن يكون هذا التعديل أو الإلغاء مبررا .

المادة ٨٧-أ- إذا وقع عجز في حساب الإيرادات واجمالي النفقات في المركز لأي سنة مالية يغطي من الاحتياطي العام وإذا لم يكف الاحتياطي العام لتغطية هذا العجز فعلى أعضاء المركز أن يدفعوا بالتساوي المبلغ الكافي لتغطيته ويكون ما لم دفعه دينسا لهم على صافي الإيرادات المتحققة فيما بعد .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لمجلس إدارة المركز بموافقة المجلس اقتراض المبلغ الكافي لتغطية العجز أو أي جزء منه .
ج- في حال القضاء الشخصية الاعتبارية للمركز بحله أو بتصفيته أو بأي شكل من الأشكال تؤول أمواله إلى الخزينة العامة .

المادة ٨٨- تعتبر أموال المركز وحقوقه لدى الغير أموالا عامة يتم تحصيلها وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ٨٩- للمجلس تعليق نشاط المركز لمدة لا تزيد على اسبوع ، وبموافقة رئيس الوزراء إذا زادت المدة على ذلك .

صندوق ضمان التسوية

- المادة ٩٠-أ- ينشأ في المركز صندوق يسمى (صندوق ضمان التسوية) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي ويتولى المركز إدارته .
ب- تكون العضوية فيه الزامية للوسيط المالي وللوسيط لحسابه وأي جهة أخرى يحددها نظام الصندوق .
ج- يهدف الصندوق ، وبصورة خاصة ، إلى تحقيق الاهداف التالية :-
١- تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية .
٢- تغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البالغ نتيجة تداول الأوراق المالية في السوق .
د- يضع مجلس إدارة المركز ، بموافقة المجلس ، نظاما داخليا لتحديد بمقتضاه كيفية إدارة الصندوق بما في ذلك بدل اشتراكات أعضائه والانتساب اليه والالتزامات المترتبة عليهم له وإدارة موجوداته وطريقة عمله والالتزامات المترتبة عليه لأعضائه واحكام واجراءات تصفيته .
هـ- يعتبر الصندوق الخلف القانوني والواقعي لصندوق ضمان الوسطاء الماليين وتؤول اليه جميع حقوقه والتزاماته وموجوداته وسجلاته وأمواله .
و- يخضع الصندوق لرقابة الهيئة وأشرافها والتفتيش عليه والتدقيق على سجلاته .

صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار

المادة ٩١-أ- يجوز إنشاء صندوق استثمار مشترك يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافه بما في ذلك إبرام العقود وإصدار الأوراق المالية وله حق التقاضي وأن ينيب عنه في الإجراءات القضائية أي محام يوكله لهذه الغاية .

مكتبة الأصل

ب- يهدف صندوق الاستثمار المشترك الى الاستثمار في محفظة من الأوراق المالية او الأصول المالية الاخرى لصالح حاملي الاسهم او الوحدات الاستثمارية في الصندوق وذلك عن طريق توفير ادارة مهنية متخصصة للاستثمار المشترك .

ج- تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس سائر الامور المتعلقة بصندوق الاستثمار المشترك بما في ذلك الشاؤء واجراءات ومتطلبات تسجيله لدى الهيئة ورأسامه وحقوق حملة اسهمه او وحداته الاستثمارية وتنظيم عمله وادارته والرسوم والعمولات التي يتقاضاها واسس ومعايير تنوع استثماراته ومهام مسؤوليات وصلاحيات الاشخاص المسؤولين عن ادارته وادارة استثماراته .

المادة ٩٢-١- يقدم طلب تسجيل صندوق الاستثمار المشترك خطيا الى الهيئة مرفقا به نظامه الاساسي ومستكملا جميع المتطلبات التي تحددها الهيئة وفقا للتعليمات الصادرة عن المجلس .

ب- يصدر المجلس قرارا بالموافقة او الرفض على تسجيل صندوق الاستثمار المشترك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

ج- بعد صدور قرار المجلس بالموافقة على تسجيل صندوق الاستثمار المشترك ودفع الرسوم المقررة يتم تسجيل الصندوق في السجل المخصص لدى الهيئة لهذه الغاية ، وتصدر الهيئة شهادة تسجيل الصندوق .

د- لا يجوز لصندوق الاستثمار المشترك ان يمارس اعماله او ان تباع اسهمه او وحداته الاستثمارية الا بعد صدور شهادة التسجيل من الهيئة واستكمال المتطلبات التي يحددها المجلس .

المادة ٩٣-١- على مجلس ادارة صندوق الاستثمار المشترك تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات الصندوق .

المادة ٩٤-١- لا يجوز لأي شخص ان يقوم بأي نشاط يركز على اساس تجميع اموال المستثمرين والتعامل معها كوحدة واحدة لغاية استثمارها في اوراق مالية او اصول مالية اخرى وادارة هذه الاموال والمشاركة في الارباح المتأتية من الاستثمار الا اذا تم انشاء ذلك الشخص كصندوق استثمار مشترك وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه او كشركة استثمار .

ب- للمجلس استثناء الجهات المبينة ادناه من التقيد باحكام الفقرة (١) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها :-

١- البنوك ، فيما يتعلق بممارسة اعمالها المصرفية وفق احكام التشريعات المعمول بها .

٢- شركات التأمين ، فيما يتعلق بممارسة اعمال التأمين وفق احكام التشريعات المعمول بها .

٣- شركات رأس المال المبادر التي يقل عدد المستثمرين فيها عن خمسة وعشرين مستثمرا .

٤- أي حساب استثمار مشترك او مجمع او مختلط لدى بنك يهدف حصرا للاستثمار المشترك للاموال المحفوظة في حسابات مستقلة لديه .

٥- شركات الاستثمار التي لا تقوم بمعاملة اموال المستثمرين باعتبارها محفظة مشتركة لاستثمارها في الاصول المالية .

٦- الحالات التي يقررها المجلس وفق ما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المستثمرين .

ج- للمجلس استثناء أي شخص من المتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون فيما يتعلق بصندوق الاستثمار المشترك او شركة الاستثمار ، وذلك وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٩٥-١- يتولى ادارة صندوق الاستثمار المشترك مجلس ادارة يتم انتخاب اعضائه من المساهمين في اجتماع سنوي بحيث يكون لكل سهم او وحدة

هكذا من الأصل

استثمارية صوت واحد وعلى أن لا يتجاوز عدد أعضائه من حلفاء أي مدير استثمار ما نسبته (٢٠٪) .

ب- يعين مجلس الإدارة مدير استثمار لإدارة المحفظة الاستثمارية لصندوق الاستثمار المشترك ويكون تحت إشراف أعضاء مجلس الإدارة .

المادة ٩٦- أ- يكون صندوق الاستثمار المشترك إما مفتوحاً أو مغلقاً ويتم تنظيم عمله بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب- لصندوق الاستثمار المشترك المغلق أن يتحول إلى صندوق استثمار مشترك مفتوح إذا نص نظامه الأساسي على ذلك على أن يوفق أوضاعه وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٩٧- أ- لصندوق الاستثمار المشترك المفتوح إصدار أسهمه أو وحداته الاستثمارية وإعادة شراؤها ولا تكون هذه الأسهم أو الوحدات الاستثمارية قابلة للتحويل إلا بحكم الميراث أو الخلفية القانونية .

ب- يحدد سعر إصدار الأسهم أو الوحدات الاستثمارية أو سعر إعادة شراؤها على أساس صافي قيمة أصول صندوق الاستثمار المشترك المفتوح بتاريخ الإصدار أو إعادة الشراء .

المادة ٩٨- أ- يكون رأسمال صندوق الاستثمار المشترك المغلق ثابتاً وتكون أسهمه أو وحداته الاستثمارية قابلة للتحويل والتداول .

ب- يتم إصدار أسهم صندوق الاستثمار المشترك المغلق أو وحداته الاستثمارية إما عن طريق العرض العام أو الخاص ، ويتم تداول هذه الأسهم أو الوحدات الاستثمارية في السوق .

المادة ٩٩- أ- لمجلس إدارة صندوق الاستثمار المشترك المفتوح زيادة رأس المال المصرح به دون حاجة لموافقة المساهمين أو حملة الوحدات الاستثمارية فيه .

ب- لا يجوز إعادة شراء أسهم صندوق الاستثمار المشترك المفتوح أو وحداته الاستثمارية أو إصدارها إلا بالتمن الذي يتم احتسابه بناءً على صافي قيمة أصوله وذلك وفقاً للأسس التي يحددها المجلس بموجب تعليمات يصدرها .

المادة ١٠٠- أ- يقسم رأسمال صندوق الاستثمار المشترك إلى أسهم أو وحدات استثمارية متساوية الحقوق وتقتصر مسؤولية مالكي الأسهم أو الوحدات الاستثمارية على قيمة مساهمتهم في رأسماله ، ويتم تسديد قيمة الأسهم أو الوحدات الاستثمارية نقداً ودفعاً واحدة عند الاكتتاب بها .

ب- لأي مساهم أو حامل لوحدة استثمارية في صندوق الاستثمار المشترك المفتوح أن يطلب استرداد حصصه مقابل لمن يمثل القيمة الصافية للحصص بتاريخ الاسترداد مخصوماً منها أي رسوم أو عمولة تحسب وفقاً للأسس المحددة في التعليمات التي يصدرها المجلس .

المادة ١٠١- لا يجوز الحجز على موجودات صندوق الاستثمار المشترك لضمان أو تحصيل التزامات أي من المساهمين أو حملة الوحدات الاستثمارية فيه .

المادة ١٠٢- أ- تحدد الأسس والمعايير المتعلقة بتنويع استثمارات صندوق الاستثمار المشترك وأنواع التعامل المسموح بها وفقاً لتعليمات يصدرها المجلس .

ب- لا يجوز لصندوق الاستثمار المشترك أو لشركة الاستثمار القيام بأي مما يلي :-

١- الاقتراض بقيمة تعادل أو تزيد على (١٠٪) من صافي قيمة أصول أي منهما .

مكتبة الأصل

٢- استثمار أكثر من (٨٠٪) من أصول أي منهما بأوراق مالية لمصدر واحد باستثناء الأوراق المالية المصدرة من الحكومة أو البنك المركزي الأردني أو المكفولة من أي منهما .

٣- تملك أكثر من (١٠٪) من الأوراق المالية العائدة لمصدر واحد .

٤- استثمار أكثر من (١٠٪) من أصول أي منهما في أوراق مالية مصدرة من صناديق الاستثمار المشترك أو شركات استثمار أخرى .

٥- الاستثمار في أوراق مالية مصدرة من مدير استثمار صندوق الاستثمار المشترك أو من أي شركة حليفة له .

ج- للمجلس ، بناء على طلب يقدم من صندوق الاستثمار المشترك أو شركة الاستثمار السماح لأي منهما بتجاوز القيود المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة إذا تبين له أن هذا الإجراء لا يضر بالمصلحة العامة أو بمصلحة المستثمرين .

المادة ١٠٣-١- يتولى إدارة استثمارات صندوق الاستثمار المشترك مدير استثمار مرخص بموجب عقد يرم بينه وبين صندوق الاستثمار المشترك ووفقا للشروط المنصوص عليها في التعليمات التي يصدرها المجلس ، على أن يخضع إبرام هذا العقد لموافقة المساهمين أو حملة الوحدات الاستثمارية .

ب- يشترط أن لا تزيد مدة العقد المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة على سنة قابلة للتجديد شريطة موافقة المساهمين أو حملة الوحدات الاستثمارية على أن يتم نشره وتزويدهم بنسخة منه قبل بدء سريانه .

ج- يحظر أن يكون لمدير الاستثمار أي مصلحة خاصة ، مباشرة أو غير مباشرة ، في أي من الصفقات التي يعقدها لصالح صندوق الاستثمار المشترك ، ولا يجوز لأي شخص الجمع بين عمل مدير الاستثمار وعمل أي من الحافظ الأمين أو أمين الاستثمار أو مدير الإصدار لصندوق الاستثمار المشترك .

المادة ١٠٤-١- يتولى مدير الاستثمار المهام والصلاحيات التالية :-

أ- إعداد نشرة إصدار صندوق الاستثمار المشترك وتقديمها للهيئة .

ب- تسجيل أسهم صندوق الاستثمار المشترك أو وحداته الاستثمارية لدى الهيئة .

ج- إدارة استثمارات صندوق الاستثمار المشترك وفقا لسياسات الصندوق الاستثمارية المعلنة .

د- ترويج أسهم صندوق الاستثمار المشترك أو وحداته الاستثمارية .

هـ- إدارة عمليات التداول المتعلقة بأسهم صندوق الاستثمار المشترك أو وحداته الاستثمارية .

المادة ١٠٥-١- يقوم مدير استثمار صندوق الاستثمار المشترك ، وبموافقة مجلس إدارته ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل أسهم صندوق الاستثمار المشترك أو وحداته الاستثمارية وتحويلها واحتساب أصوله وقيمتها الصافية والحفظ الأمين لهذه الأصول والتدقيق على حساباته والرقابة والإشراف على إدارته ، وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس .

المادة ١٠٦-١- مع مراعاة أحكام المادة (٩٥) من هذا القانون ، لا يجوز أن يشكل أعضاء مجلس إدارة أي صندوق استثمار مشترك أكثر من (٤٠٪) من الأشخاص ذوي المصلحة ، ولغايات هذه المادة يقصد بالشخص ذي المصلحة أي عضو مجلس إدارة أو هيئة مديريين أو موظف لدى أي مدير استثمار أو وسيط مالي أو وسيط لحسابه أو مدير إصدار أو معتمد أو أي مستشار قانوني لأي من هؤلاء المرخص لهم .

ب- لا يجوز لأي مدير استثمار أو حافظ أمين أو مدير إصدار لصندوق الاستثمار المشترك أو أي شخص يقوم بالترويج للصندوق أو أي حليف لأي منهم القيام بالأعمال التالية :-

مكتبة الأصل

١- بيع أوراق مالية أو أي أصول أخرى خاصة بهم لصندوق الاستثمار المشترك إلا في الحالات التي تكون فيها الأوراق المالية مصدرة منه وتشكل جزءاً من عرض عام لمالكي فئة معينة من أوراقه المالية .

٢- الشراء عن علم لأوراق مالية أو أي أصول أخرى من صندوق الاستثمار المشترك وذلك باستثناء الأوراق المالية المصدرة من الصندوق .

٣- اقتراض أي أموال من صندوق الاستثمار المشترك .

ج- لا يجوز لأي مروج أو مدير استثمار أو حافظ أمين أو مدير إصدار لصندوق الاستثمار المشترك أو أي موظف أو حليف لأي منهم أن يقوم بالشراء أو البيع ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لأي ورقة مالية يمتلكها الصندوق أو ينوي امتلاكها ، بشكل يخالف التعليمات التي يصدرها المجلس .

المخالفات والعقوبات

المادة ١٠٧- يعتبر مخالفة لأحكام هذا القانون أي مما يلي :-

أ- تقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي من الوثائق التي يتم تقديمها إلى الهيئة .

ب- عرض أوراق مالية أو بيعها بناء على بيانات غير صحيحة أو مضللة بشأن :-

١- الحقوق والميزات التي تمنحها الأوراق المالية التي تم عرضها أو بيعها .

٢- طبيعة الأعمال التي يمارسها المصدر أو مدى نجاح تلك الأعمال أو الأوضاع المالية للمصدر أو التوقعات المستقبلية له .

ج- تصديق مدقق الحسابات أو المحاسب على بيانات مالية غير صحيحة أو مضللة أو مخالفة للمعايير المحاسبية المعتمدة ومعايير التدقيق المعتمدة ، ويكون كل منهما ، حسب مقتضى الحال ، مسؤولاً عن تعويض أي شخص تلحق به خسارة مالية نتيجة لذلك .

د- أي خداع أو تضليل يتعلق بالأوراق المالية أو أي ممارسة محظورة فيما يتعلق بالأعمال المرخصة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٠٨- كما يعتبر مخالفة لأحكام هذا القانون قيام أي شخص بأي مما يلي :-

أ- تداول أوراق مالية أو حمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية .

ب- استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية له أو لغيره ، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة السوق والمركز وموظفو كل منهما .

ج- إفشاء المعلومات الداخلية لغير مرجعه المختص أو القضاء .

المادة ١٠٩- يحظر على أي شخص القيام بأي مما يلي :-

أ- بث الشائعات أو ترويجه أو إعطاء معلومات أو بيانات أو تصريحات مضللة أو غير صحيحة قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية أو على سمعة أي جهة مصدرة .

ب- التأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية ، سواء منفرداً أو بالتواطؤ مع غيره ، بقصد إعطاء صورة غير صحيحة عن سعر أي ورقة مالية أو حجم تداولها أو عن سعر أو حجم تداول أي أوراق مالية أخرى ذات علاقة .

المادة ١١٠- أ- يعاقب كل من يخالف أي من أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه بغرامة لا تزيد على (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار بالإضافة إلى غرامة لا تقل عن ضعف الربح الذي حققه أو ضعف الخسارة التي تجنبها على أن لا تزيد على خمسة أضعاف ذلك الربح أو الخسارة .

هكذا من الأصل

ب- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر

وبالإضافة إلى الغرامات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة، يعاقب

كل من يخالف أيا من أحكام المواد المبينة أدناه بما يلي :-

١- الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات لمخالفة أحكام الفقرة (ج) من المادة (٦٣) والفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٠٨) والمادة (١٠٩) من هذا القانون .

٢- الحبس مدة لا تزيد على سنة لمخالفة أحكام البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣٤) والفقرة (د) من المادة (٤٢) والفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٤٧) من هذا القانون .

ج- للمحكمة المختصة أن لا تحكم بعقوبة الحبس إذا كانت المخالفة للمرة الأولى أو إذا أودع المخالف لصندوق المحكمة أو للهيئة مبلغا كافيا لدفع قيمة الغرامات التي قد يحكم بها ، شريطة دفعها قبل اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

د- يعاقب الشريك والمتدخل والمحرض بالعقوبة ذاتها .

هـ- يعتبر أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء هيئة المديرين والشركاء المتضامنون والموظفون المعينون لدى الشخص الاعتباري المخالف مسؤولين عن المخالفة ما لم يثبت عدم علمهم بارتكابها .

و- يكون المحكوم عليه بأي مخالفة سواء كان ذلك عن قصد أو تقصير أو إهمال مسؤولا عن تعويض أي شخص تضرر جراء المخالفة بمقدار الخسارة التي تكبدها أو الربح الذي فاته .

ز- للمحكمة المختصة القاء الحجز على موجودات أي شخص يحاكم لديها ضمنا لسداد الغرامات والتعويضات التي قد يحكم بها ولها أن تعين قيمة على هذه الموجودات .

المادة ١١١- أ- يحق لأي مستثمر تعرض لاضرار مالية نتيجة بيع أوراق مالية مطالبة البائع أو المصدر ، حسب مقتضى الحال ، بالتعويض عن الاضرار التي لحقت شريطة أن يثبت ما يلي :-

١- أن يبيع تلك الأوراق المالية قد تم بصورة مخالفة لأحكام هذا

القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

٢- أنه قد تعرض لخسارة مالية نتيجة لبيع تلك الأوراق المالية .

ب- كما يحق لأي مستثمر تعرض لاضرار مالية نتيجة عدم صحة أو دقة أو كفاية الإفصاح الوارد في نشرة الاصدار أو مرفقاتها أو التقارير الواجب تقديمها الى الهيئة وفق احكام هذا القانون مطالبة أي شخص وقع على أي منها بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به ، شريطة أن يثبت ما يلي :-

١- أن نشرة الاصدار أو مرفقاتها أو التقرير لم تتضمن معلومات جوهرية وضرورية له لاتخاذ القرار المناسب بشأن بيع أو شراء أو الاحتفاظ بأوراق مالية .

٢- أن نشرة الاصدار أو مرفقاتها أو التقرير تضمن بيانات غير صحيحة أو مضللة كان لها اثر على قرار البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية .

ج- للمتضرر اقامة دعواه امام المحكمة المختصة خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ :-

١- البيع ، في حال نجمت الاضرار عن بيع أوراق مالية .

٢- نفاذ نشرة الاصدار ، أو تاريخ تقديم التقرير أو التاريخ الذي كان ينبغي تقديمه فيه ، وذلك حسب مقتضى الحال .

المادة ١١٢- للمجلس تقييد الترخيص أو الاعتماد الممنوح وفق احكام هذا القانون أو تعليق أو إلغاء أي منهما في أي من الحالات التالية :-

أ- مخالفة المرخص له أو المعتمد لأي من احكام هذا القانون أو الانظمة والتعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه .

ب- إذا ثبت للهيئة بأن أيا منهما قد ارتكب خداعا أو احتيالا .

ج- ادانة أي منهما امام المحكمة المختصة بارتكاب خداع أو احتيال في أي من المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية .

محكمة الأصل

المادة ١١٣-أ- تعطى قضايا الأوراق المالية الحقوقية والجزائية صفة الاستعجال لدى المحاكم المختصة بما في ذلك تنفيذ الاحكام الصادرة عنها .

ب- يتم التبليغ في قضايا الأوراق المالية وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات المدنية ، الا انه يجوز تبليغ أي شخص يقع مكان اقامته او عمله خارج المملكة اما على عنوانه المختار داخل المملكة ان وجد او عن طريق الاعلان في صحيفة يومية محلية واحدة على الاقل وارسال نسخة من اشعار التبليغ او الاعلان بالبريد المسجل او السريع او الممتاز الى العنوان المعروف لدى الهيئة خارج المملكة ، ويعتبر تاريخ التبليغ في هذه الحالة هو تاريخ اليوم السابع من تاريخ ايداع اشعار التبليغ في البريد .

ج- يجوز الاثبات في قضايا الأوراق المالية بجميع طرق الاثبات بما في ذلك البيانات الالكترونية الصادرة عن الحاسوب وتسجيلات الهاتف ومراسلات اجهزة الفاكسيلي وذلك على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر .

احكام عامة وانتقالية

المادة ١١٤- تمنح الأوراق المالية ، وفقا لاحكام هذا القانون ، الميزات التالية :-

- أ- الصفة النهائية والقطعية لتداولها في الاسواق المالية .
- ب- حقوق ملكية والمان مستحقة وفقا لحسابات المركز .
- ج- عدم جواز الغاء التسويات النهائية لعقود التداول في السوق .

المادة ١١٥-أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعتبر ، سارية المفعول ، جميع التراخيص التي صدرت عن الهيئة بموجب احكام قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ وعلى المرخص لهم توليق اوضاعهم وفقا

لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس وخلال المدة المحددة في أي منها .

ب- تعتبر ، ملغاة حكما ، الرخص الصادرة عن الهيئة لممارسة اعمال المودع لديه بموجب احكام قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ وعلى المرخص لهم بممارسة تلك الاعمال التوقف عن ممارستها والالتزام بقرارات المجلس الصادرة بخصوص تصفية تلك الاعمال .

المادة ١١٦- تسري الاحكام الواردة في هذا القانون والمتعلقة بطريقة عمل المركز اعتبارا من التواريخ التي يحددها المجلس بموجب قرارات يصدرها ووفق ما يراه مناسباً .

المادة ١١٧- على مصدري الأوراق المالية تسليم سجلات مائكي الأوراق المالية المصدرة من قبلهم ، واي بيانات ذات علاقة بتلك السجلات ، وبما لكي الأوراق المالية المبينة فيها الى المركز وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المركز لهذه الغاية .

المادة ١١٨- تعتبر بورصة عمان وكالها مرخصة بموجب احكام هذا القانون على أن تقوم بتوفيق اوضاعها وفقا لاحكام المتعلقة بمتطلبات وشروط الترخيص الواردة في هذا القانون .

المادة ١١٩-أ- اذا استقال مجلس ادارة بورصة عمان او المركز او فقد أي منهما نصابه القانوني او لاي سبب يتعلق بالمصلحة العامة او بمصلحة سوق رأس المال فللمجلس تشكيل لجنة ادارة مؤقتة من ذوي الخبرة والاختصاص .

ب- تكون مدة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ستة اشهر ، قابلة للتجديد لمرة واحدة ، تتولى ادارة البورصة او المركز

مركز الأوراق المالية

ودعوة هيئتها العامة خلال هذه المدة لانتخاب مجلس ادارة جديد
وفقا للانظمة الداخلية للبورصة او المركز .

المادة ١٢٠-أ- للهيئة انشاء صندوق ادخار وصندوق اسكان لموظفيها ومستخدميها تنظم
شؤونها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

ب- لبورصة عمان والمركز انشاء صناديق ادخار واسكان لموظفيها
ومستخدميها تنظم شؤونها بمقتضى النظمها الداخلية .

ج- تتمتع الصناديق المشار اليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة
بالشخصية الاعتبارية .

المادة ١٢١- على الرغم مما ورد في قانون رسوم طوابع الواردات المعمول به ، تعفى
من رسوم طوابع الواردات نشرات اصدار الاوراق المالية وتسجيلها ،
وعمليات ومعاملات التداول بالاوراق المالية .

المادة ١٢٢-أ- يلغى قانون الاوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته .

ب- لا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض
فيه مع احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة
بمقتضاه .

ج- تبقى جميع الانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها والصادرة
بموجب قانون الاوراق المالية المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ سارية
المفعول الى حين الغائها او استبدال غيرها بها .

د- تبقى جميع الانظمة الداخلية والتعليمات الصادرة عن كل من بورصة
عمان والمركز سارية المفعول الى حين الغائها او استبدال غيرها بها .

المادة ١٢٣-أ- يصدر مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب المجلس ، الانظمة اللازمة
لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الشؤون الادارية والمالية
وشؤون اللوازم والاشغال وشؤون الموظفين والمستخدمين في الهيئة
بما فيها ايجاد الحوافز التي تساعد على توجيه جهودهم لتحقيق
اهداف الهيئة ورفع مستواهم العلمي والمهني .

ب- يصدر المجلس التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا
القانون .

المادة ١٢٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/١١/١٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغب

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
وزير التربية والتعليم بالوكالة
الدكتور محمد حمدان

وزير
التنمية الادارية
الدكتور محمد الذنيبات

وزير الاشغال
العامة والاسكان
المهندس حسني ابو غودا

وزير الارواق والشؤون
والمكسبات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير
النفط
تادرس الذهبي

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير
الثروة
الفايز

وزير
الزراعة
طارق الفايز

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس التاييسي

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيبشات

وزير
الخارجية
الدكتور مروان المعشر

وزير
السياحة والآثار
الدكتور طالب الرفاعي

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير دولة
للشؤون الخارجية
شاهر باك

وزير
الدخيلة
قلطان المجالي

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير دولة للشؤون
السياسية ووزير الاعلام
الدكتور محمد عفاش العدوان

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير
المياه والري
الدكتور حاتم الناصر

وزير
العمل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصحة
الدكتور وايد المعاني

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتورة رويدة المعايضة

مكتمل من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٠٢

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
ب- يمارس رئيس الديوان صلاحيات الوزير في ادارة الشؤون المتعلقة بالديوان ويتولى أمين عام الديوان صلاحياته عند غيابه او شغور منصبه .

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١- يشكل مجلس يسمى (مجلس الخدمة المدنية) برئاسة وزير التنمية الادارية وعضوية كل من :-

- ١- وزير المالية .
- ٢- وزير العمل .
- ٣- وزير التعليم العالي والبحث العلمي .
- ٤- وزير التربية والتعليم .

٥- رئيس ديوان التشريع والرأي .

٦- رئيس ديوان الخدمة المدنية .

٧- اربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة .

ثانيا: باضافة عبارة (بناء على تنسيب رئيس الديوان) بعد عبارة (يعين رئيس المجلس) الواردة في الفقرة (ج) منها .

المادة ٤- يعدل البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (١٥) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (او على) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بمن في ذلك المعينون على) .

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

ب- لا يدفع لاي من شاغلي وظائف الفئة العليا أي بدل او علاوة اخرى غير منصوص عليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة مهما كان اسمها او نوعها او مقدارها باستثناء العلاوة العائلية ومكافآت تمثيل الحكومة في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها ، والمكافأة المقررة مقابل العضوية في أي لجنة او مجلس او هيئة شريطة ان يكون اجتماع أي منها خارج اوقات الدوام الرسمي وكذلك أي مكافأة مقابل عمله خارج اوقات الدوام الرسمي في غير دائرته بناء على موافقة الجهة المختصة وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٦) من النظام الاصلي بالغاء رواتب السنوات السادسة والسابعة والثامنة الواردة في الدرجة الثانية من الفئة الاولى في سلم الرواتب الوارد فيها .

محكمة من الأصل

المادة ٧- تعدل المادة (٢٧) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (التشكيلات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الزيادة) .

المادة ٨- تعدل المادة (٣٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بالغاء عبارة (بقرار من المجلس) الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) منها .
ثانيا : بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٢- تصرف العلاوات المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة يشكلها برئاسة الامين العام وعضوية ثلاثة من موظفي الدائرة وله وقف صرف هذه العلاوات عند زوال السبب الذي منحت من اجله .

ثالثا : بالغاء عبارة (قرار مجلس الوزراء) الواردة في آخر الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (قرار جديد من مجلس الوزراء بهذا الشأن) .
رابعا : بالغاء عبارة (الجيولوجي ونسبة ال (٩٠٪)) الواردة في البند (١) من الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-
- الجيولوجي ١٢٠٪

المادة ٩- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٣٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

ب-١- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تستثنى وزارة الصحة والموظفون العاملون في مراكز الايواء والاحداث والمعاقين التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية من النسبة المقررة لاجمالي عدد الموظفين ويمنح موظفوها المكلفون بالعمل الاضافي بدلا تتراوح نسبته من (٣٠٪ - ٦٠٪) من الراتب الاساسي وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

٢- لمجلس الوزراء تطبيق الاستثناء المذكور في البند (١) من هذه الفقرة على أي دائرة أو جهة أخرى يخضع موظفوها لاحكام هذا النظام .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (٣٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣٨-

يجوز منح الموظف علاوة استثنائية شهرية بنسبة (٥٪) من الراتب الاساسي بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة يشكلها برئاسة الامين العام وثلاثة من كبار موظفي الدائرة في أي من الحالات التالي :-
أ- اذا قدم براءة اختراع وكان ذلك الاختراع ذا فائدة للجهة التي يعمل فيها او المجتمع ووضع موضع التطبيق على أن تتوافر في الاختراع صفة الابتكار والتجديد وعدم النقل .

ب- اذا قدم مؤلفا او بحثا او دراسة تتحقق فائدة مؤكدة للجهة التي يعمل لديها او للمجتمع من تطبيق موضوع او افكار أي منها .
ج- اذا قام بخدمة متميزة او بعمل ابداعي او حقق انجازا ترتب عليه وفرة في النفقات العامة او أدى الى رفع مستوى الاداء في الدائرة بعد تطبيقه .

المادة ١١- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٤٤) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (الاعاقية الجسدية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاحتياجات الخاصة) .

المادة ١٢- تعدل الفقرة (د) من المادة (٤٦) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (في وظائف المعلم والمرشد التربوي وامين المكتبة وقيم المختبر وفني المختبر) الواردة فيها .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٥١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٥١-

أ- يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اسس وقواعد النقاء

محكمة من الأصل

وتعيين الموظفين في وظائف الفئة الرابعة .

ب- لا يجوز في أي حال من الأحوال تعديل وضع الموظف من الفئة الرابعة إلى الفئتين الثانية أو الثالثة، إلا أنه يجوز له الاشتراك في الامتحانات التنافسية وفقاً لأحكام المادة (٤٦) من هذا النظام للتعيين في وظائف هاتين الفئتين وفقاً لاسس التعيين المعتمدة .

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٥٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٥٣-

أ- لا يجوز أن يكون للتعيين أو تعديل الوضع أو الترفيع أثر رجعي .
ب- يعتبر تعيين الموظف من تاريخ مباشرته العمل .

المادة ١٥- تعدل المادة (٥٤) من النظام الأصلي بإضافة الفقرتين (ج) و(د) إليها بالنص التالي :-

ج- إذا لم تكن هناك وظيفة شاغرة من الدرجة والفئة التي يستحقها المرشح للتعيين بموجب أحكام هذا النظام فيجوز تعيينه على حساب وظيفة شاغرة ذات درجة أدنى مباشرة من الدرجة التي يستحقها من الفئة ذاتها ويتقاضى راتبه من مخصصات هذه الدرجة على أن يعدل وضعه في أول وظيفة تشغل بالدرجة التي يستحقها أو بادراجها له في أول نظام يصدر لتشكيلات الوظائف وتعتبر الأدميته في الدرجة في أي من الحالتين اعتباراً من تاريخ تعيينه في الوظيفة .

د- يجوز تعيين أي شخص على حساب وظيفة شاغرة ذات درجة أعلى مباشرة من الدرجة التي يستحقها من الفئة ذاتها بمقتضى أحكام هذا النظام ويتقاضى راتبه في هذه الحالة من مخصصات تلك الدرجة الأعلى دون أن يكسبه ذلك أي حق في الترفيع للدرجة الأعلى التي لم يعينه فيها على

أن يتم تعديل وضعه بتعديل الدرجة التي يشغلها في جدول تشكيلات الوظائف إلى الدرجة التي يستحقها .

المادة ١٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥٩) من النظام الأصلي بإلغاء عبارة (قابلة للتمديد لسنة أخرى) الواردة فيها .

المادة ١٧- تعدل المادة (٦٠) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة (ج) إليها بالنص التالي :-
ج- يتم تعيين الموظف بعقد في غير الحالات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً لاسس التعيين المعتمدة وبالراتب الذي يحدده الديوان بموجب أحكام هذا النظام بقرار من الوزير بناء على تنسيب الأمين العام .

المادة ١٨- يعدل البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٦٧) من النظام الأصلي بإلغاء عبارة (في نهاية كل شهر) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (كل ثلاثة أشهر) .

المادة ١٩- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٧٧) من النظام الأصلي بإلغاء كلمة (جيد) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (جيد جداً) .

المادة ٢٠- تعدل المادة (٧٨) من النظام الأصلي على النحو التالي :-
أولاً : بإلغاء كلمة (خمس) الواردة في البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (ثلاث) .

ثانياً : بإضافة عبارة (في الدرجة الثانية من الفئة الأولى ولا تقل عن أربع سنوات) بعد عبارة (لا تقل عن أربع سنوات) الواردة في البند (٢) من الفقرة (ج) منها .

هكذا من الأصل

المادة ٢١- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧٩) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء عبارة (جيد جداً) الواردة في البند (٣) منها والاستعاضة عنها بكلمة (جيد) .

ثانياً : بالغاء عبارة (في أي من الفئتين الثانية والثالثة وللموظفين من الدرجة الاولى في الفئتين الاولى والثانية) الواردة في البند (٤) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في أي من الفئات الاولى والثانية والثالثة وللموظفين من الدرجة الاولى من الفئة الثانية) .

المادة ٢٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٩١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-

أ- يجوز تكليف الموظف للعمل لدى أي دائرة أو جهة حكومية أو تطوعية لمدة لا تزيد على سنتين قابلة للتجديد لسنتين أخريين بقرار من رئيس الوزراء ، أو من يفوضه ، بناء على تنسيب الوزير على أن يحدد في القرار الجهة التي سيتقاضى منها راتبه وعلاواته .

المادة ٢٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٩٢) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (مجلس الوزراء) الواردة في اخر الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (للمدة التي يراها مناسبة) .

المادة ٢٤- تعدل المادة (٩٣) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء عبارة (المادة (٩٢)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الفقرة (أ) من المادة (٩٢)) .

ثانياً : باضافة عبارة (أو لاي جزء من السنة) بعد عبارة (وله تجديدها سنة فسنه) الواردة فيها .

المادة ٢٥- تعدل المادة (٩٤) من النظام الاصلي باضافة عبارة (الترفيع و) بعد عبارة (تحسب له لمايات) الواردة فيها .

المادة ٢٦- يعدل النظام الاصلي باضافة عبارة (الفصل الرابع عشر) لعنوان الاجازات الوارد فيه .

المادة ٢٧- يلغى نص المادة (١٠٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ١٠٩-

يجوز منح الموظف الذي استنفذ اجازته السنوية اجازة عرضية لا تزيد مدتها على اسبوع براتب كامل مع العلاوات التي يستحقها وتمنح هذه الاجازة بقرار من الوزير للموظف الذي يشغل اياً من وظائف الفئتين الاولى والثانية ، وتمنح بقرار من الامين العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف الذي يشغل اياً من وظائف الفئتين الثالثة والرابعة .

المادة ٢٨- يعدل البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (١١١) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (ثلاث سنوات متصلة) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (سنتين متصلتين) .

المادة ٢٩- تعدل المادة (١١٣) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (عشرة ايام) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (سبعة ايام) .

المادة ٣٠- تعدل المادة (١٢٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة البند (٣) الى الفقرة (أ) منها بالنص التالي :-

٣- مندوب عن وزارة التربية والتعليم .

ثانياً : باعادة ترقيم البند (٣) من الفقرة (أ) منها ليصبح برقم (٤) .

ثالثاً : بالغاء عبارة (في البنود من (١-٣)) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في البنود من (١-٤)) .

هكذا من الأصل

المادة ٣١- يلغى نص الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (١٣٠) من النظام الاصلي ويستعاض
عنهما بما يلي :-

١- يتم ايفاد الموظف في بعثة علمية للحصول على شهادة دبلوم كليات
المجتمع أو الشهادة الجامعية الاولى أو شهادة الدبلوم التي تليها أو الشهادة
الجامعية الثانية أو الشهادة الجامعية الثالثة وتحدد المدة الخاصة باي بعثة
للحصول على هذه المؤهلات العلمية على النحو التالي :-

- ١- دبلوم كليات المجتمع بستين .
- ٢- الشهادة الجامعية الاولى باربعة سنوات .
- ٣- الدبلوم الذي يلي الشهادة الجامعية الاولى بستين .
- ٤- الشهادة الجامعية الثانية بستين .
- ٥- الشهادة الجامعية الثالثة بثلاث سنوات .

ب- يجوز تمديد البعثة للحصول على أي من المؤهلات العلمية المبينة في
الفقرة (أ) من هذه المادة لسنة أخرى .

المادة ٣٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣١) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (الفقرتين (ب)
و(ج)) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (الفقرة (ب)) .

المادة ٣٣- تعدل المادة (١٣٥) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (الاردنية) الواردة في
مطلعها والاستعاضة عنها بكلمة (الاردنيين) .

المادة ٣٤- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٤٢) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا : باضافة البند (١) اليها بالنص التالي :-

- ١- التنبيه .
- ثانيا : باعادة ترقيم البنود من (١-٨) منها لتصبح من (١-٩) على التوالي .

المادة ٣٥- تعدل المادة (١٤٣) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولا : باضافة البندين (١) و(٢) الى الفقرة (أ) منها بالنص التالي :-

١- بقرار من الرئيس المباشر اذا كانت العقوبة التأديبية على المخالفة
لا تتجاوز التنبيه .

٢- بقرار من المدير بناء على تنسيب الرئيس المباشر اذا كانت العقوبة
التأديبية على المخالفة لا تتجاوز التنبيه أو الانذار .

ثانيا : باضافة عبارة (التنبيه أو) بعد عبارة (لا تتجاوز) الواردة في البند (١) من
الفقرة (أ) منها .

ثالثا : باضافة عبارة (التنبيه أو) بعد عبارة (على المخالفة) الواردة في البند (٢)
من الفقرة (أ) منها .

رابعا : باعادة ترقيم البندين (١) و(٢) من الفقرة (أ) منها ليصبحا (٣) و(٤) على
التوالي .

خامسا : باضافة عبارة (التنبيه أو) بعد عبارة (لا تتجاوز) الواردة في البندين (١)
و(٢) من الفقرة (ب) منها .

سادسا : باضافة عبارة (التنبيه أو) بعد عبارة (على المخالفة) الواردة في البندين
(٣) و(٤) من الفقرة (ب) منها .

المادة ٣٦- يعدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٤٧) من النظام الاصلي بالغاء عبارة
(في البنود (٥) و(٦) و(٧) و(٨)) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (في البنود
(٦) و(٧) و(٨) و(٩)) .

المادة ٣٧- تعدل المادة (١٦١) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (في البنود من (٢-٦) من
الفقرة (أ) من المادة (١٤٢) من هذا النظام خلال السنة الواحدة) الواردة فيها
والاستعاضة عنها بعبارة (في البنود من (٣-٧) من الفقرة (أ) من المادة (١٤٢)
من هذا النظام خلال ثلاث سنوات) .

مكتبة
الأصل

المادة ٣٨- يعدل البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٦٢) من النظام الاصيلي بالقضاء كلمة (اوقعت) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (واوقعت) .

المادة ٣٩- تعدل المادة (١٦٧) من النظام الاصيلي على النحو التالي :-
اولا : بالقضاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ج- تعتبر مدة الاحالة على الاستيداع مقبولة للتقاعد ، ويعتبر الموظف المحال على الاستيداع محالا حكما على التقاعد عند اكتماله المدة المقررة للتقاعد بتاريخ صدور قرار احالته على الاستيداع محسوبة من هذا التاريخ وذلك دون الحاجة الى اصدار أي قرار بذلك .
ثانيا : بالقضاء عبارة (علاوة الفئة والدرجة) الواردة في الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (العلاوة الاساسية) .

المادة ٤٠- تعدل المادة (١٦٩) من النظام الاصيلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

ب- ترسل الى كل من الديوان وديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة نسخ عن القرارات الخاصة بموظفي الفئات العليا والاولى والثانية والثالثة والرابعة المتعلقة بتعيينهم وترقيتهم وزيادة رواتبهم ونقلهم وانتدابهم واعارتهم وتكليفهم وتعيينهم بالوكالة في أي وظيفة ومنحهم الاجازات الدراسية والاجازة دون راتب وعلاوات والاستقالة والتأديب وانهاء الخدمة او انتهائها لاي سبب من الاسباب .

المادة ٤١- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٧٠) من النظام الاصيلي بالقضاء كلمة (المجلس) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس الوزراء) .

٢٠٠٢/١١/١٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسني
وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طنبشات	وزير دولة لشؤون السياسة ووزير الاعلام الدكتور محمد طلال العدوان
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذبيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير الأشغال العامة والسكان المهندس حسني ابو غدا	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم اللزعي
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد خليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد عتي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير النقل نادر الأهلي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الدخيلة قبطان المجالي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراة الفايز	وزير الصحة الدكتور وايد المعالي
	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة محمد سامر الطويل	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة

مكتبة الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٢

نظام مركز إعداد القيادات الشبابية
صادر بمقتضى المادة (١٠) من قانون المجلس الاعلى للشباب
رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام مركز اعداد القيادات الشبابية لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس :	المجلس الاعلى للشباب .
الرئيس :	رئيس المجلس .
المركز :	مركز اعداد القيادات الشبابية .
اللجنة :	لجنة ادارة المركز .
المدير :	مدير المركز .

المادة ٣- يهدف المركز الى ما يلي :-

- تنمية مهارات القيادات الشبابية والرياضية وتطوير خبراتهم .
- وضع البرامج التدريبية للقيادات الشبابية والرياضية ومتابعة تنفيذها .
- تقديم المساعدة الفنية والاستشارات للجهات ذات العلاقة لتتمكن من تنفيذ برامجها .

د- دعم الانشطة الشبابية والرياضية وتطويرها وتشجيع مشاركة الدول العربية
والاجنبية .
هـ- تصنيف مدربي الالعاب الرياضية وصقل مواهبهم وترقيتهم .

المادة ٤-١- يتولى الاشراف على المركز لجنة ادارة برئاسة الرئيس وعضوية كل من :-

- امين عام المجلس .
 - المدير .
 - الثنين من كبار موظفي المجلس مر. ذوي الخبرة في مجال الشباب والرياضة يختارهما الرئيس .
 - خمسة اشخاص من ذوي الخبرة والاهتمام بالعمل الشبابي والرياضي يختارهم الرئيس من غير اعضاء المجلس .
- ب- يكون تعيين الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٣) و (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز تغيير أي منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .
- تنتخب اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس في اول اجتماع لها .
 - يفقد العضو الذي يتم تعيينه بموجب البندين (٣) و (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة عضويته في اللجنة في أي من الحالات التالية :-
- الاستقالة .
 - التغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية دون عذر .
- هـ- تحدد مكافآت اعضاء اللجنة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس .

المادة ٥- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس واتخاذ القرارات المتعلقة بمهام المركز وخطة عمله .

مكذبا من الأصل

- ب- أقرار الخطط المقدمة من المكتب التنفيذي للجنة أو المدير أو أي جهة ذات علاقة .
- ج- اعتماد محتويات البرامج النظرية والعملية للدورات التدريبية .
- د- تنظيم العلاقة بين المركز والجهات الأخرى المستفيدة من أعماله .
- هـ- إعداد مشروع الموازنة والتقارير الإدارية والمالية ورفعها للمجلس للمصادقة عليها .
- و- التنسيب للرئيس بمكافآت العاملين والمحاضرين في الدورات التي يعقدها المركز وفقا للتعليمات المالية المعتمدة .
- ز- اعتماد تقارير ونتائج الدورات ومنح الشهادات .
- ح- تشكيل لجنة فرعية أو أكثر لمساعدته على تنفيذ مهامه .
- ط- تحديث قاعدة المعلومات لتقييم الحركة الشبابية ومتابعتها .
- ي- اعتماد الشهادات الأجنبية وترخيص المتقنين العاملين في الرياضة المالية .

المادة ٦- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهر ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن سبعة من أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم وتتخذ قراراتها بأكثرية ستة أصوات على الأقل .

المادة ٧- أ- يشكل مكتب تنفيذي للجنة برئاسة نائب الرئيس وعضوية أربعة من أعضائها يعينهم الرئيس على أن يكون المدير من بينهم وتحدد مهام المكتب وصلاحياته وطريقة عمله بمقتضى تعليمات تصدرها اللجنة لهذه الغاية .

ب- تكون اجتماعات المكتب التنفيذي قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة من أعضائه على أن يكون رئيسه من بينهم ويتخذ قراراته بأكثرية أصوات أعضاء المكتب على الأقل .

- المادة ٨- يعين ، بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير ، أحد موظفي المركز أمينا لسر اللجنة ويتولى المهام التالية :-
- أ- توجيه الدعوة لحضور اجتماعات اللجنة ومتابعة تنفيذ قراراتها .
- ب- حفظ الملفات والسجلات الخاصة باللجنة ولجانها الفرعية .
- ج- تقديم تقارير دورية عن سير اجتماعات اللجنة ولجانها الفرعية .
- د - أي مهام أخرى يكلفه بها المدير .

المادة ٩- تتكون الموارد المالية للمركز مما يلي :-

أ- المخصصات المرسودة في موازنة المجلس .

ب- بدل الاشتراك في الدورات وإصدار الشهادات والهويات .

ج- بدل الخدمات التي يتقاضاها المركز .

د- مساهمة الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية وفق الاسس التي يحددها المجلس .

هـ- التبرعات والهبات والمنح والهدايا والوصايا المقدمة له شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .

المادة ١٠- يستوفي المركز من المتدرب المشارك في أي دورة تدريبية يعقدها بدل الخدمات التالية :-

- أ- عشرين دينارا عن أي دورة للتدريب الرياضي من الدرجة الثالثة .
- ب- ثلاثين دينارا عن أي دورة للتدريب الرياضي من الدرجة الثانية .
- ج- أربعين دينارا عن أي دورة للتدريب الرياضي من الدرجة الأولى .
- د- خمسة عشر دينارا عن أي دورة تدريب رياضي من مستوى الصقل أو الانعاش أو التأهيل .
- هـ- ستة عشر دينارا يوميا عن الشخص الواحد عن أي دورة للاتقاد المالي أو أي دورة كشفية أو إدارية أو دورة للحاسوب في حال تأمين المأكل والمبيت والتنقل وبخلاف ذلك يستوفي نصف البدل المقرر .

مركز من الأصل

- و- ثمانية دنانير يوميا عن الشخص الواحد عن أي ندوة او ورشة عمل للطب الرياضي او العلاج الطبيعي او المنشطات او رياضة المرأة او الرياضة للجميع او الاعلام الرياضي او خدمة المجتمع في حال تأمين الماكل والمبيت والتنقل وبخلاف ذلك يستوفى نصف البدل المقرر .
- ز- عشرة دنانير بالدرجة الواحدة عن اصدار هويات للمدربين والمتقدين .
- ح- دينارين عن اصدار بدل فاقد لاي هوية او شهادة .

المادة ١١- للرئيس بناء على تنسيب المدير ولاسباب مبررة اعفاء أي مشارك ، كلياً او جزئياً ، من بدل الخدمات المقررة عن أي دورة يعقدها المركز .

المادة ١٢- يلغى (نظام المركز الاردني الاولمبي لاعداد المدربين والقادة الشباب) رقم (٧١) لسنة ١٩٩٣ وما طرأ عليه من تعديلات .

المادة ١٣- يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

٢٠٠٢/١١/٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالاسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان	وزير التنمية الادارية الدكتور محمد التائبات	وزير الأشغال والعملة والامكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي
وزير الداخلية ناصر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الداخلية قحطان المجالي	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الفايز	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة

مكزن من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١١) لسنة ٢٠٠٢ نظام معدل لنظام ممارسة مهنة معالجة النطق

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ممارسة مهنة معالجة النطق لسنة ٢٠٠٢)
ويقرأ مع النظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما
واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولا : بالغاء مطلع الفقرة (أ) منها والبند (١) السوارد فيها والاستعاضة عنهما
بما يلي :-

أ- تؤلف في الوزارة لجنة برئاسة رئيس قسم ترخيص المهن الصحية في
الوزارة وعضوية كل من :-

١- اختصاصي معالجة النطق من الوزارة .

ثانيا : باضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي :-

ج- تختار اللجنة من بين اعضائها نائبا للرئيس .

المادة ٣- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٨) من النظام الاصلي باضافة عبارة (او نالبه عند
غيابه) بعد عبارة (بدعوة من رئيسها) وعبارة (او نالبه) بعد عبارة (على أن
يكون الرئيس) الواردتين فيها .

٢٠٠٢/١١/١٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالبي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير للتعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية والتعليم بالوكالة الدكتور محمد حمدان	وزير لشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السوساوية ووزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التعمية الادارية الدكتور محمد الذنبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو خديا	وزير للمساحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم اللزعي
وزير الأوقاف والشؤون والمسكنات الاسلامية الدكتور احمد خليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير الثقل نادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير العمل المهندس مزاحم المحيسين
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الداخلية قلطان المجالي
وزير الثقل حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الحايك	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التعمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة

مكنا من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٢

نظام رسوم منح التراخيص والتصاريح

صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٣٠) من قانون النقل العام للركاب
رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رسوم منح التراخيص والتصاريح لسنة ٢٠٠٢) ويعمل
به اعتباراً من ٢٠٠٣/١/١ .

المادة ٢- تستوفي الهيئة الرسوم التالية :-

- أ- خمسة وعشرين ديناراً عند تقديم أي طلب للترخيص .
- ب- مائة دينار عند الموافقة على طلب الترخيص .
- ج- خمسون ديناراً رسوم ترخيص سنوية عن أي مما يلي :-
 - ١- شركة أو مكتب سيارات التاجير .
 - ٢- مكتب التاكسي أو السفريات الخارجية أو التاكسي الفندقية أو تاكسي المطار أو السيارات الفخمة (الليموزين) .
 - ٣- مكتب انطلاق سيارات الركوب المتوسطة والحافلات .
 - ٤- مكتب وسائل نقل ذوي الاحتياجات الخاصة .

المادة ٣- أ- تستوفي الهيئة رسوم تصريح سنوية عن أي من وسائل النقل العام للركاب
وذلك على النحو التالي :-

- ١- (٢٠٠) دينار عن سيارة الركوب الصغيرة العمومية .

- ٢- (٢٥٠) ديناراً عن سيارة الركوب المتوسطة العمومية .
 - ٣- (٣٠٠) ديناراً عن الحافلات العمومية .
 - ٤- (١٥٠) ديناراً عن سيارة الركوب الصغيرة المعدة لغايات التاجير .
 - ٥- (٢٥٠) ديناراً عن سيارة الركوب المتوسطة المعدة لغايات التاجير .
 - ٦- (٣٠٠) ديناراً عن الحافلة المعدة لغايات التاجير .
- ب- تعتبر المبالغ المستوفاة من الهيئة بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه
المادة ايراداً للخزينة العامة .
- المادة ٤- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٢/١١/٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالبي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور عفاش العلوان	وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الننيبات	وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير السبلحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الاسلامية الدكتور احمد هنبل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير التكامل لندر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم حوض الله	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة لشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير الصحة الدكتور وليد المعالي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل

هكذا من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٣) لسنة ٢٠٠٢ نظام معدل لنظام منع المكاره ورسوم جمع النفائيات داخل المناطق البلدية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام منع المكاره ورسوم جمع النفائيات
داخل المناطق البلدية لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٧٨
المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص البند (١) من الفقرة (ب) من المادة (٨) من النظام الاصلي ويستعاض
عنه بما يلي :-

١- الفئة الاولى ٢٠ ديناراً

٢٠٠٢/١٢/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طنباشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذنبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور احمد طليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الأشغال العامة والسكان بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير الثقل لنادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير المعمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طراد الفايز	وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدة المعايطة
	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	

مكتبة من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٢

نظام الرواتب والعلاوات للعاملين في الجامعة الأردنية
صادر بمقتضى المادة (٢٥) من قانون الجامعات الاردنية الرسمية
رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الرواتب والعلاوات للعاملين في الجامعة الاردنية لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الرواتب

المادة ٢- تحدد رواتب اعضاء هيئة التدريس والموظفين الاداريين والفنيين في الجامعة ودرجات هذه الرواتب وفئاتها وتسلسل زياداتها وفقا لسلم الرواتب التالي :-

أ- اعضاء الهيئة التدريسية :-

الرتبة	الفئة	الراتب من الى	الزيادة السنوية بالدينار
استاذ		٣٣٤ ٦٩٤	١٢
استاذ مشارك	أ	٣٢٦ ٣٦٦	١٠
	ب	٢٥٥ ٢٩٥	١٠
استاذ مساعد	أ	٢٥١ ٢٨٣	٨
	ب	٢٠٧ ٢٣٩	٨
مدرس	أ	١٨٥ ٢٢١	٦
	ب	١٣٦ ١٧٢	٦
مدرس مساعد		٧٩ ١٢٩	٥

ب- الموظفون الاداريون والفنيون :-

الدرجة	الفئة	الراتب من الى	الزيادة السنوية بالدينار
الاولى	أ	٣٢٦ ٤٤٦	٨
	ب	٢٥٤ ٢٨٦	٨
الثانية	أ	٢٠٩ ٢٣٣	٦
	ب	١٦٩ ١٩٣	٦
الثالثة	أ	١٥٠ ١٧٠	٥
	ب	١٢١ ١٤١	٥
الرابعة	أ	١١٠ ١٣٠	٥
	ب	٧٩ ٩٩	٥

هكذا من الأصل

الخامسة	٥٩	٧٥	٤
السادسة	٤٢	٥٤	٣
السابعة	٣١	٣٩	٢

المادة ٣-أ- تصرف للمحاضر غير المتفرغ عن كل ساعة تدريس فعليه المبالغ المحددة

فيما يلي :-

- ١- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ او
من مستواها • ٢٥ دينار
- ٢- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مشارك او
من مستواها • ٢٠ دينار
- ٣- المحاضر الحاصل على رتبة استاذ مساعد او
من مستواها • ١٥ دينار
- ٤- المحاضر الحاصل على درجة الدكتوراة ١٥ دينار
- ٥- المحاضر الحاصل على درجة الماجستير ١٢ دينار
- ٦- المحاضر الحاصل على درجة البكالوريوس ١٠ دنانير

ب- اذا اقتضت الحاجة تكليف اشخاص لا يحملون مؤهلات علمية او رتبة جامعية بالقاء محاضرات في الجامعة فلرئيس الجامعة ان يحدد مكافأة لأي منهم تتراوح ما بين (١٠-٢٥) دينارا للمحاضرة الواحدة •

العلاوات

المادة ٤-أ- تصرف للقائمين بمسؤوليات ادارية في الجامعة علاوة بدل تمثيل على النحو

التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٣٠٠ دينار شهريا
 - ٢- نائب الرئيس ١٧٥ دينار شهريا
 - ٣- العميد ١٢٥ دينار شهريا
 - ٤- مدير المستشفى ، نائب العميد ، رئيس القسم الاكاديمي ، مساعد الرئيس ، مساعد نائب الرئيس ، مدير الوحدة • ٧٥ دينار شهريا
 - ٥- مساعد العميد ، نائب مدير الوحدة الادارية ، مساعد مدير الوحدة الادارية ، مدير الدائرة الادارية • ٤٥ دينار شهريا
 - ٦- مساعد مدير الدائرة الادارية ، رئيس الشعبة ، رئيس الديوان • ٢٠ دينار شهريا
 - ٧- رئيس الفرع الاداري ١٠ دنانير شهريا
- ب- لا يجوز للشخص الواحد جمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة •

مكتبة من الأصل

المادة ٥- تصرف للعاملين في الجامعة علاوة جامعة على النحو التالي:-

أ- أعضاء الهيئة التدريسية :-

- ١- استاذ ٤٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٢- استاذ مشارك ٣٢٥ ديناراً شهرياً .
- ٣- استاذ مساعد ٣٦٥ ديناراً شهرياً .
- ٤- مدرس ١٩٠ ديناراً شهرياً .
- ٥- مدرس مساعد ١٥٠ ديناراً شهرياً .

ب- الموظفون الإداريون والفنيون :-

- ١- الدرجة الاولى ٣٦٥ ديناراً شهرياً .
- ٢- الدرجة الثانية ١٩٥ ديناراً شهرياً .
- ٣- الدرجة الثالثة ١٦٥ ديناراً شهرياً .
- ٤- الدرجة الرابعة ١٥٠ ديناراً شهرياً .
- ٥- الدرجة الخامسة ١٢٥ ديناراً شهرياً .
- ٦- الدرجة السادسة ١١٥ ديناراً شهرياً .
- ٧- الدرجة السابعة ١٠٥ ديناراً شهرياً .

ج- يعامل العاملون الآخرون من غير المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وممن يتقاضون رواتب مقطوعة أو يعقود على أساس الراتب الاساسي معاملة نظرائهم من حيث الراتب ولا يسري ذلك على الموظفين المعيّنين يعقود شاملة لجميع العلاوات .

المادة ٦- أ- تصرف لأعضاء هيئة التدريس علاوة اختصاص تعادل (١٣٥٪) من رواتبهم الاساسية .

ب- يصرف للموظفين الإداريين الذين اكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة علاوة اضافية على النحو التالي:-

الفئة النسبة المئوية من الراتب الاساسي

٥٠٪ - الفئة الاولى

٤٨٪ - الفئة الثانية

٤٦٪ - الفئة الثالثة

٤٤٪ - الفئة الرابعة

ج- أما الموظفون الذين لم يكملوا مدة سنتين في خدمة الجامعة فتصرف لكل منهم علاوة اضافية بنسبة (٢٥٪) من الراتب الاساسي .

د- يصرف للموظفين المهنيين من حملة الدرجة العلمية في التخصصات المبينة أدناه من غير أعضاء هيئة التدريس علاوة فنية على النحو التالي :-
النسبة المئوية من الراتب الاساسي

١١٠٪	الطب
٩٥٪	الهندسة
٦٠٪	الصيدلة وطب الاسنان
٣٥٪	التمريض والزراعة

المادة ٧- تصرف للعاملين في الجامعة علاوة اضافية على النحو التالي :-

- أ- رئيس الجامعة ٩٠ ديناراً
- ب- نائب الرئيس والعميد ٧٥ ديناراً
- ج- نائبي العميد ومدير المستشفى ومدير الوحدة الادارية ٦٧,٥ ديناراً
- د- عضو هيئة التدريس ٦٠ ديناراً
- هـ- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية ٥٢,٥ ديناراً
- و- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة ٤٥ ديناراً
- ز- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة ٣٠ ديناراً
- ح- الموظف من الدرجة السابعة ١٨ ديناراً

المادة ٨- أ- تصرف علاوة تنقل شهرية للعاملين في الجامعة على النحو التالي :-

- ١- رئيس الجامعة ٨٥ ديناراً

مكتبة من الأصل

- ٢- نائب الرئيس والعميد ٥٠ ديناراً
 ٣- نائب العميد ومدير المستشفى ومدير الوحدة الادارية ٤٥ ديناراً
 ٤- عضو هيئة التدريس ٤٠ ديناراً
 ٥- الموظف من الدرجة الاولى او الثانية ٣٥ ديناراً
 ٦- الموظف من الدرجة الثالثة او الرابعة ٣٠ ديناراً
 ٧- الموظف من الدرجة الخامسة او السادسة ٢٠ ديناراً
 ٨- الموظف من الدرجة السابعة ١٢ ديناراً

ب- يصرف للعاملين برواتب مقطوعة او بعقود علاوة تنقل مساوية لعلاوة التنقل المقررة لمن هم في سويتهم من حيث الراتب وفقاً لاحكام الفقرة (ا) من هذه المادة .

ج- لا يجوز للشخص الواحد جمع اكثر من علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة .

د- لا تصرف العلاوة المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة لمن خصصت او تخصص له سيارة من الجامعة او يتم تأمين تنقله من قبلها بصورة دائمة .

المادة ٩- يجوز لعضو الهيئة التدريسية بموافقة رئيس الجامعة الخطية القيام باعمال اخرى خارج نطاق واجباته الجامعية المقررة او القيام باعمال خارج الجامعة وذلك وفقاً للاحكام والشروط التالية :-

١- العمل بأجر اضافي او مكافأة داخل الجامعة وتكليف منها في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا النظام سواء استخدم في ذلك العمل الامكانيات والتسهيلات المتوافرة في الجامعة ام لم يستخدمها وبمنح عضو الهيئة التدريسية في هذه الحالة ومن شراكة في العمل من سائر العاملين في الجامعة اجرا او مكافأة من مجموع الدخل الصافي الذي يتحقق من الاعمال التي تتم بمقتضى هذا البند وذلك وفق تعليمات يصدرها مجلس العمليه لهذا الغرض .

ب- ١- العمل بأجر او مكافأة خارج الجامعة ويحدد حجم ذلك العمل والوقت الذي يسمح لعضو الهيئة التدريسية بقضائه خارج الجامعة لذلك الغرض بقرار من رئيس الجامعة ويشترط في جميع الاحوال ان لا يتعارض قيام عضو الهيئة التدريسية بأي عمل خارج الجامعة مع الواجبات الجامعية المنوطة به .

٢- تحدد نسبة توزيع الايراد المتحقق بين الجامعة وعضو الهيئة التدريسية الذي يقوم بعمل خارج الجامعة بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء لهذه الغاية .

المادة ١٠- لرئيس الجامعة ان يمنح عضو هيئة التدريس غير الاردني علاوة بدل اقامة لا تزيد قيمتها على (٢٠٪) عشرين بالمائة من راتبه الاساسي المستحق حسب سلم الرواتب .

المادة ١١- تصرف للعاملين في الجامعة العلاوات التالية :-

١- علاوة عائلية :-

دينار	
٧	الزوجة
٢	الولد الاول
٢	الولد الثاني
٢	الولد الثالث
٢	الولد الرابع

ب- علاوة شخصية للذين يتقاضون رواتب اساسية من (١٣٠ ديناراً) فما فوق مبلغ خمسة وعشرين ديناراً وللذين يتقاضون رواتب من (٥٠-١٢٩) مبلغ احد عشر ديناراً وللذين يتقاضون رواتب من (٤٩) ديناراً فما دون مبلغ لمالية دنالير .

مكزاً من الأصل

ج- اذا تعددت زوجات المستحق للعلاوة فتعطى علاوة الزوجة لزوج واحد فقط اذا كان يتقاضى العلاوة عن اربعة اولاد واذا كان عدد الاولاد اقل من اربعة فتعطى العلاوات المخصصة لاولاد الزوجات الاخر بالإضافة للزوجة الاولى بشرط ان لا يزيد عدد الزوجات الاضافيات مع الاولاد الذين يستحقون العلاوة على اربعة .

د- لا تدفع العلاوة في الحالات التالية :-

١- عن الاولاد الذين اتموا الثامنة عشرة من اعمارهم ما لم يكونوا مواصلين لدراساتهم الثانوية او الجامعية الاولى .

٢- الى المستحق للعلاوة عن الزوجة التي تتقاضى راتبا شهريا من مؤسسة عامة او خاصة .

المادة ١٢- لرئيس الجامعة ان يكلف ايا من العاملين في الجامعة القيام بأي عمل فيها وذلك اثناء الدوام الرسمي او بعد الانتهاء منه او خلال ايام الاجازة التي يستحقها او ان يستدعيه منها للقيام بذلك العمل على ان يتم التكليف بمقتضى هذه المادة مقابل مكافأة مالية يحددها الرئيس .

المادة ١٣- لرئيس الجامعة ان يقرر منح مكافأة مالية لاي شخص من خارجها يكلف بالعمل في الجامعة او يقدم خدمة لها تستدعي التشجيع والمكافأة .

احكام انتقالية

المادة ١٤- تطبق احكام هذا النظام على العاملين في الجامعة على ان لا يترتب على ذلك أي انتقاص للحقوق المالية التي يتقاضاها حاليا كل من عضو هيئة التدريس والموظف .

المادة ١٥- تعرض كل حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام على مجلس العمداء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها وبما لا يتعارض مع احكام هذا النظام .

المادة ١٦- يلغى نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية الصادر بمقتضى المادة (٣٤) من قانون الجامعة الاردنية رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التي طرأت عليه ، كما يلغى أي قرار صادر عن مجلس الامناء او مجلس التعليم العالي ، حسب مقتضى الحال ، يتعلق بالعلاوات والمكافآت التي ورد النص عليها في هذا النظام ، ولا يعمل بأي نص ورد في أي نظام اخر او بأي قرار لمجلس الامناء او مجلس التعليم العالي يتعلق بالرواتب والعلاوات ويتعارض مع احكام هذا النظام .

المادة ١٧- يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام وبما لا يتعارض مع احكامه .

٢٠٠٢/١٢/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الراغب

وزير التعليم العالي
والبحث العلمي
الدكتور محمد حمدان

وزير
التنمية الادارية
الدكتور محمد الذبيبات

وزير
السياحة والآثار
الدكتور طالب الرفاعي

وزير الأوقاف والشؤون
والمؤسسات الاسلامية
الدكتور احمد هليل

وزير
الداخلية
نابز الذهبى

وزير
الصناعة والتجارة
الدكتور صلاح الدين البشير

وزير
الثقافة
حيدر محمود

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس التالبيسي

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
الدكتور عبدالرزاق طيبيشات

وزير
الخارجية
الدكتور مروان المعشر

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الطاقة والثروة المعدنية
والاشغال العامة والاسكان بالوكالة
المهندس محمد علي البطاينة

وزير
التخطيط
الدكتور باسم عوض الله

وزير
الدخانية
للشؤون الخارجية
شاهر بك

وزير الاقتصاد الوطني
وزير دولة
محمد سامر الطويل

وزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
مصطفى القيسي

وزير دولة للشؤون
السياسية ووزير الاعلام
الدكتور محمد عفاش العدوان

وزير
المالية
الدكتور ميشيل مارتو

وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير
المياه والري
الدكتور حازم الناصر

وزير
المعمل
المهندس مزاحم المحيسن

وزير
الصحة
الدكتور وائد المعالي

وزير
التنمية الاجتماعية
الدكتورة رويدة المعايطة

مكتبة من الأصل

اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٤٧) تاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية في عمان بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٢ بصيغتها التالية:-

انطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية المشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين المتعاقدين) ورغبة منهما في تعزيز النقل البحري للركاب والبضائع بين البلدين وتسهيله وتطويره والسعي لتنمية وتسهيل حركة مرور السفن التجارية بما يتلاءم وعلاقات الأخوة وتحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين البلدين الشقيقين .
فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يأتي :-

المادة الأولى

تعد مقدمة هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة الثانية

يقصد بالعبارات والمصطلحات الآتية - أينما وردت في هذه الاتفاقية - المعاني الموضحة أمامها :-

- ١ - سلطة النقل البحري المختصة :
أ - وزارة النقل في المملكة الأردنية الهاشمية .
ب - وزارة المواصلات في المملكة العربية السعودية .
- ٢ - سفينة الطرف المتعاقد :
أي سفينة تجارية مسجلة في إحدى الدولتين المتعاقدين وترفع علمها وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية فيها ؛
- ٣ - شركة النقل البحري :
كل شركة للنقل البحري تنشأ طبقاً للنظام أحد الطرفين المتعاقدين ، وتتخذ من إقليمه مقراً لها .
- ٤ - عضو طاقم السفينة :
أي شخص يعمل على ظهر سفينة أحد الطرفين المتعاقدين ، ويكون اسمه مدرجاً في قائمة أسماء الطاقم ، وفقاً للأنظمة المعمول بها .

مكرر من الأصل

المادة الثالثة

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على :-

- ١ - السفن الحربية .
- ٢ - السفن التي لا تستخدم للأغراض التجارية .
- ٣ - سفن الصيد .

المادة الرابعة

- ١ - يسعى الطرفان المتعاقدان إلى تسهيل حركة مرور سفنهما للتجارية وتعزيزها وتنميتها بين بلديهما لغرض نقل البضائع والأشخاص .
- ٢ - يحق لسفن أي طرف متعاقد الإبحار بين موانئ الطرف المتعاقد الآخر المفتوحة للتجارة الدولية لنقل البضائع والأشخاص وموانئ دولة ثالثة .

المادة الخامسة

يراعى عند تطبيق هذه الاتفاقية ما يأتي :-

- ١ - الأنظمة السارية في بلدي الطرفين المتعاقدين وأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يكون كلا الطرفين منضماً إليها .
- ٢ - المعايير المطبقة في موانئ البلدين فيما يتعلق بسلامة الملاحة وحماية البيئة البحرية ، ونقل المواد الخطرة ، وظروف معيشة أعضاء طاقم السفينة وظروف عملهم .

المادة السادسة

يمنح كل طرف لسفن الطرف المتعاقد الآخر في موانئه والمياه الخاضعة لولايته - المعاملة نفسها التي يمنحها لسفنه العاملة في حركة المرور البحرية الدولية وبخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الموانئ ، وخلال مكوثها ومغادرتها ، وفي استخدام تسهيلات الموانئ لنقل البضائع والأشخاص .

المادة السابعة

- ١ - لا تخل هذه الاتفاقية بالأنظمة السارية لدى الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالآتي :-
 - أ - المقابل المالي لتقديم خدمات الإنقاذ وتعويضاته ، وما يتعلق بالبضائع التي تم إنقاذها ، والقطر والسحب والإرشاد الملاحي ، والخدمات الأخرى المخصصة لشركات النقل البحري للطرف المتعاقد أو لمواطنيه أو لشركات أخرى .
 - ب - نشاطات البحوث البحرية .
 - ج - المسح الجغرافي المائي في المياه الإقليمية للطرف المتعاقد .
 - د - الملاحة الساحلية الخاصة بسفن الطرفين المتعاقدين .
- ٢ - لا بعد ملاحة ساحلية إبحار سفينة أي من الطرفين المتعاقدين بين موانئ الطرف المتعاقد الآخر لتحميل أو تفريغ حمولة أو مسافرين من خارج ذلك الطرف أو إليه ما لم تنقل تلك الحمولة أو المسافرون بين ميناءين تابعين لذلك الطرف ، سواء أكانت تلك الحمولات أو المسافرون من الطرف المتعاقد الآخر أو إليه أو من دولة ثالثة أو إليها .

هكذا من الأصل

المادة الثامنة

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين شركات النقل البحري المنتمية إلى الطرف المتعاقد الآخر - الحق في استخدام أي إيراد ينتج من خدمات النقل البحري التي تحقق في إقليم الطرف المتعاقد الأول لدفع أي مستحق ذي علاقة بالنقل البحري أو تحويل الإيرادات إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل وبسعر الصرف الرسمي وضمن الفترة الزمنية المعتادة .

المادة التاسعة

- ١ - تخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين أثناء وجودها في موانئ الطرف المتعاقد الآخر أو مياهه الإقليمية أو المياه الخاضعة لولايتته - لجميع الأنظمة والقوانين المعمول بها بالنسبة لهذا الطرف .
- ٢ - يلتزم المسافرون وشركات النقل البحري وشركات الشحن العائدة إلى أحد الطرفين المتعاقدين بمراعاة الأنظمة والقوانين والإجراءات السارية في أراضي الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بدخول المسافرين وطواقم السفينة ومكوّنهم ومغادرتهم واستيراد البضائع وتصديرها وتخزينها .

المادة العاشرة

يقوم الطرفان المتعاقدان - في نطاق ما تسمح به الأنظمة والقوانين ونظم الموانئ المعمول بها في بلد كل طرف - باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تخفيض المدة المطلوبة للانتظار وإنهاء معاملات سفن الطرف المتعاقد الآخر في الموانئ التابعة له .

المادة الحادية عشرة

يعترف كل طرف من الطرفين المتعاقدين بجميع الوثائق والمستندات الموجودة على السفينة التي يصدرها الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة .

المادة الثانية عشرة

- ١ - تقوم السلطات المختصة في موانئ أي من الطرفين المتعاقدين بتقديم التسهيلات اللازمة لطواقم السفن المنتمية إلى الطرف المتعاقد الآخر عند وجودهم في موانئهم ، وتعترف بوثائق سفرهم بحسب أنظمتها وقوانينها الوطنية ، مع خضوعهم للأنظمة والقوانين المطبقة في هذه الموانئ .
- ٢ - تمنح السلطات المختصة لدى أي من الطرفين المتعاقدين عضو طاقم السفينة المنتمية إلى الطرف المتعاقد الآخر الذي أدخل إلى المستشفى في أراضيها - الحق في أن يمكث ما دام أن ذلك ضروري لغرض العلاج في التنويم الداخلي .

المادة الثالثة عشرة

- ١ - إذا حدث لسفينة أي من الطرفين المتعاقدين حادث غرق أو تحطم أو عانت من أضرار فيها أو في حمولتها أو جنحت أو عانت من ضائقة لسبب آخر في المياه الإقليمية التابعة للطرف المتعاقد الآخر ، فعلى سلطات هذا الطرف أن تقدم لأعضاء طاقم السفينة والمسافرين وكذلك السفينة وحمولتها نفس المساعدة والحماية التي تقدم للسفن المنتمية إليها .

مكتبة
الأصل

٢ - يتولى التحقيق في الحوادث الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة ، وغيرها من الحوادث ، السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي وقع الحادث في مياهه الإقليمية ، ويقوم بإبلاغ نتائج التحقيق ما أمكن إلى سلطات الطرف المتعاقد الآخر .

٣ - مع مراعاة الأنظمة والقوانين المتبعة فيما يتعلق بالتخزين المؤقت للبضائع في المستودعات ، يمتنع الطرف المتعاقد الذي وقع أي من الحوادث المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة في مياهه الإقليمية من تحصيل رسوم الاستيراد والضرائب أو أي رسم آخر على البضائع والمعدات والمواد والإمدادات وغيرها من الملحقات ، إلا إذا كانت هذه المواد تستخدم أو تستهلك في إقليم الطرف الذي وقع الحادث في مياهه الإقليمية .

المادة الرابعة عشرة

تعمل سلطات النقل البحري المختصة لدى كل من الطرفين المتعاقدين على ما يأتي:-

١ - زيادة تبادل الخبرات والمعلومات بينهما ، وتنمية وتشجيع الاتصالات بين هيئات ومؤسسات النقل البحري التابعة لكل منهما بما يسهم في رفع كفاءة خدمات النقل البحري وتطويره فيما بينهما .

٢ - تسهيل نقل التقنية بما يسهم في رفع كفاءة هذا القطاع وتطويره في كلا البلدين .

٣ - تشجيع الدراسات والتدريب البحري ، بما في ذلك تقديم منح دراسية للكوادر البحرية في كلا البلدين .

٤ - تقديم التسهيلات لبناء السفن وصيانتها في كلا البلدين .
٥ - تشجيع تأسيس الشركات والمؤسسات البحرية المشتركة فيما بينهما .

المادة الخامسة عشرة

يتابع الطرفان المتعاقدان في إطار اللجنة الأردنية السعودية المشتركة النظر في تنمية العلاقات بينهما في مجال النقل البحري وتذليل الصعاب التي قد تعترض تنفيذ بنود هذه الاتفاقية وتقديم المقترحات الهادفة إلى تطوير برامج النقل المشترك بينهما وزيادة حجمة وتنسيق مواقف البلدين في المؤتمرات الملاحية الدولية وكذلك النظر في المقترحات الخاصة بتعديل أي من مواد هذه الاتفاقية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السادسة عشرة

١ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد تصديق الطرفين المتعاقدين عليها طبقاً للنظم المرعية في كلا البلدين ، ويبدأ العمل بها بعد انقضاء (ثلاثين يوماً) من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها ، وينطبق ذلك على سريان أي تعديل يجري عليها .

ب - يعمل بهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات تتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة ما لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهاء العمل بها قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء سريانها .

مكتبة الأرض

ج - في حالة إنهاء هذه الاتفاقية نظل أحكامها نافذة المفعول بالنسبة للبرامج أو المشروعات أو الاتفاقيات التي أبرمت في ظلها أو التعاقبات المترتبة عليها التي لم يتم الانتهاء من إنجازها عند إنهاء العمل بهذه الاتفاقية أو الالتزامات التي لم تنفذ عند إنهاء العمل بها ، ويطبق ذلك على تسوية المستحقات المالية قبل إنهاء هذه الاتفاقية ، سواء تعلقت بالحكومة أو الأشخاص من ذوي الصلة الطبيعية أو الاعتبارية .

د - لوزير النقل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزير المواصلات في المملكة العربية السعودية بالاتفاق فيما بينهما حق إصدار اللوائح التنفيذية لتطبيق هذه الاتفاقية .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية في مدينة عمان في يوم الثلاثاء وتاريخ ١٤٢٣/٨/٨ هـ الموافق ٢٠٠٢/١٠/١٥ م .

عن حكومة المملكة العربية السعودية
وزير المواصلات
الدكتور ناصر بن محمد السلوم

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير النقل
المهندس نادر الذهبي

اتفاقية تعاون في المجالات البيئية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٤٨) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ المتضمن الموافقة على البنود المدرجة تالياً والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عمان بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٧ بصيغتها التالية:-

اللباقة (المقدمة)

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المشار إليهما فيما يلي بالطرفين:

مكتبة
من الأصل

- إيماناً منهما بضرورة تضافر الجهود العربية المشتركة لحماية البيئة وتتميتها وتحسينها على المستوى الوطني والإقليمي والعربي وإسهاماً منهما في الجهد العالمي والإنساني لبلوغ هذا الهدف النبيل ؛

- ووعياً منهما بأن التلوث لا يعرف الحدود الجغرافية وبأن العالم العربي هو من أكثر المناطق في العالم تأثراً بمشاكل البيئة بحكم النمو الديموغرافي وطموحه التنموي؛

- وتأكيداً على أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في التنمية من أجل مكافحة التلوث والتصحر والجفاف التربة والزحف العمراني على الأراضي الزراعية والرعي والهجرة من الريف إلى المدن ، ولتزاماً بالمبادئ التي تقتضيها المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة، وترسيخاً للعمل العربي المشترك ورغبة من البلدين في العمل معاً في حماية البيئة والمحافظة على توازن عناصرها ومكافحة التلوث بكافة أشكاله في المياه والهواء والأراضي والتعاون بينهما معاً من أجل منع التلوث أو التخفيف من حدته والمحافظة على الموارد الطبيعية في البلدين بهدف تحسين حياة المواطنين في البلدين والحفاظ على الأجيال القادمة وصولاً إلى التنمية المستدامة في كافة القطاعات في البلدين الشقيقين ؛

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

في مجال التوعية والتربية والإعلام البيئي :

- ١- تبادل المنشورات والمطبوعات والملصقات ذات العلاقة بالبيئة ؛
- ٢- إدخال المفاهيم البيئية في المناهج المدرسية لمختلف مراحل التعليم وتبادل المعلومات بذلك ؛
- ٣- إنتاج أفلام سمعية وبصرية مشتركة لتحقيق مستوى التوعية والتثقيف البيئي ؛
- ٤- جمع وتبادل المعلومات البيئية والدراسات والبحوث ذات العلاقة بالبيئة وتعميم هذه الدراسات ؛
- ٥- تبادل الخبرات في مجالات التوعية والإعلام البيئي .

المادة الثانية

في مجال التشريعات البيئية :

- ١- تبادل وثائق القوانين والتشريعات البيئية بهدف الاستفادة منها ؛
- ٢- تبادل المواصفات والمقاييس للعناصر البيئية في البلدين بهدف توحيد ما يمكن منها ؛

المادة الثالثة

في مجال تقييم الأثر البيئي :

- ١- تبادل النماذج والشروط المتبعة في البلدين الخاصة بمنح الموافقات والترخيص البيئية لإنشاء المشاريع الزراعية والصناعية والخدمات وغيرها .
- ٢- جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة البيئة والعناصر المؤثرة عليها في كلا البلدين .

المادة الرابعة

في مجال المواد الكيميائية والمبيدات :

تبادل المعلومات وتطوير قاعدة مشتركة في المجالات التالية :

- ١- مراقبة استيراد وتصدير المواد الكيميائية والمبيدات التي تمس بصحة الإنسان والبيئة؛
- ٢- التعامل مع السجل الدولي للكيمياويات المحتملة للتسمم والتنسيق ما بين الدولتين حول ما يعرض في المؤتمرات الدولية ؛
- ٣- تنظيم سجل بأسماء المواد الكيميائية المتداولة بين الدولتين ؛
- ٤- الإطلاع على خبرات البلدين في مجال تخزين ونقل المواد الكيميائية؛

مكتبة الأصل

المادة الخامسة

في مجال إنشاء المناطق الصناعية :

- ١- تبادل المعلومات حول الشروط البيئية لاختيار مواقع المناطق الصناعية ؛
- ٢- تبادل الشروط والنماذج المعتمدة للدراسة البيئية لإنشاء المناطق الصناعية ؛
- ٣- تبادل تقييم الدراسات من الناحية البيئية للمناطق الصناعية بعد إنشائها ؛
- ٤- تبادل الزيارات بين خبراء بيئيين من البلدين في مجال المناطق الصناعية :

المادة السادسة

(أ) في مجال معالجة المياه للفترة (العامة) ومحطات التنقية (التنقية) :

- ١- التعاون وتبادل الخبرات في مجال التنقيات المتبعة في مجال معالجة المياه العادمة ومخلفات عملية التنقية (التنقية) .
- ٢- الاستفادة من خبرات البلدين في مجال إعادة استخدام المياه للفترة للمعالجة في الزراعة وغيرها مثل تدوير المياه في الصناعات وكذلك الاستفادة من مخلفات عملية المعالجة.

(ب) في مجال النفايات الصلبة :

- ١- تبادل الخبرات والمعلومات حول جمع ونقل والتخلص من النفايات المنزلية ؛
- ٢- تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات حول فرز وتدوير النفايات الصلبة ؛
- ٣- تبادل الخبرات حول تصنيع وإعادة تصنيع وتدوير مخلفات المبيدات والمواد الكيماوية ؛
- ٤- تبادل الخبرات والمعلومات حول اختيار مواقع التفرغ (المكببات) وإنشائها وإدارتها والتجارب المستفادة من المكببات القائمة.

(ج) في مجال النفايات السامة والخطيرة :

- ١- تبادل المعلومات حول النفايات الصناعية الخطيرة والسامة بغرض إعادة استعمالها أو التخلص منها ؛
- ٢- التعاون بين الدولتين في المجال الدولي حول اتفاقية بازل وتنسيق المواقف في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد حول النفايات الخطيرة والسامة ؛
- ٣- الإطلاع على الأنظمة والتعليمات الخاصة بتداول ونقل وتخزين والتخلص من النفايات الخطيرة وإمكانية إيجاد آلية تعاون لمنع نقل النفايات الخطيرة من وإلى البلدين ؛
- ٤- تبادل الخبرات حول جمع ومعالجة والتخلص من النفايات الطبية والإشعاعية ؛
- ٥- تبادل الخبرات والمعلومات وتجربة كل بلد وإنشاء أماكن تفرغ (مكببات) للنفايات الخطيرة والسامة.

المادة السابعة

في مجال مكافحة الأوبئة والأمراض الناجمة عن التلوث البيئي :

- ١- التعاون في مكافحة أي وباء أو مرض ينتج وينتقل بفعل البعوض والحشرات ؛
- ٢- تبادل المعلومات حول أي أمراض أو أوبئة ناجمة عن التلوث البيئي التعاون في مجال الوقاية ؛
- ٣- تبادل العلاجات والأدوية والتنسيق حول ذلك.

المادة الثامنة

في مجال حماية الموارد الطبيعية للعائلة البيئية:

- ١- التنسيق والتعاون في مجال التنوع البيولوجي النباتي والحيواني وتبادل الإستراتيجية والتعاون في إعداد السياسات الخاصة للمحافظة على التوازن البيئي ؛
- ٢- التعاون في مجال حماية وإكثار الأنواع المهددة بالانقراض والاستفادة من مراكز الخدمات في كلا البلدين بهدف خدمة المجال البيئي لبلديهما ؛

هكذا من الأصل

- ٢- التعاون والتنسيق في مجال المحميات الطبيعية وإنشائها والمتنزعات الحضرية والحدائق وتبادل النباتات والحيوانات النادرة ما بين البلدين لصالح البيئة ؛
- ٤- تبادل الدراسات والأبحاث حول التنوع الحيوي النباتي والحيواني خدمة للبيئة في البلدين ؛

المادة التاسعة

في مجال مكافحة التصحر :

- ١- تبادل الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمكافحة التصحر ؛
- ٢- التعاون في تبادل الخبرات العلمية والعملية لزيادة الرقعة الخضراء والمحافظة على الغطاء النباتي ؛
- ٣- التعاون في زراعة الإحراج بالأشجار الحرجية بهدف وقف زحف للصحراء.

المادة العاشرة

في مجال حماية المياه من التلوث:

- ١- تعاون البلدين في حماية مصادر المياه والأنهار ومجري المياه من التلوث، وتبادل الدراسات والخبرات حول ذلك ؛
- ٢- اتخاذ مواقف إزاء الاستفادة من مياه الأنهار والبحار والأحواض المائية في البلدين ؛
- ٣- التعاون وتبادل الخبرات في مجال التقنيات المتبعة في مجال معالجة مياه الشرب وكذلك في مجال تحلية المياه.

المادة الحادية عشرة

في مجالات بيئية مختلفة :

- ١- التعاون وتبادل الخبرات والدراسات والأبحاث حول الطاقة الجديدة والمتجددة مثل طاقة الرياح والشمس ؛

- ٢- التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين المتعلقة بتدابير الوقاية من التلوث خلال عمليات التنقيب والبحث عن المعادن والموارد الطبيعية مثل المياه والنفط وغيرها ؛
- ٢- تبادل المعلومات حول مراكز التدريب والتأهيل والاستفادة منها وتبادل الخبرات والخبراء حول ذلك وعقد ندوات وورشات عمل تدريبية في مجالات البيئة المختلفة ؛
- ٤- تبادل الخبرات والمعلومات حول استعمالات الأراضي وتصنيفها وتنظيمها ومكافحة الزحف العمراني على الأراضي للزراعية ؛
- ٥- تبادل الأنظمة والتشريعات والإجراءات في البلدين لحماية القرية من التلوث والانجراف والتآكل ؛
- ١- التعاون وتبادل المعلومات واستخدام الأنظمة البيئية مثل وحدات المعلومات البيئية ونظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد ؛
- ٧- تبادل الخبرات والتعاون في المجالات المتعلقة بالبيئة البحرية وحماية الشواطئ من التلوث ؛
- ٨- تبادل المعلومات بخصوص اختيار وإنشاء المسالخ وتوفير الشروط الصحية والبيئية وطرق التخلص من النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عنها ؛
- ١- مواصلة اللقاءات وتبادل الزيارات على كافة المستويات والعمل على التنسيق وتوحيد المواقف في الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بمجال حماية البيئة ؛

المادة الثانية عشرة

- أ) يقوم كل طرف بتعيين منسق لمتابعة تطبيق محتوى هذا الاتفاقية وتنظم من أجل ذلك جلسات مشاور في كلا البلدين.
- ب) تشكل لجنة مشتركة من البلدين تجتمع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة لذلك ويتم تحديد عدد أفراد للجنة من كل بلد بناء على محضر الاجتماع الأول الخاص بتنفيذ هذا الاتفاق.

المادة الثالثة عشرة

- أ) نحل الخلافات المتعلقة بتأويل أو تطبيق هذا الاتفاق بواسطة مفاوضات بين الطرفين.
- ب) تتم تعديلات وتكميلات هذا الاتفاق والمتفق عليها من الجانبين ويخضع أي تعديل أو تكميل ونفس الإجراءات المتفق عليها لسريان هذا الاتفاق كما جاء في المادة ١٥.

مكتبة
مركز
الأصل

المادة الرابعة عشرة

يمكن للأوساط العلمية للطرفين، ما لم يتفق الجانبان على خلاف ذلك الإطلاع حسب كل حالة على المعلومات المحصل عليها في إطار هذا الاتفاق والتي ليست محمية بموجب حقوق الملكية الفكرية باستثناء المعلومات التي لا يمكن نشرها لأسباب الأمن الوطني أو السر التجاري أو الصناعي.

المادة الخامسة عشرة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد إتمام إجراءات التصديق المتعلقة بكل طرف، ويبقى ساري المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ضمناً لفترات مماثلة ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابياً بنيتة في إلغاءه بسنة أشهر قبل نهاية سريانه .

لا يمس إلغاء هذا الاتفاق ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، المشاريع أو البرامج التي توجد في طور الإنجاز في إطار هذا الاتفاق حتى نهاية مدتها.

حرر ووقع في مدينة عمان يوم الخميس بتاريخ ١٠ / شعبان / ١٤٢٣ هـ الموافق ١٧ / تشرين أول / أكتوبر / ٢٠٠٢ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية ويحتفظ كل جالب بنسخة منها .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المملكة الأردنية الهاشمية
د. عبد الحميد ابركان	د. صلاح الدين البشير
وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	وزير الصناعة والتجارة

بروتوكول تعاون بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
في مجال الشباب والرياضة

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ،
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،
والمشار اليهما فيما بعد بـ " الجانبان "

انطلاقاً من رغبتهما في تعزيز علاقات الإخاء والتضامن بينهما ، وإدراكاً منهما ان توثيق العلاقات القائمة بينهما من شأنه الإسهام في دعم أواصر الأخوة بين شباب البلدين ، ورغبة منهما في توثيق علاقات التعاون في مجال الشباب والرياضة مع مراعاة القوانين والأنظمة المتبعة في كلا البلدين ، اتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

يعمل الجانبان على دعم التعاون بينهما في مجال الشباب والرياضة وتشجيع هذا التعاون بين الهيئات والأجهزة المعنية في كلا البلدين .

المادة الثانية

يعمل الجانبان على تعزيز التعاون بينهما في مجال الشباب بالوسائل التالية :-

- تبادل زيارات المسؤولين عن العمل الشبابي في كلا البلدين .

مكذبا من الأصل

- تبادل زيارات الوفود الشبابية لتحقيق المزيد من التفاهم وتعميق أواصر الإخاء بين شباب البلدين .
- إقامة أسابيع الإخاء الشبابية المشتركة في كلا البلدين بالتناوب .
- تبادل المحاضرين والفعاليات الثقافية بين الأندية والمراكز الشبابية في كلا البلدين .
- تبادل الأبحاث والدراسات والنشرات المتعلقة بالعمل الشبابي .
- تبادل المشاركة في المعسكرات والمؤتمرات والندوات الشبابية التي تقام في كلا البلدين .
- دعم وتشجيع التعاون في شتى المجالات التي تخدم الحركة الشبابية في كلا البلدين والتي تشمل على :-

- بيوت الشباب .
- مراكز الشباب .
- معسكرات العمل والخدمة العامة .
- أية أوجه تعاون أخرى يتم الاتفاق عليها .

المادة الثالثة

يعمل الجانبان على تعزيز التعاون في المجال الرياضي بالوسائل التالية :-

- تبادل زيارات الفرق الرياضية للمنتخبات والأندية في كلا البلدين وإقامة لقاءات ودية بينهما .
- المشاركة في الدورات والبطولات العربية والقارية التي تنظم في كلا البلدين وإقامة المعسكرات التدريبية المشتركة .
- تبادل زيارات القادة والخبراء الرياضيين في كلا البلدين .
- تبادل المعلومات في مجال إدارة وصيانة المنشآت والمرافق الرياضية .
- الاستفادة من الخبرات الرياضية في مجالي التدريب والتحكيم في كلا البلدين .
- تبادل المعلومات والدراسات والأبحاث والنشرات الرياضية .
- التعاون وتبادل المعلومات الخاصة ببرامج الرياضة للجميع .
- أية أوجه تعاون أخرى يتم الاتفاق عليها .

المادة الرابعة

يعمل الجانبان على دعم علاقات التعاون الشبابي بينهما بالوسائل التالية :-

- تنسيق المواقف في المؤتمرات والاجتماعات والدورات العربية والقارية والدولية .
- تبادل الوثائق والمعلومات التي تصدر عن المؤتمرات والاجتماعات الشبابية والرياضية التي تقام في كلا البلدين .
- الإفادة من الدورات التدريبية والتأهيلية التي تنظمها أجهزة ومراكز اعداد القادة في كلا البلدين .

المادة الخامسة

يتم تبادل زيارات الوفود الشبابية على النحو التالي :-

- يتحمل الجانب الزائر تكاليف السفر ذهاباً وإياباً .
- يتحمل الجانب المضيف تكاليف الإقامة والإعاشة والرعاية الطبية والمواصلات الداخلية .
- وفيما يتعلق بالفرق الرياضية فيتم تبادل زياراتها وفقاً للشروط المالية التي يتم الاتفاق عليها بين الاتحادات والأندية المعنية ، أما بالنسبة للدورات التدريبية والتأهيلية فيتم الاتفاق عليها وفقاً للشروط التي تضعها أجهزة ومراكز اعداد القادة في كلا البلدين .

المادة السادسة

لتنفيذ مواد هذا البروتوكول يتم تشكيل لجنة مشتركة من المجلس الأعلى للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الشباب والرياضة في الجمهورية الجزائرية تجتمع في كلا البلدين بالتناوب مرة كل عامين ، ويعهد لها ما يلي :-

- وضع البرامج للتنفيذ لمواد هذا البروتوكول .
- دراسة أية أوجه تعاون أخرى في مجال الشباب والرياضة ويتم إدراجها في ملحق يوقع عليه رئيس الجانبين في اللجنة المشتركة .

مكتبة
مركز
الأصل

المادة السابعة

يتولى تنفيذ هذا البروتوكول كل من المجلس الأعلى للشباب بالملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الشباب والرياضة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة الثامنة

يعمل بهذا البروتوكول اعتباراً من ثلاثين يوماً من تبادل آخر إخطار بين الجانبين ويبقى سارياً لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائياً لفترات أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الجانبين كتابة الجانب الآخر برغبته في إنهائه قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انتهائه .

حرر ووقع في مدينة عمان يوم الخميس بتاريخ ١٠ / شعبان / ١٤٢٣ هـ الموافق ١٧ / تشرين أول / أكتوبر / ٢٠٠٢ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجية القانونية ويحتفظ كل جانب بنسخة منها .

عن حكومة	عن حكومة
الملكة الأردنية الهاشمية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
د. صلاح الدين البشير	د. عبد الحميد إبركان
وزير الصناعة والتجارة	وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

اتفاقية وبروتوكولات بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

صدت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ المتضمن للموافقة على البنود المدرجة تالياً والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية في القاهرة بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٢ :-

- ١ - اتفاقية تعاون في مجال النقل البري للركاب والبضائع.
- ٢ - بروتوكول تعاون فني بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استهلاك الطاقة.
- ٣ - بروتوكول إنشاء وتشغيل خط ملاحى منتظم بين العقبة وطابا.
- ٤ - بروتوكول إضافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية (خاص بتعديل إتفاقية التبادل التجاري الحر بين البلدين).

اتفاقية تعاون في مجال النقل البري للركاب والبضائع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية

انطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمشار إليهما فيما بعد (الطرفان المتعاقدان).

ورغبة منهما في تعزيز وتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البري للركاب والبضائع بين لراضيتهما وعبرهما بالترانزيت بما يتلاءم وعلاقات الأخوة وتحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين البلدين الشقيقين.

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي:

المادة الأولى

تعتبر المقدمة جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية

في مجال تطبيق هذه الاتفاقية السلطة المختصة: تعني وزارة النقل في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

مكتبة
الأصل

المادة الثالثة

تسري أحكام هذه الاتفاقية على كافة عمليات النقل البري للركاب والبضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالنزيت بواسطة مركبات النقل البري المسجلة والمرخصة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين.

المادة الرابعة

يُسمح لكافة المركبات المسجلة والمرخصة بالفئة الخصوصية في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بدخول أراضي الطرف المتعاقد الآخر بركابها وأمتعتهم الشخصية والتنقل فيها والممرور عبر أراضيه بالنزيت وفق الأسس والمبادئ التالية:

- ١- أن تكون المركبة الخصوصية مصنعة أصلاً لركوب الأشخاص بما لا يتجاوز سبعة ركاب بخلاف قائدها ولا تستخدم في نقل الركاب مقابل أجر وأن تسير كوحدة منفردة.
- ٢- أن تكون رخصة المركبة الخصوصية سارية المفعول لمدة لا تقل عن شهر.
- ٣- أن تكون المركبة الخصوصية مؤمنة ضد الغير كحد أدنى يغطي أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٤- أن يكون بحوزة السائق رخصة سوق وطنية تخوله قيادة المركبة الخصوصية سارية المفعول لمدة لا تقل عن شهر.
- ٥- أن يكون دخول وخروج المركبات الخصوصية من قبل مالكيها أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجه أو أخوته بما ينسجم والقوانين والأنظمة والتعليمات في كلا البلدين المتعاقدين.

المادة الخامسة

يُسمح للمركبات المسجلة والمرخصة بالفئة العمومية في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بالنقل المنتظم للركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالنزيت وفق الأسس والمبادئ التالية:-

- ١- أن تكون خطوط النقل من مركز إنطلاق في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين إلى مركز إنطلاق في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٢- أن يكون مركز الإنطلاق في مدينة رئيسية.
- ٣- أن تكون خطوط النقل مباشرة ومسارها محدد ولا يُسمح بتحميل الركاب على مسار الرحلة ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

٤- يجري تنظيم النقل المنتظم للركاب بين أراضي الطرفين المتعاقدين وفق نظام متكافئ ويترك للجنة المشتركة المشكلة بموجب أحكام المادة الخامسة عشرة من هذه الاتفاقية وضع الآلية المناسبة لتنفيذ هذا النظام بشكل يحقق للمصالح المتبادلة للناقلين في كل من البلدين.

٥- يتم تشغيل الخطوط من قبل الناقلين المرخصين من قبل وزارة النقل في كلا الطرفين المتعاقدين وبحق لكل طرف متعاقد السماح لناقل أو أكثر للعمل على خط واحد أو أكثر إذا اقتضت الضرورة ذلك.

٦- يشترط أن لا تقل السعة المقعدة لمركبات النقل المنتظم للركاب عن أربعة عشر راكبا بخلاف قائدها وأن تتوافر فيها وسائل الراحة والتكييف والصلاحيات الفنية والسلامة العامة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في كلا الطرفين المتعاقدين.

٧- لا يُسمح لمركبات النقل المنتظم للركاب بممارسة النقل داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

٨- لا يُسمح لمركبات النقل المنتظم للركاب بالنقل من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضي طرف ثالث أو بالعكس إلا في حالة الحصول على إذن خاص من السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر.

٩- يُسمح لمركبات النقل المنتظم للركاب بالممرور فارغة أو بركابها بالنزيت عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة عدم تحميل أو تنزيل أي راكب خلال مسار الرحلة ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

١٠- لا يُسمح لمركبات النقل المنتظم للركاب بالدخول فارغة من بلدها أو أراضي طرف ثالث إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر بقصد التحميل إلى بلدها أو إلى أراضي طرف ثالث إلا في حالة الحصول على إذن خاص من السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر.

١١- تطبق نفس الشروط المقررة لتنقل المركبات الخصوصية على تنقل مركبات النقل المنتظم للركاب فيما يتعلق برخصة المركبة وسائقها وأمنيتها.

١٢- تراعى القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية المعمول بها في كلا البلدين فيما يتعلق بوثائق الركاب.

١٣- يحدد كل طرف متعاقد مسارات الطرق التي يُسمح لمركبات النقل المنتظم للركاب بالسير عليها ضمن أراضيه.

مكتبة
مكتبة
مكتبة

١٤- يلتزم الناقلون بالحافلات بتنظيم وتقديم بيان بأسماء الركاب (المنافست) للسلطات المختصة في مراكز الدخول والخروج الحدودية.

المادة السادسة

يسمح للمركبات المسجلة والمرخصة بالفئة السياحية العمومية في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بنقل الأفواج السياحية بين أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت وفق الأسس والمبادئ التالية:

- ١- تكون عمليات النقل السياحي من أراضي أحد الطرفين المتعاقدين إلى نقاط محددة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر تحدد بواسطة اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة بهذه الاتفاقية ولا يُسمح للمركبات السياحية بالتجول داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٢- لا يُسمح للمركبات السياحية بالتحميل أو التنزيل خلال مسار الرحلة السياحية ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٣- يشترط أن لا تقل السعة المقعدة للمركبات السياحية عن أربعة عشر ركابا بخلاف قائدها وأن تتوفر فيها وسائل الراحة والتكييف والصلاحيات الفنية والسلامة العامة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في كلا الطرفين المتعاقدين.
- ٤- لا يُسمح للمركبات السياحية بممارسة النقل داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٥- لا يُسمح للمركبات السياحية بالنقل من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضي طرف ثالث أو بالعكس إلا في حالة الحصول على إذن خاص من السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر.
- ٦- يُسمح للمركبات السياحية بالمرور فارغة أو محملة بالترانزيت عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة عدم التحميل أو التنزيل خلال مسار الرحلة ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٧- لا يُسمح للمركبات السياحية بالدخول فارغة من بلدها أو أراضي طرف ثالث إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر بقصد التحميل إلى بلدها إلا في حالة إعادة مجموعة سياحية سبق أن تم نقلها إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر من قبل نفس المركبة.
- ٨- تطبق نفس الشروط المقررة لنقل المركبات الخصوصية على نقل المركبات السياحية فيما يتعلق برخصة المركبة السياحية ومسائقها وتأمينها .

٩- تراعى القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية المعمول بها في كلا الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بوثائق الركاب.

١٠- يحدد كل طرف متعاقد مسارات الطرق التي يُسمح للمركبات السياحية بالسير عليها ضمن أراضيها.

١١- تتولى مكاتب السياحة والسفر وشركات النقل السياحي المرخصة لدى الطرفين المتعاقدين تنظيم حركة نقل المجموعات السياحية بواسطة المركبات السياحية بين أراضي الطرفين المتعاقدين.

١٢- يلتزم الناقلون بتنظيم وتقديم بيان بأسماء الركاب (المنافست) للسلطات المختصة في مراكز الدخول والخروج الحدودية.

المادة السابعة

لا يُسمح لسيارات التاجير السياحية المؤجرة بدون سائق وسيارات الركوب الصغيرة العمومية (العاملة في بلدها بالنقل الداخلي) والدراجات النارية المسجلة والمرخصة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بالتنقل بين أراضيها وعبرهما بالترانزيت إلا بموجب موافقة خاصة من البلد المسجلة لديه.

المادة الثامنة

يسمح لمركبات نقل البضائع المسجلة والمرخصة بالفئة العمومية في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بنقل البضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت وفق الأسس والمبادئ التالية:-

- ١- أن تكون المركبة آلية أو متحدة مع مقطورة أو نصف مقطورة ومعدة ومرخصة لنقل البضائع والحيوانات وغيرها ويشترط ألا تقل حمولتها عن ثمانية أطنان.
- ٢- يُسمح لمركبات نقل البضائع بممارسة النقل من بلدها إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر وكذلك نقل البضائع في رحلة العودة إلى بلدها بعد تفريغ حمولتها في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٣- لا يُسمح لمركبات نقل البضائع بالنقل ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٤- لا يُسمح لمركبات نقل البضائع بالنقل من أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضي طرف ثالث أو بالعكس إلا في حالة الحصول على إذن خاص من السلطات

مكتبة
مركز
الأصل

المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر.

- ٥- يُسمح لمركبات نقل البضائع بالمرور فارغة أو محملة بالترانزيت عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة عدم تحميل أو تنزيل أي بضاعة خلال مسار الرحلة ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
- ٦- لا يُسمح لمركبات نقل البضائع بالدخول فارغة من بلدها أو أراضي طرف ثالث إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر بقصد التحميل إلى بلدها أو إلى أراضي طرف ثالث إلا في حالة الحصول على إذن خاص من السلطات المختصة لدى الطرف المتعاقد الآخر.
- ٧- يمنع نقل الأسلحة والمواد الخطرة والمتفجرة وفق التصنيف الدولي بين أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت إلا في حالة الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين.
- ٨- تطبق نفس الشروط المتعلقة بتنقل المركبات العمومية على تنقل مركبات نقل البضائع فيما يتعلق برخصة مركبة نقل البضائع وسائقها وتأمينها.
- ٩- تراعى القوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية المعمول بها في كلا البلدين المتعاقدين فيما يتعلق بوثائق البضائع.
- ١٠- يحدد كل طرف متعاقد مسارات الطرق التي يُسمح لمركبات نقل البضائع بالسير عليها ضمن أراضيه.

المادة التاسعة

- ١- يشترط السماح بدخول وخروج مركبات النقل البري المسجلة والمرخصة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين بصفة مؤقتة لأراضي الطرف المتعاقد الآخر أن تحمل المركبة دفتر مرور مقبول من السلطات الجمركية في البلدين طبقاً لشروط إصدار هذا الدفتر.
- ٢- تحدد مدة الإدخال المؤقت التي تمنح للمركبات في مراكز الدخول الحدودية لبلد العبور وفقاً لتعليمات الإدخال المؤقت السارية المفعول في كلا البلدين.

المادة العاشرة

تخضع كافة عمليات النقل البري بين أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت للرسوم والضرائب وبدلات الخدمات والعمولات المعمول بها لدى كل طرف متعاقد ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على إعفاءات متبادلة.

المادة الحادية عشرة

يُسمح باستيراد قطع الغيار لغرض استبدال الأجزاء التالفة عند حصول عطل في المركبة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وتخضع تلك المستوردات للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها بكلا البلدين.

المادة الثانية عشرة

يُعفى الوقود الموجود في خزانات الوقود الاعتيادية لمركبات النقل البري والمجهزة به من قبل الصانع من الضرائب والرسوم الجمركية عند دخولها أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتماد الشروط والمقاييس والمواصفات المتعلقة بالأوزان والأبعاد والحمولات المحورية لمركبات النقل البري المعمول بها في كلا البلدين المتعاقدين عند تنقل تلك المركبات في أراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت.

المادة الرابعة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على التعاون وتنسيق موافقهما في كافة المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بنشاط النقل البري.

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية ومعالجة العقبات الناجمة عن تطبيقها على أن تعقد اللجنة لاجتماعاتها بالتناوب مرة كل سنة لشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين.

هكذا من الأصل

المادة السادسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها لدى كل طرف متعاقد فيما لم يرد عليه نص في هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة

أ- يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين المتعاقدين، وتصبح الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية والتي يتم فيها الإخطار بأن إجراءات كل منهما لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قد استوفيت.

ب- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائياً ما لم يتم إنهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع إعطاء إشعار خطي قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها إلى الطرف المتعاقد الآخر.

ج- أية تعديلات أو إضافات إلى هذه الاتفاقية يجب أن تتم كتابة وأن تكون بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين.

حررت ووقعت هذه الاتفاقية في مدينة القاهرة يوم الاثنين الموافق الثامن والعشرين من شهر تشرين أول (أكتوبر) لسنة ٢٠٠٢ ميلادي من نسختين أصليتين وباللغة العربية.

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
وزير النقل
مهندس/ حمدي الشايب

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
وزير النقل
المهندس/ نادر الذهبي

بروتوكول
تعاون فني
بين

وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالملكة الأردنية الهاشمية
ووزارة الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية
في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استهلاك الطاقة

انطلاقاً من العلاقة الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين - المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية - وتحقيقاً لمستويات أفضل للتنسيق والتعاون في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استهلاك الطاقة، على نحو ما اتفق عليه في الدورة السابعة عشرة للجنة العليا المشتركة بين البلدين التي عقدت بعمان في الفترة من ٤-٥ يونيو (حزيران) ٢٠٠١.

فقد اتفق الطرفان على استمرار التعاون الفني بين كل من المركز الوطني لبحوث الطاقة بالأردن وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة بمصر عن طريق :
١- تبادل الخبرات والمعلومات المتاحة لدى الطرفين في مختلف مجالات تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استهلاك الطاقة ، وذلك عن طريق تبادل الزيارات بين الجانبين واشتراك الخبراء منهما في الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعقد في هذا المجال.

مكتبة
مركز
الأصل

- ٢- تحديد الإمكانيات المتاحة في كل من البلدين الشقيقين في مجال تصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة تصنيع الخلايا الشمسية ومكونات مزارع الرياح وتحديد الخطوات اللازمة للاستفادة من هذه الإمكانيات.
- ٣- التنسيق حول القيام بتنفيذ مشاريع مشتركة وكذلك برامج مشتركة للتدريب ونقل التقنية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استهلاك الطاقة.
- ٤- التنسيق حول إعداد برامج تنفيذية مشتركة مع الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في إطار التعاون بينها وبين أي من المؤسسات المعنيةتين.
- ٥- التنسيق في مجال إجراء الدراسات البحثية والتطبيقية وتبادل دراسات تقييم المشروعات الريادية والتطبيقية.
- ٦- ربط قنوات الاتصال بين بنوك معلومات الطاقة في كل من البلدين الشقيقين.
- ٧- وضع معايير ونظم الاختبار وإصدار شهادات الصلاحية لمعدات نظم الطاقة المتجددة.
- ٨- تفعيل دور اللجنة المشتركة المشكلة من كل من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية والمركز الوطني لبحوث الطاقة التابع لوزارة الطاقة والثروة المعدنية بالملكة الأردنية الهاشمية، على أن تجتمع اللجنة بشكل دوري سنوياً في البلدين بالتبادل للاتفاق على برنامج العمل السنوي وتقييم نتائج تنفيذ برامج التعاون المشترك.

٩- أحكام عامة :

- أ. يسري هذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ توقيعه ، ويتم تجديده كل ثلاث سنوات بموافقة الطرفين.

- ب. يحق لأي من الطرفين إنهاء هذا البروتوكول قبل موعد انتهائه، على أن يستقدم برغبته كتابة في هذا الإنهاء قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المحدد لانتهاء العمل بالبروتوكول .
- ج. يحدد هذا البروتوكول الإطار العام للتعاون الثنائي بين الطرفين، ولا يغطي الشؤون المالية والإجرائية المتعلقة بتنفيذ أي بند من بنوده، حيث يتم الاتفاق بشكل محدد لتنفيذ أي بند متفق عليه للتعاون بشكل مستقل ومن خلال تبادل المراسلات اللازمة حول ذلك متضمنة الشؤون المالية والإجرائية المتعلقة بتنفيذ ذلك البند.
- ح. حرر ووقع من اصلين في القاهرة يوم الاثنين ٢٢ شعبان ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٢ ميلادية .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	الملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور مهندس/ حسن يونس	المهندس محمد البطاينة
وزير الكهرباء والطاقة	وزير الطاقة والثروة المعدنية

مكتبة
الأصل

بروتوكول

إنشاء وتشغيل خط ملاحى منتظم

بين

العقبة وطابا

انطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية .

ورغبة منهما في تعزيز وتعميق أواصر التعاون المشترك بينهما في مجال النقل تشجيعاً للسياحة بين البلدين .

وتنفيذاً لما جاء بمذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥ بين السادة وزيرى النقل بالبلدين ومحضر اجتماع لجنة النقل الأردنية - المصرية المشتركة بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢ .

فقد تم الاتفاق على ما يلى :-

المادة ١

ينشأ خط ملاحى منتظم يربط بين كل من ميناء العقبة الاردني ومنفذ طابا البحري المصري (تحت التأسيس) لنقل الركاب (مواطني الدولتين وغيرهم) والمركبات الخاصة بهم .

المادة ٢

يضم منفذ طابا البحري (تحت التأسيس) جميع التسهيلات البحرية من أرصفة وممرات وعلامات إرشادية وتجهيزات للعاملين وصالة الركاب وساحة للمركبات وربط المنفذ بشبكة الطرق الموجودة بالمنطقة لسرعة نقل الركاب والمركبات .

المادة ٣

توفر وزارة النقل (قطاع النقل البحري / مصر) البنية الأساسية لإقامة منفذ طابا البحري (تحت التأسيس) على أن تتولى شركة الجسر العربي للملاحة تشغيل الرحلات وتوفير المستلزمات الفنية والتشغيلية واللوجستية اللازمة في كل من المنفذ (العقبة وطابا) وميكنة إجراءات السفر للركاب والمركبات وتحمل شركة الجسر العربي للملاحة التكلفة المترتبة على ذلك .

المادة ٤

يتبع منفذ طابا البحري (تحت التأسيس) تنظيمياً وإدارياً قطاع النقل البحري (الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر) كما يضم المنفذ عناصر من جميع الجهات الجمركية والأمنية والممثلة في باقي الموانئ وتكون وزارة النقل (قطاع النقل البحري / مصر) المسئول عن الحصول على الموافقات الأمنية والتراخيص اللازمة لتشغيل هذا المنفذ .

المادة ٥

يقتصر تشغيل الخط واستخدام منفذ طابا البحري (تحت التأسيس) على شركة الجسر العربي للملاحة وتلتزم الشركة بتشغيل عبارات أو لنشات سريعة أو يخوت ذات أطوال وغواطس تتناسب مع إمكانيات المنفذ .

هكذا من الأصل

المادة ٦

تشكيل لجنة تنفيذية مفوضة من السادة وزيري النقل بالبلدين تتولى اتخاذ كافة الترتيبات وإبرام التعاقدات اللازمة لإتمام تنفيذ المشروع وافتتاح الخط الملاحي ، ولجنة الاستعانة بمن يرونهم .

المادة ٧

يبدأ تشغيل الخط بعد اعتماد منفذ طابا البحري من الجهات المختصة .

هرر ووقع هذا البروتوكول في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٨ من نسختين أصليتين واحتفظ كل طرف بنسخة منه .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
وزير النقل
مهندس/ حمدي الشايب

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
وزير النقل
المهندس/ نادر الذهبي

بروتوكول إضافي
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة جمهورية مصر العربية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، وحكومة جمهورية مصر العربية
رغبة منهما في دعم وترقية التبادل التجاري بين البلدين الشقيقتين ،

وتأسيساً لما تقضي به المادتين التاسعة عشرة والعشرون من اتفاقية التبادل التجاري الحر الموقعة بين البلدين في مدينة عمان بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٩ هجرية الموافق ١٩٩٨/١٢/١٠ ، عقدت اللجنة التجارية المشتركة أول اجتماعاتها بالقاهرة بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٢ برئاسة كل من الدكتور / يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية ، والدكتور / صلاح الدين النشير وزير الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية ، وقررت مايلي :

المادة الأولى

١- يلغى من قائمة السلع المؤجل تحريرها ، وفقاً لنص البند (ب) من المادة الثانية من اتفاقية التبادل التجاري الحر الموقعة بين البلدين في ١٩٩٨/١٢/١٠ مايلي :

- ١- السيارات البنود 8702 ، 8703 ، 8704 كاملة
- ٢- ملح الطعام من البند 2501
- ٣- رب البندوره (معجون الطماطم) من البند 2002
- ٤- المياه المعدنية من البند 2201 ، 2202

ب - يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وعلى أن تسري نسبة التخفيض وفقاً للنسب المحددة في الفقرة (أ) من المادة الثانية في الاتفاقية .

(المادة الثانية)

١ - تبقى السلع التالية في قائمة السلع المؤجل تحريرها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والمرفقة بالاتفاقية حسب نص الفقرة (ب) من المادة الثانية الواردة في الاتفاقية أعلاه ، مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل طرف .

مكتبة
الأصل

- ١- المنسوجات والملابس الجاهزة الفصول من 50 إلى 63 كاملة
- ٢- تبغ وإبدال تبغ ومنتجاتها مثل السجائر والسبجار الفصل 24 كاملا
- ٣- مشروبات وموائل روحية (كحولية) الفصل 22 كاملا عدا البند 2209
- ٤- حديد تسليح من البنود 7213 إلى 7215

ب - يقوم أي من الطرفين باستيفاء كامل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند دخول أي من السلع الواردة في الفقرة (أ) أعلاه إلى بلد الطرف الآخر سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

(المادة الثالثة)

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ من تاريخ تبادل آخر أخطار بتمام الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق عليه وفقا للتشريعات المعمول بها في البلدين .

(المادة الرابعة)

يعتبر هذا البروتوكول جزء لا يتجزأ من اتفاقية التبادل التجاري الحر بين مصر والاردن الموقعة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ ..

حرر هذا البروتوكول باللغة العربية في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٢ شعبان ١٤٢٣ هجرية الموافق ٢٠٠٢/١٠/٢٨ ميلادية من نسختين أصليتين لكل منهما ذات الحجية القانونية .

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية	جمهورية مصر العربية
وزير الصناعة والتجارة	وزير التجارة الخارجية
الدكتور/ صلاح الدين البشير	الدكتور/ يوسف بطرس غالي

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية اليمنية

بشأن تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة

للضرائب على الدخل ورأس المال

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) تاريخ ١٩٩٨/١٠/٣١^(١) بموضوع اتفاقية تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية بصيغتها التالية:-

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اليمنية رغبة منهما في تشجيع الاستثمار للتبادل بما يحفز التنمية الاقتصادية في البلدين قررتا إبرام اتفاقية لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال واتفقتا على ما يلي :-

المادة (١)

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الاشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليتهما.

المادة (٢)

الضرائب التي تختصا ولها الإختصاص

١- تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل التي تفرضها الدولة المتعاقدة أو أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة جبايتها.

(١) لم تظهر الاتفاقية في حبله لعدم ورود نسخة الجريدة الرسمية

مكتبة

بند ٢. تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على المكاسب المحققة من التصرف في الملكية للثغلة والعقارية والضرائب على مجموع الاجور والمرتبات التي تدفعها للمشروعات .

بند ٣. الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية هي على الاخص :

أ- بالنسبة للجمهورية اليمنية :

١. الضريبة العقارية (وتشمل الضريبة على ريع العقارات والضريبة على المبيعات العقارية) .
٢. ضريبة الارباح التجارية والصناعية المفروضة على الاشخاص الطبيعيين .
٣. ضريبة الارباح التجارية والصناعية المفروضة على الاشخاص الاعتباريين (الشركات) .
٤. الضريبة على المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية .
٥. الضريبة على الرواتب والاجور وما في حكمها .

(ويشار اليها فيما بعد بالضريبة اليمنية)

ب- بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية :

١. ضريبة الدخل .
٢. ضريبة التوزيع .
٣. ضريبة الخدمات الاجتماعية المفروضة فيما لضريبة الدخل .

(ويشار اليها فيما بعد بالضريبة الاردنية)

بند ٤. تسري احكام هذه الاتفاقية ايضا على اية ضرائب مماثلة أو مشابهة تفرض من تاريخ توقيع الاتفاقية اضافة الى الضرائب الحالية أو بدلا منها وتقوم السلطات المختصة في الدولتين للتعاقدتين باخطار كل منهما بأية تغيرات جوهريّة تطرأ على قوانين الضرائب فيهما .

المادة (٣)

تعريفات عامة

بند ١. لاغراض هذه الاتفاقية ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

- أ- تعني عبارة "الجمهورية اليمنية" تراب الجمهورية اليمنية بما في ذلك كل الجزر والمناطق المحاذية للمياه الإقليمية اليمنية وفقا للقانون الدولي والتي يمكن للدولة اليمنية ان تباشر داخلها الحقوق المتعلقة بظهر البحر وما تحته وموارده الطبيعية بما فيها البحر الاقليمي والجرف القاري .
- وتعني عبارة "الاردن" المملكة الاردنية الهاشمية وعندما يستعمل بالمعنى الجغرافي :
- أراضي المملكة الاردنية الهاشمية .
- المياه الإقليمية الاردنية بما في ذلك قاع البحر .

جميع المناطق الاخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الاردنية حيث تمارس عليها الاردن حق السيادة طبقا للقوانين الدولية والقوانين الاردنية لايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصايد الطبيعية سواء أكانت حية أو غير حية وكافة الحقوق الاخرى التي تتواجد في المياه والارض وتحت قاع البحر .

ب- يقصد بلفظ "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الاخرى" اليمن أو الاردن حسبما يقتضيه منلول النص .

ج- يقصد بلفظ "شخص" الافراد والشركات وجميع الهيئات الاخرى التي تعامل كوحدة واحدة للضريبة طبقا لقوانين الضرائب المعمول بها في اي من الدولتين المتعاقبتين .

د- يقصد بلفظ "شركة" أية هيئة ذات شخصية اعتبارية أو أية وحدة تعامل من الناحية الضريبية على أنها ذات شخصية اعتبارية .

هـ- يقصد بعبارة "مشروع احدى الدولتين" و "مشروع الدولة الاخرى" على التوالي مشروع يديره شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع يديره شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى .

ز- يقصد بلفظ "ضريبة" الضريبة اليمنية أو الضريبة الأردنية حسبما يقتضيه النص .

ح- يقصد بعبارة "النقل الدولي" أي عمليات نقل تقوم بها السفن أو الطائرات التابعة لمشروع يتخذ مركز ادارته الفعلية في دولة متعاقدة فيما علا عمليات النقل التي تقوم بها السفن أو الطائرات بين اماكن تقع في الدولة المتعاقدة الاخرى فقط .

ط- يقصد بعبارة السلطة المختصة :

- وزير المالية أو من يمثله قانونا بالنسبة لليمن .
- وزير المالية أو من يمثله قانونا بالنسبة للاردن .

ي- يقصد بلفظ "مواطن" :

- أي فرد يتمتع بحسبة الدولة المتعاقدة .
- أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو شركة تعتبر كذلك طبقا للقانون الساري في الدولة المتعاقدة .

بند ٢. عند تطبيق احكام هذه الاتفاقية لمعرفة دولة متعاقدة يقصد بأي لفظ لم يرد له تعريف في هذه الاتفاقية للمعنى المقرر له في القانون المعمول به في تلك الدولة المتعاقدة بشأن الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية وذلك ما لم يقتض النص بخلاف ذلك .

مكتبة الأصل

المادة (٤)

المقيم

بند ١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يعتبر مقيما طبقا لقوانين تلك الدولة لأغراض فرض الضريبة فيها .

بند ٢. في حالة ما إذا كان شخص يعتبر وفقا لأحكام البند (١) مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين فإن حالته هذه تعالج كالآتي:

- أ- يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقبتين فإنه يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الرئيسية.
- ب- في حالة عدم إمكان تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الرئيسية أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي فيها محل إقامته المعتاد.
- ج- إذا كان له محل إقامة معتاد في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو إذا لم يكن له محل إقامة معتاد في أي منهما فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيته.
- د- إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين المتعاقبتين يعتبر مقيما في الدولة التي ولد فيها من أب يتمتع بذات الجنسية وفي الحالات الأخرى تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإيجاد حل للمسألة باتفاق مشترك.

بند ٣. في حالة ما إذا كان هناك مقتضى أحكام البند (١) شخص آخر من غير الأشخاص الطبيعيين مقيما بكل من الدولتين المتعاقبتين فإن إقامته تتحدد كالآتي:

- أ- سوف يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيته.
- ب- فإذا لم يكن يحمل جنسية أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز إدارته الفعلية.

بند ٤. في حالة ما إذا كان هناك مقتضى أحكام البند (١) شخص آخر بخلاف الأفراد أو الشركات مقيما بكلتا الدولتين المتعاقبتين فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تقوم بوضع حل للمسألة باتفاق مشترك يحدد طريقة تطبيق الاتفاقية على مثل هذا الشخص.

المادة (٥)

المنشأة الدائمة

بند ١. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "المنشأة الدائمة" المكان الثابت الذي يزاول فيه المشروع كل نشاطه أو بعضه.

بند ٢. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" على وجه الخصوص ما يلي:

- أ- محل الإدارة.
- ب- الفرع.
- ج- الأماكن المستخدمة كمنازل للبيع.
- د- المكتب.
- هـ- المصنع.
- و- الورشة.
- ز- المنجم أو المحجر أو حقل البترول أو الغاز أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.
- ح- المزرعة أو الحقل.
- ط- موقع البناء أو الانشاء أو مشروع التجميع أو مشروع التجهيزات الذي يوجد لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهرا.
- ي- تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين إذا استمرت تلك الأنشطة لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهرا.

بند ٣. لا تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" ما يلي:

- أ- الانتفاع بالتسهيلات الخاصة لغرض تخزين السلع أو البضائع للملكة للمشروع أو الاحتفاظ بها لغرض العرض فقط.
- ب- الاحتفاظ بالسلع أو البضائع للملكة للمشروع لغرض تشغيلها (معالجتها) لحسابه فقط بمعرفة مشروع آخر.
- ج- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل يباشر شراء السلع أو البضائع أو تجميع المعلومات للمشروع.
- د- الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر إعطاء معلومات أو القيام بأبحاث علمية أو أوجه نشاط مماثل ذات صف تمهيدية أو مساعدة للمشروع.
- هـ- الاحتفاظ بمكان ثابت يباشر فقط القيام بأي عمل ذي صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع.
- و- الاحتفاظ بمكان ثابت يزاول به فقط أي مجموعة من الأنشطة للشار إليها في الفقرات الفرعية السابقة من "أ" إلى "هـ" بشرط أن يكون النشاط الإجمالي للمكان الثابت والناتج عن مجموع هذه الأنشطة ذا صفة تمهيدية أو مساعدة.

بند ٤. تعتبر منشأة دائمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين الشخص الذي يعمل في تلك الدولة المتعاقدة نيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت له سلطة إبرام العقود نيابة عن المشروع واعتاد مباشرة هذه السلطة.

بند ٥. استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن مشروع التأمين التابع للدولة متعاقدة فيما عدا ما يتعلق بإعادة التأمين - يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما قام المشروع بتحصيل أقساط التأمين في إقليم هذه الدولة الأخرى أو قام بتأمين غاطر واقعة فيها وذلك من خلال شخص لا يكون وكيلًا ذا صفة مستقلة.

مكتبة
الأصل

بند ٦. ان مجرد كون شركة مقيمة في احدى الدولتين المتعاقبتين مسيطرة على او تحت سيطرة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الاخرى او تزاوّل نشاطها في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى (سواء عن طريق منشأة دائمة او بأي طريقة اخرى) لا يجعل في حد ذاته ايا من الشركتين منشأة دائمة للشركة الاخرى.

المادة (٦)

الدخل الناتج عن الاموال المقارية

بند ١. يخضع الدخل الناتج عن اموال مقارية (ما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الاموال .

بند ٢. تعرف عبارة "الاموال المقارية" طبقاً لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الاموال، وتشمل هذه العبارة على اي حال الاموال الملحقة بالاموال المقارية والملاشي والمعدات الزراعية المستعملة في الزراعة والحقوق التي تنطبق عليها احكام القانون العام بشأن ملكية الاراضي وحق الانتفاع بالاموال المقارية والحق في مبالغ متغيرة او ثابتة مقابل استغلال او حق استغلال الموارد المعدنية او غيرها من الموارد الطبيعية الاخرى. ولا تعتبر السفن والطائرات من الاموال المقارية .

بند ٣. تنطبق احكام البند (١) كذلك على الدخل المستمد من الاستعمال المباشر للاموال المقارية او تأجيرها او استعمالها على اي نحو آخر.

بند ٤. تنطبق احكام البندين (٣، ١) كذلك على الدخل الناتج من الاموال المقارية المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الاموال المقارية المستعملة لاداء خدمات مهنية.

المادة (٧)

الارباح التجارية والصناعية

بند ١. الارباح التي يحققها مشروع احدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في الدولة التي يوجد فيها المشروع فقط ما لم يكن المشروع يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها. فاذا كان المشروع يزاول نشاطا على النحو السابق فإن ارباح المشروع تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى ولكن في حدود ما يخص تلك المنشأة من الارباح فقط.

بند ٢. اذا كان مشروع احدى الدولتين المتعاقبتين يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها لتحديد في كل من الدولتين المتعاقبتين الارباح التي تخص المنشأة الدائمة على اساس الارباح التي كانت تحقّقها المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة الاخرى لو كانت مشروعاً مستقلاً يزاول نفس النشاط او نشاطاً مماثلاً في نفس الظروف او في ظروف مماثلة ويتعامل بصفة مستقلة تماماً عن المشروع الذي يخبر منشأة دائمة له.

بند ٣. عند تحديد ارباح المنشأة الدائمة تخصم المصاريف الحقيقية الخاصة بالمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التشغيلية والمصاريف الادارية العامة التي اتفقت سواء في الدولة الكائنة بها المنشأة الدائمة او في غيرها.

بند ٤. لا يعتبر ان منشأة دائمة قد حققت ارباحاً مجرد ان هذه المنشأة الدائمة قد اشترت سلماً او بضائع للمشروع.

بند ٥. اذا كان العرف يجري في احدى الدولتين المتعاقبتين على تحديد الارباح الخاصة بمنشأة دائمة على اساس

تقسيم نسبي للارباح الكلية للمشروع على اجزائه المختلفة فإن احكام البند (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك

الدولة المتعاقدة من تحديد الارباح التي تخضع للضرائب على اساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف.

على ان طريقة التقسيم النسبي يجب ان تؤدي الى نتيجة تتفق مع المبادئ المبينة في هذه المادة .

بند ٦. لاغراض الفقرات السابقة من هذه المادة فإن الارباح التي تنسب الى المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة ستة

بعد اخرى ما لم يكن هناك سبب سليم وكاف لجعل خلاف ذلك.

بند ٧. اذا كانت الارباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد اخرى في هذه الاتفاقية فإن احكام هذه المادة لا تغل بأحكام تلك المواد.

المادة (٨)

النقل البحري والجوي

بند ١. تخضع الارباح الناتجة من تشغيل السفن او الطائرات في النقل الدولي للضرائب في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الادارة الفعلي للمشروع.

بند ٢. في حالة وجود مركز الادارة الفعلي لمشروع تشغيل السفن على ظهر الباطنة فيعتبر وجود هذا المركز في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها الميناء الاصلي للسفينة. واذا لم يوجد مثل هذا الميناء فيعتبر في الدولة المتعاقدة التي يقوم فيها من يقوم بتشغيل السفينة.

بند ٣. تسري احكام البند (١) بالمثل على الارباح الناتجة من الاشتراك في اتحاد أو مشروع مشترك او في وكالة عمالية لعملية تشغيل السفن او الطائرات.

المادة (٩)

المشروعات المشتركة ذات الشروط الخاصة

بند ١. ١ - اذا ساهم مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين بطريق مباشر او غير مباشر في ادارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى ، أو

ب - اذا ساهم نفس الاشخاص بطريق مباشر او غير مباشر في ادارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى.

والا وضعت او فرضت في اي من الحالتين المذكورتين شروط بين المشروعين فيما يتعلق بملاقتهم التجارية او المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بين مشروعين مستقلين فإن أرباح

أرباح كان يمكن ان يحققها احد المشروعين ولكنه لم يحققها بسبب قيام هذه الشروط ، يجوز ضمها الى ارباح هذا المشروع واسضاعها للضريبة فيما لذلك.

مكتبة الأصل

بند ٢. إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين والخاضعة للضريبة في تلك الدولة تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وتخضع تبعاً لذلك للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك للمشروع تعتبر أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً وكانت الظروف القائمة بين هذين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين، ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل فإنه يتعين أعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

بند ٣. لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في البند (١) بعد انتهاء مدة التقادم المنصوص عليها في قوانينها الوطنية.

بند ٤. لا تطبق أحكام البندين (٣، ٢) في حالة التهرب الضريبي.

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

بند ١. يقصد بعبارة أرباح الأسهم الدخل المستمد من الأسهم أو أسهم التمتع أو حقوق التمتع أو أسهم التدين أو حصص التأسيس أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بذيون أو الاشتراك في الأرباح وكذلك الدخل الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتباره دخلاً مستمداً من الأسهم طبقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة الموزعة للأرباح.

بند ٢. أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

بند ٣. ومع ذلك فإن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها الشركة الدافعة لهذه الأرباح طبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المستلم هو المالك للمستفيد من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة لا يجوز أن تزيد على (١٠٪) من المبلغ الإجمالي للتوزيعات ولن تؤثر أحكام هذا البند على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

بند ٤. لا تسري أحكام البند (٣) إذا كان المالك للمستفيد من الأرباح والمقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين يباشر نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة الدافعة للأرباح من خلال منشأة دائمة موجودة بها أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها، وإن تكون ملكية الأسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال.

بند ٥. إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تستمد الأرباح أو الدخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه لا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة الشركة إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح الموزعة قد دفعت لمقيم في تلك الدولة الأخرى أو إذا كانت ملكية الأسهم

المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو بمركز ثابت موجود في تلك الدولة الأخرى، أو أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلها أو بعضها الأرباح أو الدخل الناشئ من تلك الدولة الأخرى.

المادة (١١)

القوائد

بند ١. يقصد بلفظ "القوائد" في هذه المادة الدخل الناتج من سندات المديونية إما كان نوعها سواء كانت مضمونة برهن أم لم تكن وسواء كانت تمنح حق المشاركة في الأرباح، أو لم تكن وخاصة الدخل المستمد من السندات الحكومية أو الدخل الناتج من الأذونات أو السندات بما في ذلك المكافآت والحوافز المتعلقة بمثل هذه الأذونات أو السندات.

بند ٢. القوائد التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تنفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

بند ٣. ومع ذلك فإن هذه القوائد تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها طبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المستلم هو المالك للمستفيد للقوائد فإن الضريبة التي تفرض يجب ألا تزيد على (١٠٪) من إجمالي مبلغ القوائد.

بند ٤. لا تطبق أحكام البندين (٣، ٢) إذا كان المالك للمستفيد للقوائد مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين ويباشر في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ بها القوائد، أما نشاطاً تجارياً أو صناعياً من خلال منشأة دائمة توجد بها أو يباشر في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وإن يكون بند المديونية الذي تنشأ عنه القوائد مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. وفي مثل هذه الأحوال تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الحال.

بند ٥. تعتبر هذه القوائد أنها نشأت في إحدى الدولتين المتعاقبتين إذا كان دائنها هو الدولة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة عليا أو شخص مقيم في هذه الدولة المتعاقدة، ومع ذلك إذا كان الشخص الذي يدفع القوائد سواء كان مقيماً أو غير مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين يملك في إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة أو مركز ثابت تتعلق به المديونية التي تنشأ منها القوائد المدفوعة وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت يتحمل تلك القوائد فإن هذه القوائد تعتبر أنها قد نشأت في الدولة التي توجد بها هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

بند ٦. إذا كانت قيمة القوائد بسبب علاقة خاصة بين السالف والمالك للمستفيد أو بين كل منهما وأي شخص آخر بالتقاسم إلى سند المديونية التي تنفع عنه القوائد تزيد على القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك للمستفيد أو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة فقط. وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

هكذا من الأصل

المادة (١٢)

الاتفاقيات

بند ١. يقصد بلفظ الاتفاقيات الواردة في هذا المبدأ المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية الأدبية أو العلمية بما في ذلك الانقلاص السينمائية والأعمال المسجلة للاذاعة والتلفزيون أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة تركيب أو امتاليب سرية أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية وتجارية أو علمية.

بند ٢. الاتفاقيات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتندفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

بند ٣. ومع ذلك تخضع هذه الاتفاقيات للغيرية في الدولة المتعاقدة التي نشأت بها وطبقا لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المستلم هو المالك للمستفيد للاتفاقيات فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا يزيد سعرها على (١٠٪) من اجمالي مبلغ الاتفاقيات.

بند ٤. لا تطبق أحكام البندين (٢) ، (٣) إذا كان المالك المستفيد هذه الاتفاقيات مقيما في إحدى الدولتين المتعاقبتين ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الاتفاقيات أما نشاطا صناعيا أو تجاريا من خلال منشأة دائمة توجد بها أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وإن الحقوق أو الملكية الناشئة عنها هذه الاتفاقيات للدفع تكون مرتبطة ارتباطا فعلياً بفتح تلك المنشأة الدائمة أو للمركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال.

بند ٥. تعتبر الاتفاقيات التي قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع للاتفاقيات هو تلك الدولة المتعاقدة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة عليا أو شخص مقيم في تلك الدولة المتعاقدة ، ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للاتفاقيات سواء كان مقيما أو غير مقيم في الدولة المتعاقدة يمتلك في الدولة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً ذا صلة وثيقة بالحق أو الملكية التي تنشأ عنها الاتفاقيات وكانت تلك المنشأة الدائمة أو للمركز الثابت يتحمل الاتفاقيات فإن هذه الاتفاقيات تعتبر أنها قد نشأت في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو للمركز الثابت.

بند ٦. إذا كانت قيمة الاتفاقيات المدفوعة بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك للمستفيد أو بين كل منهما وشخص آخر بالقياس إلى الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع عنها الاتفاقيات تزيد عن القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد أو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة تطبق على القيمة الأخيرة فقط وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

المادة (١٣)

الأرباح الواسعة

بند ١. الأرباح التي يستلمها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال المقاربة المشار إليها في المادة السادسة وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضرائب في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

بند ٢. الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة التي تكون جزءاً من الأموال المستعمدة في نشاط منشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بمركز ثابت تحت تصرف شخص مقيم تابع لأحدى الدولتين المتعاقبتين وكان بالدولة المتعاقدة الأخرى بغرض القيام بخدمات مهنية بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وحدتها أو مع المشروع كله) أو من مثل هذا المركز الثابت يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

بند ٣. الأرباح التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي ومن التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن بها مركز الإدارة الفعلية للمشروع.

بند ٤. الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم وأعمال الشركة التي تتكون في شكلها بصفة أساسية مباشرة أو عن طريق غير مباشر من شركات عقارية كائنة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي توجد فيها تلك الممتلكات.

بند ٥. الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم أخرى بخلاف المذكورة في البند (٤) وهي تمثل حصة من شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

بند ٦. الأرباح الناتجة من التصرف في أية أموال غير تلك المشار إليها في البند (٥) يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها الدخل.

المادة (١٤)

الخدمات المهنية المستقلة

بند ١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي يقيم بها الشخص ، ويجوز أن يخضع أيضاً ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالتين التاليتين :-

- ١ - إذا كان الشخص له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة مستقلة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض القيام بنشاطه ، ويكون الخاضع للضريبة في هذه الحالة في حدود الدخل الذي حصل عليه من الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة .

محظوظ من الأصل

لا يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فيما يتعلق بمنحه الدراسية.

بند ٢. تطبق نفس القاعدة على أي مبلغ يمثل في مكافأة يتحصل عليها الشخص مقابل خدمات موداه في الدولة المتعاقدة الاخرى شريطة أن تكون هذه الخدمات مرتبطة بدراسه او تدريسه أو ان تكون ضرورية لتنظيم نفقات معيشته.

المادة (٢١)

الدخول الاخرى

بند ١. مع عدم الاحلال بأحكام البند (٢) فإن عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة التي لم تعالجها المواد السابقة لهذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط أيما كان مكان تحقق هذه العناصر.

بند ٢. ومع ذلك إذا كان هذا الدخل قد حصل عليه شخص مقيم في دولة متعاقدة من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الاخرى فإن هذا الدخل يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها وطبقا لقانون تلك الدولة المتعاقدة.

المادة (٢٢)

الضريبة على رأس المال

بند ١. يخضع رأس المال للممثل في الأموال العقارية المشار اليها في المادة السادسة ويملكها مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين والكاتبة في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.

بند ٢. يخضع رأس المال للممثل في الاموال المنقولة والذي يكون جزءا من أصول منشأة دائمة يملكها مشروع احدى الدولتين المتعاقدين في دولة متعاقدة أخرى ويملك الاموال المنقولة التي تخص مركز ثابت تحت تصرف مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين وكان بالدولة المتعاقدة الاخرى لغرض تأدية خدمات شخصية مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.

بند ٣. يخضع رأس المال للممثل في السفن والقوارب والطائرات التي تعمل في النقل الدولي وأيضا رأس المال للممثل في الاموال المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن والقوارب والطائرات للضريبة في الدولة المتعاقدة الكاتبة بها مركز الادارة الفعلية للمشروع.

بند ٤. تخضع جميع عناصر رأس المال غير الواردة في الفقرات السابقة التي يملكها شخص مقيم في احدى الدولتين المتعاقدين للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط.

المادة (٢٣)

طرق تخفيض الازدواج الضريبي

بند ١. إذا كان شخص مقيم في دولة متعاقدة يحصل على دخل أو يملك رأس مال خاضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى طبقا لاحكام هذه الاتفاقية تقوم الدولة المتعاقدة الأولى بخمس مبلغ من ضريبة الدخل أو ضريبة رأس المال الخاضع لها هذا المقيم منسوا للضريبة على الدخل أو الضريبة على رأس المال المنفوع في

الدولة المتعاقدة الاخرى . على أن هذا الخصم لا يزيد عن مقدار ضريبة الدخل أو الضريبة على رأس المال - قبل منح الخصم المنسوب الى الدخل أو رأس المال الذي يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى على حسب الاحوال.

بند ٢. إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة أو رأس المال المملوك له معنى من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة طبقا لاي من أحكام هذه الاتفاقية ، فإن تلك الدولة المتعاقدة مع ذلك تأخذ في حسابها مبلغ الدخل أو رأس المال المعفى عند حساب الضريبة على باقي دخل أو رأس مال هذا المقيم.

بند ٣. لاغراض الخصم من ضريبة الدخل أو الضريبة المفروضة على رأس المال في دولة متعاقدة فإن الضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الاخرى سوف تشمل الضريبة المستحقة الدفع في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى ولكنها أعفيت أو خفضت بمقتضى قوانين تلك الدولة المتعاقدة المتضمنة حوافز ضريبية.

المادة (٢٤)

عدم التمييز في المعاملة

بند ١. لا يجوز اخضاع مواطني احدى الدولتين المتعاقدين في الدولة المتعاقدة الاخرى لأية ضرائب أو لاي التزام يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف ان يخضع لها مواطنو هذه الدولة المتعاقدة الاخرى ، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها عينا.

بند ٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يملكها مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقدين في الدولة المتعاقدة الاخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى أكثر عينا من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة المتعاقدة الاخرى والتي تزاوئ نفس النشاط.

ولا يجوز تقسم هذا النص على انه يلزم احدى الدولتين المتعاقدين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصصاً شخصياً فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لرعابها بما يسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية .

بند ٣. لا يجوز اخضاع المشروعات التابعة لاحدى الدولتين المتعاقدين والتي يملك راسمالها كله أو بعضه أو يراثيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة اشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الاخرى ، لاي ضرائب أو اي التزامات تتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي تخضع لها أو يجوز ان تخضع لها المشروعات المماثلة الاخرى في تلك الدولة المتعاقدة ، وتكون اقل منها عينا.

مكتبة
عن الأصل

المادة (٢٥)

أجراءات تفسير الاتفاقية

١. إذا رأى شخص أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى مخاوف للضرائب مما يخالف أحكام هذه الاتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الداخلية بالدولتين المتعاقبتين أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها ، أما إذا كانت حالة تنطبق عليها أحكام البند الأول من المادة (٢٤) فإنه يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يعتبر مواطناً تابعاً لها ويضمن أن تعرض الحالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول تبليغ من الواقعة الضريبية مما يخالف أحكام هذه الاتفاقية.

٢. إذا تبين للسلطات المختصة أن الاعراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول أن تسري الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية.

٣. تحاول السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسري بالاتفاق المتبادل أية مشكلات أو خلافات ناشئة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ويجوز أيضاً أن تتشاور فيما بينهما بقصد تجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ينص عليها في هذه الاتفاقية.

٤. لا يجوز لأحدى الدولتين المتعاقبتين بعد انقضاء المدد المحددة المنصوص عليها في قوانينها الوطنية وفي أي حالة بعد انقضاء فترة خمس سنوات من نهاية الفترة الضريبية التي تحقق فيها الدخل أن تزيد وعاء الضريبة لمقيم في أي من الدولتين المتعاقبتين عن طريق إضافة عناصر الدخل إليه والتي خضعت أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى. ولا تسري هذه الفقرة في حالة التهريب أو التفتيش أو الإهمال العمدي.

المادة (٢٦)

تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين للمعلومات التي تازم لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية والقوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق وأحكام هذه الاتفاقية ولتجنب التهريب الضريبي خاصة ، ويتم تبادل المعلومات دون التقيد بالمادة (١) وتعامل أية معلومات تحصل عليها الدولة المتعاقدة على أنها سرية بنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي تم الحصول عليها وفقاً للقوانين الداخلية لتلك الدولة ولا يجوز إفشاؤها إلا للأشخاص أو السلطات (ع) في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية التي تعمل في ربط أو تحصيل أو تنفيذ أو رفع الطعن فيما يتعلق بالضرائب التي تشملها الاتفاقية وخلافاً للأشخاص أو السلطات استخدام المعلومات لهذه الأغراض فقط ويمكنهم إنشاء هذه المعلومات أمام المحاكم أو فيما يتعلق بالأحكام القضائية.

٢. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام البند (١) بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين:

أ - بتفصيل إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظم الإدارية الخاصة بها أو بالدولة المتعاقدة الأخرى.

ب - بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الإدارية المتبعة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج - بتقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار أي تجارة أو نشاط أو صناعة أو سر تجاري أو مهني أو الأساليب التجارية أو معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفاً للنظام العام.

المادة (٢٧)

الدبلوماسيون والقنصلون

ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالمزايا الضريبية الممنوحة للدبلوماسيين والقنصلين وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي أو لأحكام الاتفاقيات الخاصة.

المادة (٢٨)

قواعد مختلفة

١. لا يجوز تفسير أحكام هذه الاتفاقية بأنها تقيد بأي شكل من الأشكال أي استثناء أو إعفاء أو تخفيض أو خصم أو أي سماح آخر تمنحه الآن أو فيما بعد :-

أ - قوانين إحدى الدولتين المتعاقبتين عند تحديد الضرائب المفروضة بمعرفة هذه الدولة ، أو

ب - أي اتفاقية أخرى تعقدها إحدى الدولتين المتعاقبتين.

٢. ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع من تطبيق أحكام القانون الداخلي في كل من الدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق بالضرائب على دخول الأشخاص الناتجة عن مشاركتهم في الشركات غير المقيمة أو فيما يتعلق بالتهريب الضريبي.

٣. يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين فيما بينهما بطريقة مباشرة من أجل تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة (٢٩)

أجراءات التصديق وإنفاذ الاتفاقية

١. تقوم كل دولة من الدولتين المتعاقبتين بإصدار التشريعات وإنفاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

٢. تصدق على هذه الاتفاقية كل دولة من الدولتين المتعاقبتين طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتبلغه للدولة المتعاقدة الأخرى ليتم تبادل وثائق التصديق .

٣. تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق وهذا سريان أحكامها لأول مرة :

أ - على المبالغ التي تدفع في أو بعد أول كانون ثاني (يناير) من السنة التقويمية التالية للسنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ، وذلك بالنسبة للضرائب المحبوزة عند التسليم.

مكتبة
من الأصل

ب- على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون ثاني (يناير) من السنة التقويمية التالية لتلك التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ، وذلك بالنسبة للضرائب الأخرى.

المادة (٣٠)

انتهاء العمل بالاتفاقية

١- يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة ولكن يمكن لكل من الدولتين للمصادقتين ان تطلب من الدولة المتعاقدة الاخرى انتهاء العمل بالاتفاقية بالطرق الدبلوماسية وذلك في أو قبل ٣٠ حزيران (يونيو) في أي سنة ميلادية ابتداء من السنة الخامسة التي تلي سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

٢- وفي حالة الغاء هذه الاتفاقية فإنه يوقف العمل بها على النحو التالي :

أ - بالنسبة للضرائب التي تحجز من المنبع : توقف احكامها بالنسبة للمبالغ التي تدفع او تقيد في الحساب في أو بعد أول كانون الثاني (يناير) من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها الغاء الاتفاقية .

ب- بالنسبة للضرائب الأخرى المفروضة على الدخل ورأس المال : توقف احكامها بالنسبة للدخل او رأس المال الذي يتحقق خلال السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني (يناير) من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها الغاء الاتفاقية .

وإذنا لما تقدم يقوم الجانبان بالتوقيع على هذه الاتفاقية بموجب السلطة المخولة لهما من دولتهما لهذا الغرض.

وقعت هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ٦ رجب ١٤١٩ هـ الموافق ١٠/٢٦/١٩٩٨ وحررت من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور ميشيل مارتو
وزير المالية

عن حكومة
الجمهورية اليمنية
عبد الرحمن محمد علي عثمان
وزير الصناعة

تعليمات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٢ تعليمات تطبيقية للشؤون المالية لتحصيل الإيرادات بواسطة بطاقات الائتمان

استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب المادتين رقم (58،7) من النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته ، واستنادا لموافقة مجلس الوزراء المؤرخ في جلسته المنعقدة بتاريخ 2002/10/15 على استخدام بطاقات الائتمان في قبض الإيرادات العامة ، قرر اتباع التعليمات الخاصة بقبض الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والبدلات والغرامات وأية أموال أخرى) بموجب بطاقات الائتمان وفقا لما يلي :-

المادة (1) :- تستخدم بطاقات الائتمان في قبض الإيرادات العامة وفقا للأحكام الواردة في هذه التعليمات .

المادة (2) :- يقوم الموظف المالي المختص بقبض الإيرادات العامة بواسطة بطاقات الائتمان اختياريًا بالاضافة الى الطرق الأخرى المعتمدة في قبض الإيرادات العامة ، وبحد أقصى يكون الحد الأقصى المسموح به للبطاقة (100000) مائة ألف دينار .

المادة (3) :- يقوم الموظف المالي المختص بإرشاد صاحب البطاقة بان استخدام البطاقة اختياريًا وان قيمة بدل استخدام هذه الخدمة على النحو التالي :-

الدينار	فئة	فلس
إذا كان المبلغ المحصل لا يتجاوز مائتي دينار .	-	500
إذا كان المبلغ المحصل يزيد عن مائتي دينار ولا يتجاوز خمسمائة دينار .	1	-
إذا كان المبلغ المحصل يزيد عن خمسمائة دينار ولا يتجاوز ألف دينار .	2	-
إذا كان المبلغ المحصل يزيد عن ألف دينار ولا يتجاوز عشرة آلاف دينار .	5	-
إذا كان المبلغ المحصل يزيد عن عشرة آلاف دينار .	10	-

المادة (4) :- يجب على الموظف المالي المختص التأكد مما يلي قبل قبول البطاقة :-

أ- ان البطاقة ليست ضمن الكشوفات الموقوف التعامل معها والتي يتم تزويد وزارة المالية ودولتها بها عن طريق وكلاء البطاقات .

ب- ان تكون البطاقة المقدمة سارية المفعول وغير منتهية الصلاحية .

ج- ان لا تكون البطاقة مزورة .

د- مطابقة توقيع صاحب البطاقة مع التوقيع المدون على البطاقة وبان التوقيعات متطابقتين .

هـ- اخذ التفويض اللازم من جهاز التفويض الالكتروني بالقبول .

مكتبة من الأصل

المادة (5) :- يتم إدخال البطاقات على أجهزة التفويض الإلكتروني المخصصة لهذه الغاية والتي ستزود بها وزارة المالية ودوائرها من قبل وكلاء البطاقات المحليين حيث تقوم هذه الأجهزة بإصدار قسائم تحمل معلومات عن صاحب البطاقة ورقم البطاقة ويتم إدخال المبالغ المترتبة على المعاملة مضافاً إليها كلفة استخدام هذه الخدمة ، ويجب أن يتم التوقيع من قبل صاحب البطاقة على هذه القسيمة وأن يتم الاحتفاظ بهذه القسائم حسب الأصول .

المادة (6) :- ينظم إيصال مقبوضات لكل معاملة بقيمة المبالغ المترتبة على حامل البطاقة بما فيها بدل الخدمات المنصوص عليها في المادة (3) من هذه التعليمات ويكتب على إيصال المقبوضات تم القبض بواسطة بطاقة الائتمان .

المادة (7) :-

- 1- في حال حصول خطأ في عملية ادخال المبلغ على جهاز التفويض الإلكتروني يتم اتخاذ اجراءات للتعديل أو الإلغاء بموجب محضر تعديل / الغاء يوقعه الموظف المختص ورئيسه المباشر ويصادقه المدير المعني لدى الدائرة ، ويوزد الوكيل/ الشركة بنسخة من ذلك المحضر .
- 2- يتم الاتفاق على شكل نموذج محضر تعديل/ الإلغاء الخاص ببطاقات الائتمان والبيانات والمعلومات المطلوب تدوينها فيه .

المادة (8) :- في حال تعطل جهاز التفويض الإلكتروني يمنع استخدام أو قبول البطاقات ويتم إعلام الوكيل عن هذا العطل وإعلام وزارة المالية بذلك .

المادة (9) :- يجب على الدائرة الاحتفاظ بنسخة من جميع القسائم بما في ذلك الفيشه الصادرة عن أجهزة التفويض الإلكتروني لمدة لا تقل عن سنة وذلك لغايات إبرازها عند الطلب .

المادة (10) :- يقوم الموظف المالي المختص في نهاية الدوام الرسمي أو في نهاية دولمه (في حال وجود أكثر من فترة دوام) بعملية ترحيل الحركات الموجودة على الجهاز ومطابقتها مع القسائم الموقع عليها سابقاً .

المادة (11) :- يتم تسجيل المبالغ على القسائم وعلى إيصال المقبوضات بالدينار الأردني وأجزأوه فقط .

المادة (12) :- يقوم الموظف المالي المختص مع نهاية الدوام الرسمي بطباعة كشف تفصيلي بحركات البطاقات التي تمت على جهاز التفويض الإلكتروني ولكل نوع من بطاقة الائتمان على حده ، وذلك لغايات المطابقة والمطالبة لاحقاً .

المادة (13) :- تدفع وزارة المالية والدوائر المعنية عمولة تحصيل بنسبة (0,5%) من المبالغ المحصلة بواسطة بطاقة الائتمان ، على أن تلزم الشركة بتحويل كامل الرسوم والضرائب والإيرادات الأخرى المحصلة بموجب بطاقات الائتمان إلى حسابات الإيرادات المتعلقة بدوائر المالية .

المادة (14) :- يتم تحويل المبالغ المحصلة بموجب بطاقات الائتمان خلال مدة (48) ساعة عمل من تاريخ ترحيل حركات المطالبات الإلكترونية أو من تاريخ استلام الفيش اليدوية إلى حسابات الإيرادات لدى البنوك بخلاف ذلك تتحمل الشركة غرامات تأخير توريد حصيلة الإيرادات التي تستوفي من البنوك في حال تأخيرها لتوريد التحصيلات .

المادة (15) :- يقوم الموظف المالي المختص بمتابعة عملية تحويل المبالغ من وكلاء البطاقات إلى البنك المعني وضمن المدة المتفق عليها بالاتفاقيات الموقعة بين وزارة المالية والوكلاء ومراجعة البنك العميل من أجل الحصول على إشعار قيد بالحساب .

المادة (16) :- تسري احكام هذه التعليمات على وزارة المالية والدوائر التابعة لها التالية :-

- دائرة الجمارك .
- دائرة الضريبة العامة على المبيعات .
- دائرة ضريبة الدخل .
- مؤسسة المناطق الحرة .

المادة (17) :- يعمل بهذه التعليمات ونقرا مع التعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (1) لسنة 1995 وتعديلاتها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (18) :- تلغى التعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (3) لسنة 2000 .

د. ميشيل مارتو
وزير المالية

مكتبة الأصل

أسس تسجيل المبيدات الحيوية مبيدات حيوية (ميكروبية)

BIOLOGICAL PESTICIDES (MICROBIAL AGENTS)

أولاً: تحديد المنتج: IDENTIFICATION

1. العامل الحيوي الفعال : ACTIVE BIOAGENT

- 1-1 الخواص الفيزيائية والكيميائية والمورفولوجية والسيرولوجية والجزيئية والفحوصات الأخرى اللازمة للتصنيف.
- 1-2 الاسم التصنيفي (الجنس ، النوع) (genus , species) ، والسلالة ، ورقم السلالة (strain , strain no.) إن توفرت وذلك للقطرات والبكتيريا والبروتوزوا والنيماطودا والفيروس .
- 1-3 الاسم العام common name حينما توفر ذلك.
- 1-4 مصدر الكائن الحي في الطبيعة.
- 1-5 عملية التصنيع: (الوسط اللازم لتنمية وإكثار الكائن الميكروبي culturing)
- 1-6 تركيب المواد المضادة (الحاملة والخاملة) وطبيعتها .

2. المنتج النهائي FORMULATED PRODUCT

- 2-1 تحديد الاسم التجاري Trade name
- 2-2 تحديد الخواص الفيزيائية والكيميائية وتركيب الخلطة (Composition of Formulation)
- 2-3 نسبة (مقدار) العامل الحيوي الفعال.
- 2-4 طبيعة ومقدار العناصر غير النشطة والهدف من إضافتها مثل : عوامل الاحتفاظ بالماء ، المواد الواقية من الأشعة فوق البنفسجية وغيرها .
- 2-5 ثبات المنتج وتأثير ظروف التخزين والتعبئة على الفعالية الحيوية Efficacy .
- 2-6 مدى اللقوة الحيوية للمنتج وما تحتويه من ميكروبات أخرى إن وجدت .
- 2-7 طبيعة ومقدار المادة / المواد المخففة Diluent/s .

ثانياً: الخواص البيولوجية للعامل الحيوي الفعال : BIOLOGICAL PROPERTIES OF THE ACTIVE INGREDIENTS

1. تحديد أنواع ولطوار الأفات المراد مكافحتها في المحاصيل المختلفة.
2. تحديد ثبات الخصائص الوراثية للعامل الحيوي المستخدم (معدل الطفرات الطبيعية Mutation)
3. آلية عمل العامل الحيوي لفعل Mode of action
4. تحديد الجرعة المناسبة ، معدل الاستعمال ، موعد وطريقة الاستعمال .
5. بيان فيما إذا كان العامل الحيوي المستخدم ذو قرابة قوية مع عامل ممرض للنبات وإمكانية تحول العامل المستخدم إلى صورة ممرضة تحت ظروف بيئية خاصة .

ثالثاً: بيانات السمية : TOXICITY DATA

1. أن لا يكون عاملاً ممرضاً للإنسان وللحيوانات الأخرى والكائنات الحية الأخرى غير المستهدفة.
2. بيانات عن قدرة العامل الحيوي النشط في إحداث الحساسية للإنسان .
3. تحديد السمية من خلال فحص المواد السامة (للتوكسينات) وتشمل : فحص السمية تحت الحادة sub acute والتأثيرات التكاثرية ونقص المناعة عند الحيوانات والمواشي .
4. أما بالنسبة للفيروسات يتم تقديم بيانات عن مدى قدرتها على إحداث نقص المناعة عند الحيوانات.
5. بيانات عن التأثير المسرطن والتشوهات الخلقية للعامل الحيوي الذي يفرز مواد سامة .

رابعاً: بيانات عن الآثار المتبقية والتأثيرات البيئية : RESIDUES AND ENVIRONMENTAL DATA

1. توفير طرق تحليل الآثار المتبقية من السموم في المواد النباتية القابلة لاستهلاك الإنسان أو الحيوان (Methods of residue analysis)
2. تحديد درجة التخصص للعامل الحيوي وتأثيراته العكسية على الأنواع الأخرى بخلاف النوع المستهدف بما في ذلك السمية للنبات، الأسماك ، الطيور ، للنحل ، الأعداء الحيوية ، دودة الأرض واللافقاريات الأخرى . (Phytotoxicity, non target toxicity)

مكتبة
الأصل

خامساً: عمل تجارب مخبرية ومشاهدات حقلية لبيان فعالية المبيد وذلك لتسجيله وفق طلب الشركة حسب الآتي:

- يتم إجراء الاختبارات اللازمة على المبيد واعتماد نتائجها من قبل لجنة تسجيل المبيدات على أن تتحمل شركة طالبة التسجيل النفقات المالية المتعلقة بالاختبارات وتشمل:

1. الاختبارات الفيزيائية والكيميائية اللازمة للتعرف على العامل الحيوي للفعال.
2. اختبار الفعالية مخبرياً وحقلياً وتحديد فترة إجراء هذه الاختبارات في موقعين مختلفين ولموسمين زراعيين.
3. اختبار معدل الاستخدام المناسب وموعد وطريقة الاستعمال تحت الظروف المحلية وفق طلب الشركة.
4. ثبات المبيد وتأثير ظروف التخزين والتعبئة على الفعالية الحيوية.
5. أي اختبارات إضافية مناسبة تراها وزارة الزراعة / قسم المبيدات و / أو لجنة تسجيل المبيدات.

سادساً: يتم إلغاء تسجيل المبيد الحيوي وفق التعليمات المتعلقة بإلغاء المبيدات الكيميائية رقم () لسنة 2002 الصادرة بالاستناد لأحكام المادة 21 من قانون الزراعة رقم (44) لسنة 2002 وهي:

- 1 - يلغى تسجيل المبيد بقرار من الأمين العام بناء على تنسيب من اللجنة في أي حالة من الحالات التالية :-
- 1- إذا تبين نتيجة للدراسات الفنية أو لملاحظات حقلية نفذتها الوزارة أو جهات أخرى اعتمدتها أن المبيد يتصف بعدم الفاعلية أو الكفاءة المحددة في النشرة الفنية أو في أي من الوثائق المرفقة بطلب تسجيله أو فقد فاعليته أو كفاءته نتيجة لاستعماله المتكرر.
- 2- إذا تبين أن استعمال المبيد في الظروف المحلية قد تسبب بأضرار جانبية حسب المعايير المحلية أو الدولية على أي عنصر من عناصر البيئة.
- 3- إذا تبين أن المبيد لم يكن مسموحاً باستعماله في بلد المنشأ عند تقديم طلب التسجيل أو أثناء النظر في الطلب.
- 4- إذا منع استعمال المبيد من قبل منظمة الصحة العالمية أو من وكالات حماية البيئة أو من قبل وزارة الصحة في المملكة أو منع استعماله في بلد المنشأ لأسباب تتعلق بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة.
- 5- إذا تبين أن أي من الوثائق المرفقة بطلب التسجيل كانت مزورة أو لم تكن صحيحة أو كانت تتضمن معلومات مغايرة للحقيقة أو مضللة.
- 6- إذا رفض إدخال شحنتين متتاليتين منه للمملكة خلال ثلاث سنوات لعدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة وفي هذه الحالة لا ينظر بإعادة تسجيله مرة أخرى.
- 7- إذا تبين نتيجة تحليل عينات عشوائية من المبيد المصنع أو المجهز محلياً والمعرض في الأسواق أنه غير مطابق للمواصفات أو للتقنيات المعتمدة بقرار تسجيله ولم يكن خلال ثلاث سنوات ومن دفعين مختلفتين لا ينظر بإعادة تسجيله مرة أخرى.

ب - إذا تقرر إلغاء تسجيل مبيد لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وكان قد دخل المملكة في وقت سابق كميات منه على مدير وقاية النبات اتخاذ الإجراءات التالية :-

- 1 - إبلاغ الجهة المسجل باسمها المبيد بقرار إلغاء تسجيل المبيد مع بيان سبب الإلغاء وذلك خلال أسبوع من تاريخ اتخاذ القرار وعلى هذه الجهة إشعار المديرية بالكميات المتوفرة لديها من هذا المبيد و أماكن تخزينها.
- 2 - إشعار مديريات الزراعة في المحافظات بقرار إلغاء تسجيل المبيد لتقوم بإبلاغ محلات الاتجار بالمبيدات بمضمون القرار وحصر الكميات المتوفرة لديها من المبيد الذي تم إلغاء تسجيله.
- 3 - نشر إعلان في صحيفة يومية محلية وعلى يومين متتالين يتضمن قرار إلغاء تسجيل المبيد وتحت فيه المزارعين الذين بحوزتهم أي كمية من المبيد المعلن تسجيله على ضرورة مراجعة مديريات الزراعة والإبلاغ عن الكميات التي بحوزتهم منه.
- 4 - التحفظ على الكميات التي يتم حصرها وأي كمية يتم ضبطها.

تسليم المبيدات المحبوبة من حيث الوثائق المطلوبة لغايات التسجيل إلى أربعة أقسام:

أولاً: مبيد حيوي مستورد، حيث يطلب من الشركة المستوردة ما يلي:
- إحضار شهادة تسجيل مصدقة حسب الأصول تفيد بأن المبيد مسجل ومستعمل في دول الاتحاد الأوروبي أو اليابان أو شهادة من وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA).

ثانياً: مبيد حيوي مصنع محلياً ومعروف عالمياً والمادة الخام مستوردة من خارج الأردن، حيث يطلب من الشركة:

1. إحضار شهادة تسجيل واستعمال مصدقة حسب الأصول للمادة الخام في بلد المنشأ.
2. تعريف المبيد الحيوي من مختبر معتمد ومن خلال وزارة الزراعة / قسم المبيدات وثيقة الاختبارات على صاحب العلاقة.

ثالثاً: مبيد حيوي مصنع محلياً ومعروف عالمياً ومعزول من البيئة الأردنية، حيث يطلب من الشركة إحضار كافة المعلومات المطلوبة في أسس تسجيل المبيدات الحيوية وهي البنود من أولاً إلى خامساً.

رابعاً: مبيد حيوي جديد وغير معروف عالمياً، حيث يطلب من الشركة إحضار كافة المعلومات المطلوبة في أسس تسجيل المبيدات الحيوية وهي البنود من أولاً إلى خامساً.

هذا ويعتمد ما يستجد من تعليمات تسجيل عوامل مكافحة الحيوية (البيولوجية) للأفات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO ووزار الزراعة في نيوزيلندا بهذا الخصوص.

وزير الزراعة
طارق الخليل

مكتبة
مكتبة
مكتبة

تعليمات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات الاستيراد والتصدير لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

صادرة بمقتضى البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والفقرة (أ) من المادة (٧) من نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٩) لسنة ٢٠٠١

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والفقرة (أ) من المادة (٧) من نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٩) لسنة ٢٠٠١، قرر المجلس اتباع التعليمات التالية:

المادة ١- تسمى هذه التعليمات (تعليمات الاستيراد والتصدير لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٠٢)، ويعمل بها من تاريخ ٢٠٠٢ / ٢ / ٢٠٠٢.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون :	قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.
المنطقة :	منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
السلطة :	سلطة المنطقة.
المجلس :	مجلس المفوضين.
المفوض :	مفوض شؤون الإيرادات والجمارك.
المنطقة الجمركية :	أراضي المملكة ومياهها الإقليمية باستثناء المنطقة.
النظام :	نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.
المؤسسة المسجلة :	الشخص المسجل لدى السلطة وفق أحكام القانون.
المؤسسة :	المؤسسة المسجلة وغير المسجلة.
البضاعة :	كل مادة طبيعية أو منتج حيواني أو زراعي أو صناعي بما في ذلك الطاقة الكهربائية.

الاستيراد :

دخول البضائع إلى المنطقة بما في ذلك الإدخال باستثناء إحضار البضائع إلى المنطقة من المنطقة الجمركية مدفوعة الرسوم الجمركية والضرائب .

رخصة الاستيراد :

التصريح الذي يسمح بموجبه استيراد البضاعة إلى المنطقة والتي يستلزم استيرادها الحصول على رخصة.

رخصة التصدير :

التصريح الذي يسمح بموجبه تصدير البضاعة المحلية أو إعادة تصدير البضاعة الأجنبية إلى خارج المنطقة والمملكة والتي يستلزم تصديرها الحصول على رخصة.

المواد الخطرة :

أي مادة صلبة أو سائلة أو غازية والتي بسبب سميتها أو لدرتها على الاشتعال أو الانفجار أو التآكل أو بسبب خواصها الخطرة تسبب أو يمكن أن تسبب آثاراً سلبية على الصحة العامة أو على عناصر البيئة سواء بشكلها المنفصل أو عند اختلاطها مع مادة أو مواد أخرى.

المادة ٣- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، يسمح باستيراد أي بضاعة دون قيد إلى المنطقة وفقاً للإجراءات المتبعة.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة، يسمح بتصدير أي بضاعة دون قيد من المنطقة والمملكة أو إعادة تصديرها وفقاً للإجراءات المتبعة.

ج- يستثنى من تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة ما يلي:

- ١- البضاعة التي يحظر استيرادها الواردة في الملحق رقم (١) من هذه التعليمات.
- ٢- البضاعة التي يمنع استيرادها إلى المنطقة الواردة في الملحق رقم (٢) من هذه التعليمات.
- ٣- البضاعة التي يحظر تصديرها الواردة في الملحق رقم (٣) من هذه التعليمات.
- ٤- البضاعة التي يشترط لاستيرادها الحصول على الرخصة من السلطة والواردة في الملحق رقم (٤) من هذه التعليمات.
- ٥- البضاعة التي يشترط لتصديرها الحصول على الرخصة من السلطة والواردة في الملحق رقم (٥) من هذه التعليمات.

مكتبة من الأصل

٦- البضاعة التي يحصر كليا استيرادها بجهة معينة والواردة في الملحق رقم (٦) من هذه التعليمات.

٧- البضاعة التي يحصر كليا تصديرها بجهة معينة والواردة في الملحق رقم (٧) من هذه التعليمات.

٨- البضاعة المخالفة للقواعد الفنية أو تدابير الصحة والصحة النباتية المحددة بمقتضى التشريعات السارية.

المادة ٤- أ- مع مراعاة الاتفاقيات أو المحاضر أو البروتوكولات التي تكون المملكة طرفا فيها، تصدر رخصة الاستيراد أو التصدير من السلطة في أي من الحالتين التاليتين فقط:

١- إذا كانت متطلبات السلامة العامة أو الصحة العامة أو المحافظة على البيئة أو الموارد الطبيعية أو الأمن الوطني تستدعي ذلك.

٢- إذا كانت البضاعة خاضعة لقيود كمية وفقا للتشريعات النافذة المفعول في المنطقة أو الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

ب- على السلطة التنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة بتسجيل المواد التي تتطلب فحصا فنيا والخاضعة لرخص الاستيراد والتصدير للحصول على الموافقات الفنية على تلك المواد ضمن المدد المحددة في هذه التعليمات للحصول على الرخص.

ج- تعتبر رخصة الاستيراد أو التصدير شخصية ولا يجوز تحويلها أو التنازل عنها.

المادة ٥- مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، للمجلس بناء على توصية مديرية خدمات المستثمر أو مديرية الجمارك أو مديرية التنظيم البيئي أو مديرية الرقابة الصحية، حسب مقتضى الحال، إصدار قرار بما يلي:

أ- حظر استيراد أو تصدير أي بضاعة.

ب- حصر استيراد أو تصدير أي بضاعة كليا أو جزئيا بجهة معينة وفقا للشروط التي يقررها ووفقا لأحكام نظام تنظيم تسجيل المؤسسات وترخيصها في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.

المادة ٦- يتم التعامل مع البضاعة المحظورة والممنوعة وفقا لأحكام المادة (٨) من النظام.

المادة ٧- أ- يقدم طلب الحصول على رخصة الاستيراد لدى مديرية خدمات المستثمر على النموذج المعد لهذه الغاية.

ب- يقدم طلب الحصول على رخصة التصدير لدى مديرية خدمات المستثمر على النموذج المعد لهذه الغاية.

ج- مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتعامل مع المواد الخطرة، يقدم طلب الحصول على رخصة استيراد قبل أسبوع على الأقل من تاريخ وصول هذه المواد إلى الميناء.

د- يجب التمسك بالموافقة أو الرفض على طلب رخصة الاستيراد أو التصدير خلال عشرة أيام عمل من تاريخ تسلم الطلب مستكملا كافة الوثائق والبيانات المطلوبة، ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا وخطيا. أما إذا كان الطلب المقدم غير مستكملا للبيانات أو الوثائق المطلوب إرفاقها به، يبلغ طالب الرخصة بذلك على أن يمهل مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل لاستكمال الطلب ولا يعتبر الطلب مرفوضا.

هـ- على مديرية خدمات المستثمر تبليغ طالب الرخصة بقرارها، وفي حال الرفض يكون قرارها قابلا للاعتراض أمام المجلس خلال عشرة أيام عمل من تاريخ التبليغ.

المادة ٨- أ- تطبق أحكام التشريعات ذات العلاقة النافذة المفعول في حال كون البضاعة مخالفة للقواعد الفنية أو تدابير الصحة والصحة النباتية المحددة بمقتضى التشريعات السارية في المملكة.

ب- للسلطة إجراء الترتيبات اللازمة مع الجهات المختصة لتطبيق أحكام التشريعات ذات العلاقة وفقا لما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٩- في حال عدم الموافقة على طلب منح رخصة الاستيراد ومع مراعاة أحكام الفترتين (أ) و(ب) من المادة (٨) من النظام، يجب إعادة تصدير البضاعة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور القرار بعدم الموافقة، على أن يتحمل طالب الرخصة أو وكيل الشحن أو الناقل، حسب مقتضى الحال، كلفة تخزين البضاعة وإعادة تصديرها وأي مصاريف تنتج عن ذلك.

المادة ١٠- أ- تكون مدة سريان رخصة الاستيراد والتصدير سنة واحدة من تاريخ الحصول عليها أو من مدة سريان تسجيل المؤسسة كمؤسسة مسجلة أيهما أسبق، وذلك باستثناء الرخصة الخاضعة لقيود كمية فينتهي مفعولها بإتمام استيراد الكمية المحددة في الرخصة أو بانتهاء مدة سريان الرخصة أيهما أسبق، ويجوز تجديد الرخصة بناء على طلب من حامل الرخصة عند انتهاء مدة السنة أو لدى تجديد التسجيل أو في حالات مبررة يوافق عليها المفوض.

مكتبة من الأصل

ب- في حالة فقدان الرخصة أو تلفها، تصدر مديرية خدمات المستثمر رخصة بدل فاقد أو بدل تالف خلال أسبوع من تاريخ ورود الطلب إليها، على أن تكون هذه الرخصة للمدة المتبقية من مدة الرخصة الأصل المققودة.

المادة ١١- ١- يتم إلغاء رخصة الاستيراد أو التصدير بقرار من مديرية خدمات المستثمر في أي من الحالات التالية:

١- إذا قرر المجلس حظر استيراد البضاعة أو تصديرها أو قرر حصر استيرادها أو تصديرها كلياً أو جزئياً بجهة معينة باستثناء البضاعة التي تم التعاقد عليها قبل تاريخ صدور أي من القرارات.

٢- إذا قرر المجلس عدم السماح باستيراد البضاعة أو تصديرها بسبب منع تداولها وفقاً للتشريعات المعمول بها.

٣- إذا خالف حامل الرخصة شروط ومتطلبات منحها.

٤- إذا صدرت الرخصة خلافاً لأحكام هذه التعليمات.

٥- إذا تم التنسب بذلك من مديرية الجمارك في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٣) و(٤) من هذه الفقرة.

ب- يكون قرار الإلغاء قابلاً للاعتراض أمام المجلس خلال عشرة أيام عمل من تاريخ تبليغه.

المادة ١٢- تعامل البضاعة المستوردة والقادمة من المنطقة الجمركية إلى المنطقة كأنها حاصلة على رخصة الاستيراد وفقاً لأحكام هذه التعليمات، شريطة أن يبرز حامل هذه البضاعة رخصة الاستيراد الصادرة عن الجهات المختصة في المنطقة الجمركية.

المادة ١٣- تستثنى البضاعة التالية من رخصة الاستيراد:

أ- البضاعة المستوردة باسم جلالة الملك.

ب- البضاعة المستوردة مباشرة باسم الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.

ج- البضاعة المارة عبر المملكة بالترانزيت.

د- البضاعة المعاد إدخالها إلى المنطقة في حالتها الأصلية أو بعد إصلاحها.

هـ- البضاعة المستوردة لغايات العرض وإعادة التصدير باستثناء الأفلام السينمائية المستوردة لغايات تجارية.

و- البضاعة المستوردة مباشرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية لاستعمالها الرسمي.

ز- الأمتعة الشخصية والمنزلية المحددة بالتعليمات الخاصة بذلك.

ح- عينات البضاعة الواردة مع التجار المتجولين ضمن التحفظات التي تضعها مديرية الجمارك.

ط- البضاعة المعاد تصديرها قبل التخليص عليها وبضاعة الأقطرمة.

المادة ١٤- تستثنى البضاعة التالية من رخصة التصدير:

أ- البضاعة المصدرة باسم جلالة الملك.

ب- البضاعة المصدرة مباشرة من قبل الهيئات الدبلوماسية والقنصلية.

ج- البضاعة المصدرة برسم الترانزيت.

د- البضاعة المستوردة والمعاد تصديرها قبل التخليص عليها جمركياً.

هـ- البضاعة المصدرة إلى الخارج للتصليح أو لإكمال صنعها أو للتعبئة أو للعرض وإعادتها للمنطقة.

و- الأمتعة الشخصية والمنزلية المحددة بالتعليمات الخاصة بذلك.

المادة ١٥- أ- تتضمن رخصة الاستيراد البيانات التالية:

١- اسم المستورد.

٢- صنف البضاعة.

٣- رمز النظام المنسق للبضاعة.

٤- كمية البضاعة ووزنها.

٥- قيمة البضاعة بالدينار الأردني كما وردت في بيان الشحن.

٦- بلد المنشأ.

٧- مركز الشحن.

٨- مركز التخليص الجمركي.

٩- تاريخ إصدار الرخصة.

١٠- تاريخ انتهاء الرخصة.

١١- أية بيانات إضافية أخرى ترى مديرية خدمات المستثمر أنها ضرورية بالتنسيق مع أي جهات أخرى ذات علاقة.

ب- تتضمن رخصة التصدير البيانات التالية:

١- اسم المصدر.

٢- صنف البضاعة.

هكذا من الأصل

٣- رمز النظام المنسق للبضاعة.

٤- كمية البضاعة ووزنها.

٥- تاريخ إصدار الرخصة.

٦- تاريخ انتهاء الرخصة.

٧- أية بيانات إضافية أخرى ترى مديرية خدمات المستثمر أنها ضرورية بالتنسيق مع أي جهات أخرى ذات علاقة.

المادة ١٦- لا يجوز تفريغ أي وسيلة نقل تحمل مواد خطرة في أي مكان في المنطقة إلا وفق الأحكام المتعلقة بذلك في نظام حماية البيئة لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

المادة ١٧- على مديرية الجمارك عدم السماح بتصدير أي نوع من أنواع المواد الخاضعة لرسم تصدير وفق التشريعات السارية في المنطقة إلا بعد إبراز شهادة أو فاتورة من الجهات المختصة تفيد بأنه تم دفع الرسم المقرر عن الكمية المنوي تصديرها.

المادة ١٨- يحظر إدخال البضاعة إلى المنطقة التي تشكل تعديا على أي حق من حقوق الملكية الفكرية الخاضعة للحماية بمقتضى التشريعات النافذة ذات العلاقة وفق الأسس التالية:
أ- لصاحب الحق أن يقدم طلبا إلى مديرية الجمارك لوقف إجراءات التخليص والإفراج عن تلك البضاعة شريطة تقديم وصف مفصل للبضاعة المخالفة.

ب- يجوز للمفوض أو من يفوضه وقف إجراءات التخليص والإفراج عن البضاعة إذا توافرت القناعة لديه بناء على دلائل ظاهرية وواضحة بحدوث التعدي وفقا للأحكام التالية:

١- يقوم الموظف المختص في مديرية الجمارك بتنظيم محضر بواقع البضاعة موضحا فيه جميع التفاصيل من حيث الصنف والنشأ والبلد المصدر واسم المصدر واسم المستورد وكذلك الدلائل والعلامات التي عاينها في البضاعة واقتنع من خلالها بحدوث التعدي ورفع لرئيسه المباشر في المركز الجمركي.

٢- يقوم مسؤول المركز الجمركي بدراسة المحضر المرفوع إليه وبعد أن يعاين بنفسه البضاعة الواردة وإذا تولدت لديه القناعة بحدوث التعدي يقرر إما وقف إجراءات التخليص لحفظها أو الإفراج عن البضاعة خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من تاريخ إحالة المحضر إليه.

٣- على مسؤول المركز الجمركي إعلام مدير مديرية الجمارك بذلك.

٤- على مدير مديرية الجمارك دراسة قرار وقف التخليص الصادر من قبل مسؤول المركز الجمركي والتنسيق مع الجهات المعنية بحقوق الملكية الفكرية المعنية. وفي حالة التثبت من صحة قرار الوقف، يقوم بإبلاغ المستورد وصاحب حق الملكية الفكرية أو من يمثلها قانونا في المنطقة وخلال مدة (٣) أيام عمل من تاريخ قرار وقف إجراءات التخليص والإفراج. وفي حالة ثبوت عدم صحة قرار وقف إجراءات التخليص والإفراج، يتوجب إبلاغ مسؤول المركز الجمركي فوراً للإلغاء قرار الوقف والتخليص على البضائع.

٥- إذا لم يتم إبلاغ مديرية الجمارك خلال (٨) أيام عمل من تاريخ تبليغ صاحب الحق بقرار وقف إجراءات التخليص الصادر استناداً للبند (١) من هذه الفقرة والإفراج عن البضاعة بأنه تم إقامة دعوى يتم الإفراج عن البضاعة بعد التأكد من استيفائها لجميع المتطلبات القانونية للاستيراد.

ج- لغايات أحكام هذه المادة تعني عبارة حقوق الملكية الفكرية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم للدوائر المتكاملة والأسرار التجارية والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية.
د- يستثنى من تطبيق أحكام هذه المادة:

١- الكميات القليلة من البضائع ذات الصلة غير التجارية.

٢- البضائع الشخصية والهدايا الواردة بحوزة المسافرين أولي طرود صغيرة.

٣- البضائع العابرة (الترانزيت).

٤- البضائع التي تم طرحها في أسواق البلد المصدر من قبل صاحب الحق أو بموافقته.

هـ- ١- يتولى القسم المختص بمديرية الجمارك مسك السجلات التالية:

- سجل مخصص لتسجيل عناوين التبليغ في المملكة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الذين يرغبون بتسجيل عناوينهم لدى مديرية الجمارك.
- سجل خاص لتدوين الإجراءات المتخذة من حيث المعلومات المتعلقة بالبضاعة المحجوزة وتاريخ الحجز وتاريخ إبلاغ صاحب الحق بقرار المحكمة أو مديرية الجمارك أو غيرها من الإجراءات والمدد.

٢- لغايات اختصار الإجراءات يقوم القسم المختص بالتنسيق مع سجل العلامات التجارية للاحتفاظ بكشوفات تتضمن العلامات التجارية المسجلة لديه.

مكتبة الأصل

٢- يستوفي القسم بدل خدمات لا يتجاوز (١٠) دنانير سنوياً وذلك لقاء تسجيل حق الملكية الفكرية المراد حمايته.

المادة ١٩- يعاقب كل من يخالف أحكام هذه التعليمات بالعقوبات المنصوص عليها في القانون.

المادة ٢٠- تستوفي مديرية خدمات المستثمر بدل خدمات مقداره (٥) دنانير بدل إصدار الرخصة أو بدل إصدار بدل تالف أو فاقد.

المادة ٢١- يجوز تعديل ملاحق هذه التعليمات كلما كان ذلك ضرورياً بقرار صادر عن المجلس.

المادة ٢٢- تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

عقل بلتاجي
رئيس مجلس المفوضين

الملحق رقم (١)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه محظور استيرادها إلى المنطقة:

البضاعة المستوردة
الأسلحة والذخائر والمتفجرات
المخدرات والمؤثرات العقلية بكافة أنواعها ما عدا المصحوبة بوصفة طبية ومسجلة لدى وزارة الصحة
مادة القات
المواد الإباحية
البضاعة التي تشكل تدبياً على حقوق الملكية الفكرية.
الأموال المزورة
المرجان

الملحق رقم (٢)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه ممنوع استيرادها إلى المنطقة:

البضاعة المستوردة
السيارات التي تسير على الديزل
النفايات الكيماوية المبيئة بالقوائم الفنية ذات العلاقة لدى مديرية خدمات المستثمر
النفايات البلاستيكية
البطاريات المستعملة
الإطارات المستعملة
الثلاجات والمكيفات المستعملة والتي تعمل بناز الفريون
المواد والنفايات الخطرة والمشتعة والنووية والمضرة بالبيئة كما هي مفصلة بالقوائم الفنية ذات العلاقة لدى مديرية خدمات المستثمر
المبيدات الحشرية، مبيدات الفطريات، مبيدات الأعشاب الضارة، والمطهرات المبيئة بالقوائم الفنية ذات العلاقة لدى مديرية خدمات المستثمر
الاسبستوس الأزرق والمواد التي تحتويه
بايفينيل متعددة الكلورة (PCB)
المحولات والمكثفات التي تحتوي على البايفينيل متعدد الكلورة
الحيوانات المهددة بالانقراض أو أجزاؤها

الملحق رقم (٣)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه محظور تصديرها من المنطقة:

البضاعة المصدرة
الآثار
المرجان والأصداف وأسماك الزينة البحرية
الحيوانات المهددة بالانقراض وأجزاؤها

مكتبة الأصل

الملحق رقم (٤)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه خاضعة لرخص الاستيراد:

البضاعة المستوردة
المواد والمصادر المشعة بأنواعها، واليورانيوم المستنفذ
الحيوانات الحية
السائل المنوي الحيواني المجمد
المبيدات الحشرية، مبيدات الفطريات، مبيدات الأعشاب الضارة، والمطهرات المبينة بالقوائم الفنية ذات العلاقة لدى مديرية خدمات المستثمر
المواد الخطرة كما هي مفصلة بالقوائم الفنية ذات العلاقة لدى مديرية خدمات المستثمر
البذور والثمار المستعملة للزراعة
الأدوية البيطرية
المفرقات النارية بكافة أنواعها وأشكالها وملح البارود
أمواس كباس وما شابهها
نترات الأمونيوم
أجهزة الرادار
أجهزة حل الشيفرة
الأدوية، المضادات الحيوية، الدم البشري والمطاعيم والعقاقير
المستحضرات والمكملات الغذائية المستخدمة للرياضيين خصيصاً
برومات البوتاسيوم
الصبغات الغذائية
مشتقات الهيدروكربون المعالجة بالهالوجين
الفريونات

الملحق رقم (٥)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه خاضعة لرخص التصدير:

البضاعة المصدرة
إثاث الأغنام والماعز والأبقار الحية
الأدوية البشرية والعقاقير الطبية
المواد الطينية المستخرجة من البحر الميت

الملحق رقم (٦)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه بضاعة محصور استيرادها بجهة معينة:

البضاعة	الجهة المعنية
البتروول ومشتقاته، عدا الزيوت المعدنية والغاز الطبيعي وأسطوانات الغاز المنزلية	شركة مصفاة البترول الأردنية
ملح البارود والمتفجرات وكبسون المتفجرات	شركة مناجم الفوسفات الأردنية
نترات الأمونيوم	شركة مناجم الفوسفات الأردنية
الفوسفات الخام	شركة مناجم الفوسفات الأردنية

الملحق رقم (٧)

تعتبر البضاعة المدرجة أدناه بضاعة محصور تصديرها بجهة معينة:

البضاعة	الجهة المعنية
البتروول ومشتقاته، عدا الزيوت المعدنية	شركة مصفاة البترول الأردنية
أسطوانات الغاز المنزلية	شركة مصفاة البترول الأردنية
ملح البارود والمتفجرات وكبسون المتفجرات	شركة مناجم الفوسفات الأردنية
نترات الأمونيوم	شركة مناجم الفوسفات الأردنية
الفوسفات الخام	شركة مناجم الفوسفات الأردنية

مكتبة الأصل

تعليمات ترخيص مراكز العناية بالبشرة وإزالة الشعر
الصادرة بموجب المادة (١٣) من نظام
ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر
رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠١

المادة (١) تسمى هذه التعليمات " تعليمات ترخيص مراكز العناية بالبشرة وإزالة الشعر ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

المادة (٢) الشروط الواجب توافرها لترخيص المركز:-

- أ. أن يكون طالب الترخيص مرخصاً لمزاولة المهنة.
- ب. أن يتوفر في المركز فني مرخص يتولى إدارته والإشراف عليه.
- ج. أن لا تقل مساحة المركز عن (٢٤٠) م^٢ من ضمنها:-

١. غرفة انتظار
٢. غرفة للعناية بالبشرة تحتوي على مغسلة .
٣. مرفق صحي متكامل .

د. أن تتوفر في المركز التجهيزات واللوازم التالية :-

١. لمبة لفحص البشرة /مكبر
٢. جهاز تعقيم أدوات العناية بالبشرة
٣. جهاز تبخير (STEAMER)
٤. جهاز تنظيف الدهون عن سطح الجلد (Vacuum Suction)
٥. كرسي خاص للعناية بالبشرة ذو مسند متحرك يمكن تحويله واستعماله كسريز عند الحاجة.
٦. أن تتوفر فيه الشروط الصحية العامة من حيث التهوية والإضاءة والتدفئة.

المادة (٣) الوثائق المطلوبة لمنح الترخيص :-

- أ. ترخيص مزاولة المهنة للفني المسؤول.
 - ب. مخطط موقع تنظيمي من مساح مرخص يبين مساحة المركز.
 - ج. عقد إيجار للمساحة المنوي اشغالها كمركز.
 - د. كتاب طلب تسجيل من وزارة الصناعة والتجارة
 - هـ. وصل رسوم ترخيص بقيمة (٥٠) ديناراً صادر عن وزارة الصحة
- المادة (٤) لا يجوز المباشرة بالعمل إلا بعد إجراء الكشف النهائي على المركز وإبراز السجل التجاري.

وزير الصحة

الدكتور وليد المعاني

تعليمات ترخيص ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر
الصادرة بموجب المادة (١٣) من نظام ممارسة
مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر
رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠١

المادة (١) تسمى هذه التعليمات تعليمات ترخيص ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت المعاني المخصصة لها أدناه :-

الوزير:- وزير الصحة
الوزارة:- وزارة الصحة
اللجنة الفاحصة :- اللجنة المشكلة بقرار الوزير لإجراء الامتحان

المادة (٣) يشترط لمنح ترخيص مزاولة المهنة ما يلي :-

أ. التقدم بطلب على النموذج المعد لهذه الغاية مرفقاً به ما يلي :-

١. بطاقة الأحوال المدنية الأردنية
٢. شهادة عدم محكومية .
٣. الوثائق التي تثبت الحصول على المؤهل العلمي المنصوص عليه في النظام.
٤. شهادات الخبرة المنصوص عليها في النظام .

ب. اجتياز الامتحان المقرر بنجاح.

المادة (٤) أ. الترتيبات المتعلقة بالامتحان:-
١. يتم إجراء الامتحان مرتين في السنة مرة في شهر شباط ومرة في شهر تموز من كل عام.
٢. يجري الامتحان في قسم الأمراض الجلدية في مستشفى البشير.
٣. يعلن عن موعد الامتحان لكل دوره قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاده .

مكتبة الأصل

٤. علامة الاجتياز في الامتحان (٦٠%) ويتم تقديم الامتحان بشكل شفوي.
٥. يجب تقديم كافة المتطلبات والوثائق اللازمة لمنح تصريح مزاولة المهنة قبل موعد الامتحان بأسبوع على الأقل لقسم ترخيص المهن الطبية في الوزارة.

ب / ١. تشكل لجنة تسمى اللجنة الفاحصة بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة ترخيص مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر لكل دوره على ان تضم فئسي عضويتها :

- رئيس اختصاص الامراض الجلدية في وزارة الصحة
- اختصاصي امراض جلدية من القطاع الخاص بسميه نقيب الاطباء
- اختصاصي تجميل

٢. ترفع اللجنة الفاحصة نتائج الامتحان الى لجنة ترخيص مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر ليتم تصديقها من معالي الوزير .

ج / المنهاج المحدد للامتحان :-

١. تركيب الجلد ومعرفة طبقاته تشريحيا ونسجيا في الحالة الطبيعية للجلد ومعرفة ملحقاته من الغدد الدهنية والغدد العرقية .
٢. انواع البشرة.
٣. مكونات الشعر.
٤. التطهير والتعقيم بأنواعه.
٥. الامراض الجلدية الشائعة لبشرة الوجه مثل :-

- ** حب الشباب بأنواعه
- ** التصبغ (Hyper pigmentation)
- ** الاكزيما، البهاق، الصدفية، الطفح الشمسي.
- ** التهابات التحسس الناتجة عن استعمال مستحضرات التجميل.
- ** الامراض الجلدية المعدية وكيفية التعرف عليها (البكتيريـة والفيروسية والفطريات المعدية).
- ** تأثير الهرمونات على نمو الشعر.
- ** مخونات الاشعة الشمسية وتأثيراتها على الجلد
- ** واقية الشمس (Sun Screen).

- ** المستحضرات الرئيسية المستخدمة في التجميل فيما يخص :-
- ** أنواعها :-
- (Cream , Emulsion , Suspension , Ointment , Gel)

- ** طرق استعمالها
- ** الآثار الجانبية لهذه المستحضرات على البشرة

لمادة (٥) يعطى من الامتحان كل من حصل على المؤهل العلمي الوارد في النظام قبل عام (١٩٨٥) .

لمادة (٦) يصرف مبلغ (١٥٠) ديناراً لأعضاء لجنة الامتحان بواقع خمسين ديناراً لكل عضو عن كل دوره.

لمادة (٧) تلغى تعليمات ممارسة مهنة العناية بالبشرة وإزالة الشعر المنشورة في العدد رقم (٤٥٦٠) تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٥ من الجريدة الرسمية.

وزير الصحة
الدكتور وليد المعاني

مكتبة
الأصل

قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢

قرار إرشادات تعليمات هامش الملاءة

استناداً لأحكام المادة (٩) من تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠٢ تعليمات هامش الملاءة الصادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩، أقرر ما يلي:-

أولاً: الملحق رقم (٢) رأس المال المتوفر

يتكون رأس المال المتوفر من مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي وفقاً للبنود الواردة في الملحق رقم (٢) المرفق بالتعليمات مع مراعاة ما يلي:-

أ- يمثل بند النقص في المخصصات والمخصصات الفنية ما يلي:-

- انخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الذي ترصده الشركة عن ما ورد في تقرير مدقق الحسابات، أو ما نتج عن عمليات الزيارات الميدانية للهيئة.
- انخفاض المخصصات الفنية التي ترصدها الشركة عن ما ورد في تقرير الاكتواري، أو ما نتج عن عمليات الزيارات الميدانية للهيئة.

ب- يشترط أن تكون القروض المساندة غير مضمونة برهن أي من موجودات الشركة وأن يكون تاريخ استحقاق أول قسط منها بعد خمس سنوات أو أكثر من تاريخ الحصول على هذه القروض لكي تعتبر ضمن رأس المال الإضافي، وتعدى أوزان مرجحة حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها كما هو مبين في الملحق رقم (٢).

ثانياً: الملحق رقم (٣) رأس المال المطلوب لمقابل مخاطر الموجودات

ينبغي رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الموجودات الخسارة المحتملة الناتجة عن تضرر موجودات الشركة (Asset Default) وأي آثار سلبية على إيرادات الشركة المرتبطة بذلك.

لتحديد رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الموجودات يتم اعتماد أوزان محددة تطبق على الرصيد الدفئري لموجودات الشركة، وتختلف هذه الأوزان باختلاف درجة المخاطر في بنود الموجودات، مع مراعاة ما يلي:-

- أ- يحسب رصيد صافي الذمم المدينة الواردة في الملحق (٣) بعد طرح ما يلي:-
 - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
 - كامل قيمة ذمم الحكومة الأردنية أو المكفولة منها.
 - (٥٠٪) من قيمة الذمم المدينة المكفولة من البنوك.

ب- يستثنى من رصيد صافي الذمم المدينة الأقساط المستحقة والمؤجلة لأعمال التأمين على الحياة والمحتسبة اكتواريًا لغايات تحديد المخصص الحسابي شريطة أن تتضمن شهادة الاكتواري حول كفاية المخصص الحسابي قيمة هذه الأقساط المستحقة والمؤجلة.

ج- يحسب رصيد الذمم المدينة لمعيدي التأمين وحصص معيدي التأمين من المخصصات الفنية للمعيدين المحليين والمعيدين الخارجيين ضمن المجموعة الأولى. ولغايات تصنيف المعيدين الخارجيين يعتمد التصنيف الوارد في الجدول أدناه الصادر عن كل من:-

- Standard & Poor's
- Moody's
- AM Best

مكتبة
الأصل

Standard & Poor's		Moody's		AM Best	
المجموعة الأولى					
AAA	Extremely Strong	Aaa	Exceptional	A++ & A+	Superior
AA	Very Strong	Aa	Excellent	A & A-	Excellent
المجموعة الثانية					
A	Strong	A	Good	B++ & B+	Very Good
BBB	Good	Baa	Adequate	B & B-	Fair
المجموعة الثالثة					
BB	Marginal	Ba	Questionable	C++ & C+	Marginal
B	Weak / Vulnerable	B	Poor	C & C-	Weak
المجموعة الرابعة					
Less than that or not rated					

هذا ويعتمد التصنيف الأعلى في حال اختلاف تصنيف المعبدين الخارجيين من قبل جهات التصنيف المذكورة أعلاه.

د- لغايات تصنيف البنوك والسندات وأسناد القرض يعتمد التصنيف الوارد في الجدول أدناه للمجموعة الأولى:-

- Standard & Poor's
- Moody's
- Fitch Ibsa

البنوك	السندات وأسناد القرض*	
Standard & Poor's	A	A
Moody's	A	A
Fitch Ibsa	B	B

* يعتمد التصنيف الائتماني للسندات أو أسناد القرض أو الجهة المصدرة أو الضامنة لها.

هذا وتعتبر البنوك والسندات وأسناد القرض من ضمن المجموعة الثانية إذا كان التصنيف أقل من ما ورد أعلاه.

هـ- تصنف الاستثمارات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

و- يراعى عند احتساب مخاطر الموجودات الفصل بين الموجودات العقارية المخصصة لاستخدام الشركة وبين الاستثمارات العقارية.

ملاحظات عامة للملحق رقم (٣):-

١- في حال عدم معرفة تاريخ استحقاق أي من السندات أو أسناد القرض تعتبر من السندات والأسناد التي تستحق بعد أكثر من سنة، وفي حال عدم معرفة تصنيف السندات وأسناد القرض أو تصنيف الجهة المصدرة أو الضامنة للسندات تعتبر السندات والأسناد ضمن المجموعة الثانية.

٢- تدرج القيمة الدفترية لجميع البنود الواردة في الملحق رقم (٣) كما وردت في البيانات المالية المقدمة وفقاً لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٣- تدرج تفاصيل قيمة الكفالات أو الضمانات الحكومية والكفالات البنكية الضامنة للدمم المدينة تحت بند إيضاحات ملحق رقم (٣).

مكتبة الأصل

ثالثاً: الملحق رقم (٤) رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الإكتتابية

يعكس رأس المال المطلوب مقابل الالتزامات الإكتتابية للمخاطر التي تواجهها الشركة نتيجة عدم كفاية المخصصات الفنية لمواجهة الالتزامات الإكتتابية لإجازات التأمين بحيث تغطي عدم كفاية كل مما يلي:-

- مخصص الادعاءات (المبلغ تحت التسوية وغير المبلغ).
- مخصص الأقساط غير المكتسبة.

أ- بحسب صافي مخصص الادعاءات (المبلغ تحت التسوية وغير المبلغ) ومخصص الأقساط غير المكتسبة بعد استبعاد حصة معيدي التأمين.

ب- بحسب رأس المال المطلوب مقابل مخصص الادعاءات (المبلغ تحت التسوية وغير مبلغ) باعتماد الأوزان الواردة في الملحق رقم (٤) لإجازات التأمين مضروبة في صافي مخصص الادعاءات (المبلغ تحت التسوية وغير مبلغ).

ج- بحسب رأس المال المطلوب مقابل الأقساط غير المكتسبة باعتماد وزن (٨٪) لجميع الإجازات على المبلغ الأعلى ما بين (٥٠٪ من صافي الأقساط المكتسبة خلال الـ (١٢) شهر الأخيرة) و (صافي مخصص الأقساط غير المكتسبة).

رابعاً: الملحق رقم (٥) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين

تنشأ مخاطر إعادة التأمين من مخاطر الائتمان والمخاطر الاكتوارية، بحيث ترتبط مخاطر الائتمان باحتمالية عدم وفاء معيد التأمين لالتزاماته تجاه الشركة. أما المخاطر الاكتوارية فتنتج عن احتمال عدم كفاية حصة معيد التأمين من المخصصات الفنية لمواجهة الالتزامات المستقبلية.

يتلقى الملحق رقم (٥) بمعيدي التأمين لإجازات التأمينات العامة فقط والمصنفين ضمن المجموعتين الثانية والثالثة والرابعة كما يلي:-

أ- المجموعة الثانية بفرض وزن (٣٠٪) على مجموع المبالغ لاحتساب رأس المال المطلوب.

ب- المجموعة الثالثة بفرض وزن (٥٠٪) على مجموع المبالغ.

ج- المجموعة الرابعة بفرض وزن (١٠٠٪) على مجموع المبالغ.

د- بحسب رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين من مجموع رأس المال المطلوب للبنود (أ) و (ب) و (ج) أعلاه ووفقاً للملحق رقم (٥)، على أن تؤخذ القيمة الموجبة فقط لرأس المال المطلوب.

ولهذه الغاية يعتمد التصنيف كما هو موضح في بند (ج) في ثانياً أعلاه.

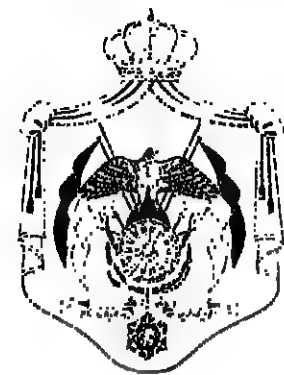
خامساً: الملحق رقم (٦) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة

يعكس رأس المال المطلوب مقابل مخاطر تأمين الحياة للمخاطر التي تواجهها الشركة نتيجة عدم كفاية المخصص الحسابي، وبحسب رأس المال المطلوب باعتماد الأوزان الواردة في الملحق رقم (٦) مضروبة في كل من المخصص الحسابي وإجمالي المبالغ المؤمنة مفصلة للوثائق الفردية والجماعية.

يتم طرح القروض الممنوحة لحملة وثائق الحياة من المخصص الحسابي في حال كون القرض الممنوح يمثل بحد أقصى (١٠٠٪) من قيمة وثيقة الحياة. يعمل بأحكام هذا القرار اعتباراً من تاريخه وينشر في الجريدة الرسمية.

د. باسل الهنداوي
مدير عام هيئة التأمين

مكتبة الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٧٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٦٤٠٢	- وكالات الـوزراء
٦٤٠٢	- الأوسمة
٦٤٠٢	- التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون
٦٤٠٣	- الموظفين
٦٤٠٦	- الجنسية الأردنية
٦٤٠٧	- الاستدراك
٦٤٠٨	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٦٤٥٣	- الملك العربي الأردني
٦٤٥٤	- المواصفات القياسية
٦٤٥٥	- الاعلاات
٦٤٦٩	- المطالبات

هكذا من الأصل

وكالات الوزراء

أ- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري أعمال وزارة التخطيط بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط في مدريد بمهمة رسمية خلال الفترة من ١١ - ٢٠٠٢/١١/١٣.

ب- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد حمدان وزير التعليم العالي والبحث العلمي أعمال وزارة التربية والتعليم بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم في نيجيريا بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٨ - ٢٠٠٢/١١/٢١.

ج- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان أعمال وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في إيطاليا بمهمة رسمية.

د- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم أعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمد حمدان وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مونتريال بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٥ - ٢٠٠٢/١١/٢٩.

الأوسمة

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على منح سعادة السيد الحبيب كعاشي سفير الجمهورية التونسية لدى البلاط الملكي الهاشمي وسام الاستقلال من الدرجة الأولى، وذلك بمناسبة انتهاء مهامه.

التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريون

١. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٧٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين سعادة السفير من ملاك وزارة الخارجية السيد عبداللطيف البواب سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية بلغاريا.

مكتبة من الأصل

- ٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ المتضمن الموافقة بالاستناد لأحكام المادتين (٧، ٣) من نظام القتل الفخريين رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٥ على ما يلي:-
- ١ - فتح قنصلية للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة دبلن/ أيرلندا وتعيين السيد Joe Geoghegan قنصلاً فخرياً للمملكة فيها.
- ٢ - فتح قنصلية للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة دورن بيرن/ النمسا وتعيين الدكتور مانفرد روتزول قنصلاً للمملكة فيها.
- ٣ - فتح قنصلية للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة ريكافيك/ أيسلندا وتعيين السيد سمير أمين الحسن قنصلاً فخرياً للمملكة فيها.

* * * * *

الموظفون

- ١ - تشكيلات/ تقاعد:-
- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٦٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة المستشار من ملك رئاسة الوزراء السيد "محمد نور" عبدالمجيد الشريدة بوظيفة أمين سر مجلس الوزراء بدرجة وراتبه الحاليين اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/٢٩.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على ترقيع عطوفة السيد رجب حسن السلطان النعيرات من ملك الديوان الملكي الهاشمي إلى السنة الثانية من الدرجة الخاصة/ الفئة الأولى اعتباراً من ٢٠٠٢/١٢/١.
- ج - ١ - قرر مجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ الموافقة على إحالة عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية الدكتور زهير عبدالكريم الكايد على التقاعد بناء على طلبه اعتباراً من ٢٠٠٢/١٢/٣١.
- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما:-
- وزارة التربية والتعليم
- السيد رياض رشاد محمد الحاج مسعود ٢٠٠٢/١١/٢٦
- وزارة التنمية الاجتماعية
- السيدة دنيا كامل خميس جبر ٢٠٠٢/١٢/١٦

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة لسمائهم تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء كل منهم:-

وزارة المالية/ ضريبة الدخل
السيد سهيل فوزان راجح المفلح ٢٠٠٢/١١/١٨

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
السيد محمد عبدالله حسين العبدلات ٢٠٠٢/١/١

وزارة الصحة
السيدة فريال ابراهيم حنا قبيعين ٢٠٠٢/١/١

- ٤ - استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير الصحة المتعلق بقراراته ذات الأرقام (٢٤٣٣، ٢٥٧٨، ٢٧١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢، ٢٠٠٢/١٠/٢٢، ٢٠٠٢/١٠/٢٢ المتضمنة الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة اسمائهم تالياً من ملك وزارة الصحة على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل واحد منهم:-

السيد سوسن جمعه ذياب التركمان ٢٠٠٢/١٠/١٥
السيد حسام محمد عبدالرحمن حشمة ٢٠٠٢/١٠/١٦
السيد حسين محمد توفيق المفلح الزعبي ٢٠٠٢/١٠/٣٠
السيد حسين احمد مصلح الحسين ٢٠٠٢/١١/١
السيد حليمه ابراهيم صالح الكيلاني ٢٠٠٢/١١/١

وبناء على تنسيب معاليه اعاد مجلس الوزراء النظر بقرارته المشار اليها اعلاه وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على ما يلي:-

- ١ - سحب اسماء المذكورين تالياً من قراراته رقم (٢٥٧٨، ٢٤٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ و٢٠٠٢/١٠/٨ و٢٠٠٢/١٠/٢٤ وابقاؤهم على رأس عملهم لعدم اكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

- السيد سوسن جمعه ذياب التركمان
- السيد حسام محمد عبدالرحمن حشمة
- السيد حسين محمد توفيق المفلح الزعبي
- السيد حسين احمد مصلح الحسين

- ٢ - تعديل تاريخ إحالة السيد حليمه ابراهيم صالح الكيلاني على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١ بدلاً من ٢٠٠٢/١١/١.

مكتبة من الأصل

٥ - استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير التربية والتعليم المتعلق بقراراته ذات الأرقام (١٦٤٠، ١٩٩١، ٢٢٣٨، ٢٤٣٣، ٢٤٦٤) بتاريخ ٢٥/٧/٨، و٢٤/٩/٢٠٢/١٠/١ المتضمنة للموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسمائهم تالياً من ملك وزارة التربية والتعليم على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

السيد سوني صالح محمد ربحان	٢٠٠٢/١١/١٠
السيد كايد سليمان غنيم القرعان	٢٠٠٢/١٠/١٦
السيدة ماجدة محمود سالم أبو حماد	٢٠٠٢/١٠/١٦
السيد محمد أحمد إبراهيم العساف	٢٠٠٢/١١/٢٣
السيدة رنا أحمد مصطفى الزعبي	٢٠٠٢/١٠/٣٠
السيدة حليلة عبدالرحمن بدر زيادة	٢٠٠٢/١١/١٥
السيدة ليلى توفيق مصطفى أبو صلاح	٢٠٠٢/١١/١
السيدة نظمية فتح الله أحمد القيسي	٢٠٠٢/١١/١
السيدة مشيرة عادل أحمد صافي	٢٠٠٢/١١/١٠

وبناءً على تنسيب معاليه إعاد مجلس الوزراء النظر بقراراته المشار إليها أعلاه، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على ما يلي:-

١ - سحب أسماء المذكورين تالياً من قراراته المشار إليها أعلاه وإبقاؤهم على رأس عملهم لعدم اكتمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

السيد سوني صالح محمد ربحان
السيد كايد سليمان غنيم القرعان
السيدة ماجدة محمود سالم أبو حماد
السيد محمد أحمد إبراهيم العساف
السيدة رنا أحمد مصطفى الزعبي
السيدة حليلة عبدالرحمن بدر زيادة
السيدة مشيرة عادل أحمد صافي

٢ - تعديل تاريخ إحالة كل من السيدتين ليلى توفيق مصطفى أبو صلاح، ونظمية فتح الله أحمد القيسي على التقاعد ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/٩ بدلاً من ٢٠٠٢/١١/١.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ الموافقة على إحالة الموظفة من ملك وزارة التنمية الاجتماعية السيدة ناديا خليل عبدالله عباد على التقاعد بناءً على طلبها اعتباراً من ٢٠٠٢/١٢/٣.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ الموافقة على إحالة الموظف من ملك مؤسسة التدريب المهني السيد مشهور حافظ صالح وظروط على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٣/١/١.

٨ - بناءً على تنسيب معالي وزير النقل وحيث تبين بأن الموظف من ملك سلطة الطيران المدني السيد عطا الله محمد رويحي الهروط لم يكمل بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١ المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد إعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (١٤٥١) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ المتضمن للموافقة على إحالة المذكور على التقاعد بناءً على طلبه اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ الموافقة على سحب اسم المذكور من قراره المشار إليه أعلاه وإبقاؤه على رأس عمله.

٥ - استنداع
بناءً على تنسيب معالي وزير الداخلية إعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٦٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٥ المتضمن للموافقة على إحالة الموظف من ملك وزارة الداخلية السيد طلال صيتان مجرم الماضي على الاستداع اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/٢٠ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على تعديل تاريخ إحالة المذكور على الاستداع ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/٩ بدلاً من ٢٠٠٢/١٠/٢٠ وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

٥ - تمديد خدمات
١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسمائهم تالياً من ملك وزارة التربية والتعليم للفترة المبينة إزاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

السيد عبدالقادر سعيد علي البار	من ٢٠٠٣/١/٢٠ ولغاية ٢٠٠٣/١/١
السيد عيسى نمر العبد ياسين	من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٣/١/٢٧
السيدة سهام فايز نايف فريج	من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٣/١/١٧
السيد سعيد حسن موسى دلكي	من ٢٠٠٣/١/١ ولغاية ٢٠٠٣/١/١٦

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملك وزارة الطاقة والثروة المعدنية المهندس السيد حسام توفيق الطاهر لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٣/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

الجنسية الأردنية

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ تاريخ المتضمن للموافقة على منح المذكورين تالياً للجنسية الأردنية:-

١. المواطن الفلسطيني السيد رزيق إبراهيم يوسف رزيق
 ٢. المواطن الفلسطيني السيد محمد إبراهيم يوسف رزيق
- وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٣) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

ب - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المذكورين تالياً للجنسية الأردنية:-

١. المواطنة الفلسطينية السيدة فائقة طاهر يوسف نسيبه
٢. المواطنة الفلسطينية السيدة ميساء رفقي حسين حداده

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد عمر سمير صبري مرقسه وذلك لرجوعه بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

مكزن من الأصل

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج و ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على إستملاك وحيازة ما مساحته دونم واحد (٨٦٥م) من قطعة الأرض رقم (٣) من الحوض رقم (٨) من أراضي كفرخل الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٧٢١) والدستور عدد (١٢٦٥١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم بلر ماء حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على إستملاك ما مساحته (١٨) دونم و(٤١ر٠٤م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٤٣) وما مساحته (٦) دونمات و(٣٦م و ٢٦٥م) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٧٢) وجميعها من أراضي الطليحة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٦٤٥) والاسواق عدد (٢٧٦٢) تاريخ ٢٠٠٢/٨/١١ وتلويبه الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٦٥٩) والرأي عدد (١١٧٢٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الأشغال العامة والسكان لغايات طريق الحسا/ الطريق الصحراوي مشروعا للنفذ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والاملاك في لائحة عمان الكبرى رقم (٤٥٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ المتضمن حيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٤) من الحوض رقم (٣٣) حي رقم (٣٠) المهاجرين الغربي المستملكة سابقاً مع ما عليها من منشآت وكما هي محددة بالمخطط رقم (١٥/٢٩٨٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٧ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٧٣٣) والعرب اليوم عدد (١٩٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٨ حيازة فورية لأغراض إمارة عمان الكبرى مشروعا للنفذ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الإستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على إستملاك وحيازة ما مساحته (٣٠٨م) من قطعة الأرض رقم (٤٧) من الحوض رقم (٦٢) من أراضي سوف الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٦٧٢) والرأي عدد (١١٧٤٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات خط صرف صحي، حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأثبت أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ بالاستناد لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على ضم كامل قطع الأراضي نوات الأرقام (١٦، ١٨، ١٤، ٦) من الحوض رقم (٧٠) عوش من أراضي الرمثا الى حدود بلدية الرمثا الجديدة/ محافظة اربد.

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الدكتور عبدالرزاق طيبشات

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٤٨) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٤ الموافقة على مخطط إلغاء شارع مع إحداث نهاية مظقة ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (٢٠) من أراضي الشهابية ، وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبه الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٢٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣ الموافقة على مخطط تخفيض منحنى ضمن القطعة رقم (٥٣) حوض رقم (٢) من أراضي العال وذلك في بلدة حسيان الجديدة / لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢١ ووضع موضع التنفيذ .

يعن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠٥٥ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامة الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم ٧٠١ حوض رقم (٧) من أراضي غنية وذلك في بلدة المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤ ووضع موضع التنفيذ .

مكتبة الأرض

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦/١٠٥٥ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٠ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٤ متر بالقطع (٤٥، ٤٦) حوض رقم (٦) من أراضي عتبه وذلك في بلدة المزار الجديدة لواء المزار الشمالي وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في لواء المزار الشمالي ومكاتب بلدية المزار الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة المزار الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٥٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٠ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨، ٩) في منطقة عين المعمرية /م حصاصه وذلك في بلدة عين ارحاب الجديدة /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٦٠ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٠ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطعة رقم (٦) حوض رقم (٤) من أراضي الباعج وذلك في بلدة الأمير الحسين بن عبدالله لواء البلدية الشمالية الغربية وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في لواء البادية الشمالية الغربية ومكاتب بلدية الأمير الحسين بن عبدالله وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الأمير الحسين بن عبدالله خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠٨٠ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء طريق وأحداث أخرى ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٠، ٣٥) حوض رقم (٢٢) من أراضي الرفيد وذلك في بلدة الكفارات /لواء بني كنانة، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٧٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء الشارع الموازي الشارع الأشغال وعدم الموافقة على إلغاء الشارع الآخر ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي أبو الزيدان وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة /لواء الهاشمية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٧٧ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٥، ٦٠) حوض رقم (٥) من أراضي بيت يافا وذلك في بلدة غرب اربد لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة اربد ومكاتب بلدية غرب اربد وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة غرب اربد خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٣، ٧٠٢) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣، ٥) من أراضي الخريبه وذلك في بلدة اليرموك الجديدة /لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٨١ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي النجمة وذلك في بلدة اربد الكبرى /لواء قصبة اربد، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ ووضعه موضع تنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٩٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من شارع إلى سكن الخض للقطعة رقم (١٩) حوض رقم (٨) ومن تجاري معارض إلى حرفي للقطع ذات الأرقام (١٥٠، ١٥١، ٢١، ٥٣، ١٥٩، ١٦٠) حوض رقم (٨) والقطع ذات الأرقام (٥٣، ٢٤١، ٦٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥) حوض رقم (٩) والقطع ذات الأرقام (١٠٧، ٥٣، ٢١) حوض رقم (٨) والقطعة رقم (٢٤١) حوض رقم (٩) من أراضي سحاب في بلدة سحاب / لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/١٠٩٦ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) ببيد العس وذلك في بلدة سحاب / لواء سحاب، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠٩٨ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن ريفي وسكن (ب) وأحداث شوارع ضمن الأحواض ذات الأرقام (١، ٢، ٦) من أراضي الهلالية وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٠٩٨ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (٧) من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا، وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٩٨) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط أحداث شوارع ضمن الأحواض ذات الأرقام (٦، ٥) من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٠٩٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بالأحواض ذات الأرقام (٧، ١٠، ١١)، وذلك في بلدة ببيد الجديدة / لواء قصبة الزرقاء، وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية، ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٠٦ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذات الأرقام (٥٢، ١٠١) ضمن الأحواض ذات الأرقام (٦١، ٥٩) من أراضي الصريح وذلك في بلدة أريد الكبرى / لواء قصبة أريد، وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١١٠٦ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل أحكام التجاري الطولي من ٦ متر إلى ٣ متر بدون القواس ضمن الأحواض ذات الأرقام (١٥، ١٦، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩) من أراضي حوارة وذلك في بلدة أريد الكبرى / لواء قصبة أريد، وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١٠٧) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذات الأرقام (٥٥، ٣٢٩، ٣٣٠) حوض رقم (٣) من أراضي كفرنجة وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة / لواء كفرنجة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١٠٨) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٦ متر ضمن القطع ذات الأرقام (١٠٠، ١٠١، ١٢٣، ٣٦) حوض رقم (٢) من أراضي باعون، وذلك في بلدة العيون / لواء قصبة عجلون، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلاء للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة عجلون ومكاتب بلدية العيون ولتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة العيون خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مكاتب من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١١١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على مخطط إلغاء شارع مع إحداث نهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٦، ١٥) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣٧، ٣٤) من أراضي بشرى، وذلك في بلدة أربد الكبرى / لواء قصبة أربد، وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١١١١ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٤٦، ٥٩، ٨٢، ٨٦، ٩٨) ضمن الحوض رقم (٥٢) من أراضي النعيمة وذلك في بلدة أربد الكبرى / لواء قصبة أربد، وحسب المخطط رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١١ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١١١٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (٣٨) حوض رقم (٢٤) من أراضي الرمثا، وذلك في بلدة الرمثا الجديدة / لواء الرمثا، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة الولائية في لواء الرمثا ومكاتب بلدية الرمثا الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الرمثا الجديدة خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١١٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢٤، ٢٦) من أراضي زملة العليا / لواء الموقر تصديقاً موقفاً.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٢٢ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط إحداث شارع وإلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٥، ١١، ٢٩، ٣٧) حوض رقم (١٥) من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي إلى "ج" وأخضر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦٤، ٦٠) من أراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١١٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط توسعة شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦٥، ٦١) من أراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦/١١٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٧٥، ٧٧٦) حوض رقم (٦٧) للبلد من أراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩/١١٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري مركزي إلى سكن (أ) وتجاري طولي ضمن الحوض رقم (٤٤) وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/١١٣٠) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وأحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥) الحدادة والحوض رقم (٨) عصفور من أراضي عيرا وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ ووضعه موضع التنفيذ.

مكتبة الأصول

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٣٢ تاريخ ٥/١١/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (١١) الرمل الغربي وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ١٩/١١/٢٠٠٢ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٦٥ تاريخ ١٧/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي كفرنجة وذلك في بلدة كفرنجة الجديدة /لواء كفرنجة.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٦٧ تاريخ ١٧/١١/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط أحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة النسيم /لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢/١٢/٢٠٠٢ ووضع موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٧٣ تاريخ ١٧/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة سحاب /لواء سحاب .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١١٧٦ تاريخ ١٩/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من معارض تجارية إلى تجاري بأحكام خاصة ضمن القطعة رقم (٣٢٩) حوض رقم (٩) من أراضي صاهوط وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة /لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٨٧ تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع وإحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٩٦) وذلك في بلدة السلط الكبرى /لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٨٨ تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط إلغاء الارتداد الجانبي ضمن القطع نوات الأرقام (٢٢٥،٢٣١) حوض رقم (١٣) وذلك في بلدة الفحيص /لواء ماحص والفحيص .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٨٩ تاريخ ٢١/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ١٠ متر ضمن القطع نوات الأرقام (٨، ٩) حوض رقم (٧) من أراضي ايدون وذلك في بلدة اريد الكبرى /لواء قصبة اريد.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٩٩ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط أحداث تجاري ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي منطقة الجديدة وذلك في بلدة الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٩٧ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تغيير الأحكام من تجاري محلي إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٥) متر ضمن القطعة رقم (٥٢٢) حوض رقم (٦) الدبة وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي المسير .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٩٩ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع وأحداث آخر ضمن الحوض رقم (٧) من أراضي منطقة الجديدة وذلك في بلدة الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١١٩٩ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من طريق ضمن الحوض رقم (٣) منطقة الجديدة وذلك في بلدة الكرك الكبرى /لواء قصبة الكرك .

مكتبة من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/١١٩٩ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط أحداث قناة لتصريف مياه الأمطار بعرض ٢٠ م ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي الشهابية وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧/١١٩٩ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن ريفي ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي منطقة زيد بن حارثة وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٢٠٢ تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" إلى سكن "د" ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (٩) من أراضي غرناطه والعريش وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٢٠٩ تاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" إلى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٧٣، ٥٧٥) حوض رقم (٥) ربوع العدس وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢١٢) تاريخ ١/١٢/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) إلى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٤١) حوض رقم (١) في منطقة المشارع وذلك في بلدة طبقة فحل / لواء الاغوار الشمالية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٢٢١ تاريخ ١/١٢/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تغيير أحكام من سكن شعبي إلى متصل بأحكام خاصة ضمن الحي رقم (١) حوض رقم (٣) من أراضي راجب وذلك في بلدة كفرنجه الجديدة / لواء كفرنجه

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٢٢٤) تاريخ ٣/١٢/٢٠٠٢، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ٢٠ متر إلى ١٤ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٥، ١٦) من أراضي المفرق، وذلك في بلدة المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٢٢٩ تاريخ ٣/١٢/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط أحداث شوارع من أراضي صالحية النعيم من في بلدة الرويشد الجديدة / لواء الرويشد تصديقاً مؤقتاً.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٢٣٦) تاريخ ٣/١٢/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط تعديل طريق وعدم الموافقة على التخفيض ضمن الحوض رقم (٤٣) البحيرة من أراضي السلط، وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط، وحسب المخطط التعديلي رقم (٤١) تاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٢ ووضع موضع التلبيذ، واعتبار الإعلان المستند لقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم ٥/١١٣٠ تاريخ ٥/١١/٢٠٠٢، لاغياً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٠٠ تاريخ ٦/١٠/٢٠٠٢، الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١١) من أراضي كفر خل وذلك في بلدة النسيم / لواء قصبة جرش، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٢ ووضع موضع تنفيذ.

مكتبة
من
الأصل

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة

المهندس حسني أبو غيدا

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٦١ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ، الموافقة على مخطط أحداث شوارع وطريق سعة (٦) متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٤) من أراضي أم قصير وذلك في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة، وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٢٠ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣ ، عدم الموافقة على مخطط إلغاء جزء من شارع ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي مغاير منها وذلك في بلدة لواء الموقر / لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٢٧ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن زراعي إلى سكن ريفي (الرقم ٢) دونم ضمن الحوض رقم (١٢) وذلك في بلدة ماحص لواء ماحص والفحيص وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة الولائية في لواء ماحص والفحيص ومكاتب بلدية ماحص وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة ماحص خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٠٣٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٥ ، الموافقة على مخطط تعديل نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (٤) البتراوي وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٣ ووضعه موضع تنفيذ، واعتبار ما جاء بطي كتابي رقم ز/٢٤٨٣٠/٩/١١ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٧ لاغياً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٦١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٠ ، الموافقة على مخطط تعديلات شوارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٣، ٣٤، ٣٥) حوض رقم (٢١) الفرذخ وذلك في بلدة أول الجديدة / لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٠٧٧ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ الموافقة على مخطط تخفيض منحنيات ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٣، ٧١٢) ضمن الحوض رقم (١٣) من أراضي كفر يوبا وذلك في بلدة غرب أريد / لواء قصبة أريد وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٠٨٧) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ الموافقة على مخطط التعديلات التنظيمية ضمن الحوض رقم (٣) الحنو الشمالي من أراضي رجم الشامي الغربي ، وذلك في بلدة الموقر / لواء الموقر ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١١ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١١١٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ الموافقة على مخطط أحداث شارع سعة (١٠) متر وطريق سعة (٦) متر ضمن الحوض رقم (٣) من أراضي القسطل ، وذلك في بلدة الجيزة / لواء الجيزة ، تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٣، ١٣) من أراضي لمر ، وذلك في بلدة الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك ، وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ، ووضعه موضع التنفيذ .

مكشوف من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٠٥١) تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢ الموافقة على مخطط إحداث شوارع وطريق ضمن القطع ذوات الأرقام (١٤، ١٦) حوض رقم (٩) من أراضي منطقة روضة بسمه / حي الزهور ، وذلك في بلدة أم الجمال الجديدة / لواء البادية الشمالية ، تصديقاً مؤقّتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٠٥٥ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢ ، الموافقة على مخطط إلغاء طريق ولحداث آخر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٣، ٧١٥) حوض رقم (٦) من أراضي جحفية وذلك في بلدة المزار الشمالي / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٠٥٥ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢ ، الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (١٧٨، ٤٧٥، ٧٣٧، ٥٧٩) حوض رقم (٧) من أراضي عنبة وذلك في بلدة المزار الشمالي / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/١٠٥٥) تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢ الموافقة على مخطط إلغاء طرق وشوارع وتعديل مسار آخر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ٣) من أراضي زوبيا ، وذلك في بلدة المزار الجديدة / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٠٥٨ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٢ ، الموافقة على مخطط إحداث طرق ضمن الحوض رقم (١٩) من أراضي ماعين وذلك في بلدة مادبا الكبرى / لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ ، الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٨) البصة من أراضي علان وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧/١١٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ ، الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" إلى حرفي ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥٩، ٦٢) من أراضي السلط وذلك في بلدة السلط الكبرى / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ ووضعه موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١١٣١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠، ١١) وذلك في بلدة الفحيص / لواء ماحص والفحيص، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١١٧٧/١١ تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٩ ، عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن الحوض رقم (٩) من أراضي سيحان وذلك في بلدة العارضة الجديدة / لواء قصبة السلط .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١١٨٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ الموافقة على مخطط إلغاء شارع واعتماد طريق ضمن الحوض رقم (٢) اسعيدا من أراضي منطقة السفينة ، وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/١١٨٦ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ ، عدم الموافقة على مخطط إلغاء الارتداد الأمامي لتجاري ضمن القطع نوات الأرقام (١٢٦، ١٢٧، ١٣٣) حوض رقم (٧) الودي الغربي وذلك في بلدة الهاشمية الجديدة / لواء الهاشمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١١٨٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع نوات الأرقام (٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧) حوض رقم (١٢) من أراضي النعيمة وذلك في بلدة اربد الكبرى / لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٩٣ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن "د" مع أحداث طريق طريق سعة ٨م ضمن القطع نوات الأرقام (٣، ٢٧، ٢٨) ضمن الأحواض نوات الأرقام (١٠، ٨) من أراضي عين جتا وذلك في بلدة عجلون الكبرى / لواء قصبة عجلون

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٢٠٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري محلي وساحات إلى تجاري طولي بأحكام خاصة ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي صافوط ، وذلك في بلدة عين الباشا الجديدة / لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٢ الموافقة على مخطط لإحداث شوارع وطرق بالأحواض نوات الأرقام (٨، ٩، ١١) من أراضي الزميله ، وذلك في بلدة الجيزة / لواء الجيزة ، تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١١١٥ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على مخطط لإحداث شوارع خدمات ضمن الأحواض نوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ١٠، ١١، ١٢، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢) من أراضي جواررة وذلك في بلدة لريد الكبرى / لواء قصبة لريد تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/١١٩٦ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٤ ، عدم الموافقة على مخطط إلغاء طريق الفراري ضمن القطعة رقم (١٨١) حوض رقم (١) من أراضي أرينبه الشرقية وذلك في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١١٩٦ تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٤ ، عدم الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن الأحواض نوات الأرقام (١٠، ٣، ٥) من أراضي أم العمد والخضراء وذلك في بلدة الجيزة الجديدة / لواء الجيزة .

مكتبة الأرض

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحدي

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٢٨) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (١) ع/٢٦٢٢/٢٠٠٢/خريبة السوق) المتضمن : تعديل مسار طريق ضمن قطعتي الارض رقم (١٦+٩٧) حوض (٧) عوجان وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (١) ع/٢٥٩/٢٠٠٢/خريبة السوق) المتضمن :- استحداث طرق في حوض (١) العكومية - لوحة (١) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٥٠) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٩٤/٢٠٠٢/النصر) المتضمن :- تخفيض الارتدادات الامامية والخلفية والجانبية لقطع الاراضي ذات الارقام (٥٠٠٨، ٥٠٠٧، ٥٠٠٦، ٥٠٠٥) حوض (٣) للنهارية وتبقى بقية الاحكام كما هي مصدقة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٧٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٦٣/٢٠٠٢/شفابدران) المتضمن : تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٦) الذهبية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (شفابدران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٥٥) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٢/٢٠٠٢/زهرة (المنضمين : تحويل صفة استعمال القطعتين ذوات الارقام (١٠٧٨، ١٠٧٧) حوض (٢٥) عديون الشمالي من سكن (ب) باحكام خامسة الى سكن (د) باحكام خاصة الاعمال الواردة بالمخطط رقم (١) ع/١٤٥٣/٢٠٠٢) وعلى ان يتم احتساب ارتفاع البناء من الشارع الاثنى عشر متراً واستحداث طريق سعة ثلاثة امتار تقريظاً وضائياً وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (زهرة) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٥٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٦٢٢/٢٠٠٢/خريبة السوق) المتضمن :- استحداث طريق ضمن القطعتين (٥٩، ٥٢) في حوض (٤) الحنو الغربي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٥٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٩٣/٢٠٠٢/النصر) المتضمن :- احتساب الخمسة الامتار الاولى من الارتداد الامامي من حد البناء كمواقف للسيارات للقطع المنظمة تجاري محلي بارتفاع اعمى عشرة امتار والواقعة على شارع عدن حوض (١) غويس وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكتبة من الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٧٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ الموافق على اصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٨٨/٢٠٠٢/العبلي) المتضمن : تحويل استعمال القطعة رقم (١٢٠٠) حوض رقم (١١) وادي السلط من سكن (ب) الى مكتب ضمن سكن (ب) شريطة استيفاء بدل تعويض بواقع خمسة وعشرون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (العبلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لثاء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٧٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ الموافق على اصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/٧٩/٢٠٠٢/بسمان) المتضمن : استحداث طريق بعرض (١٥) متر من القطعة رقم (٤٦٨) حوض رقم (٤) جرينين الشرقي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بسمان) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لثاء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٧٥) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ الموافق على اصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠٢/١٧٧/٢٠٠٢/م قصير) المتضمن : تعديل استعمال القطعة رقم (١٢٦) حوض (٣) الحنايفه من مزارع تجارية الى مباني عامه باحكام خاصة بارتداد امامي (١٠) عشرة امتار جهة شارع الحرية و (٤) أربعة امتار للارتدادات الاخرى وتبقى بقية الاحكام كما هي مصدقة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (م قصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لثاء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة اربد ان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية اربد الكبرى قررت بقرارها رقم (٧٥١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة اربد ذات الأرقام (١٢٤٠) و (١٣٤١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣ والخاضعين بتخليص سعة شارع سامراء ابن سينا سابقاً من ١٠ م الى ٣ م مع الإبقاء على بعض الطرق من ضمن الجزء المقترح إلغاؤه خدمة للقطع الواقعة عليه وذلك تكافياً لاستملاك القطعتين (٨٠٣، ٨١٢) من حوض رقم (١٥) المعترض الشرقي من أراضي اربد وكما هو موضح بالمخطط المرفق.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة اربد اذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية.

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية
بلدية اربد الكبرى
المهندس جمال ابو عبيد

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة التنظيم اللوائية لالوية قصبة اربد وبنى عبيد والوسطية

المهندس مأمون علاونه

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة ججين/ بلدية غرب اربد ان لجنة التنظيم اللوائية لالوية قصبة اربد وبنى عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم ٢/٢٦ لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة ججين بلدية غرب اربد رقم ١١/١ لعام ٢٠٠٢ والمتضمن:-

تخليص سعة شارع تنظيمي من (١٢) م الى (١٠) م من الجهة الشمالية والمار ضمن القطع ذات الأرقام (٧١٥، ٧١٤، ٧٠٨، ٧١١، ٧١٠) حوض رقم (٣) البلد لوحة رقم (١١) وكذلك القطع ذات الأرقام (٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤) حوض رقم (٤) لوحة رقم (٤) من أراضي ججين وذلك لإخراج الأبنية القائمة على القطع ذات الأرقام (٧١٥، ٧٠٨، ٧١١) حوض رقم (٣) لوحة رقم (١١) من سعة الشارع تكافياً للحصول البلدية عبء التعويضات وذلك حسب المخطط المرفق المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة ججين بلدية غرب اربد اذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة حوفا الوسطية/ بلدية الوسطية ان لجنة التنظيم اللوائية لالوية قصبة اربد وبنى عبيد والوسطية قد قررت بقرارها رقم ١/٢٢ لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة حوفا الوسطية بلدية الوسطية رقم ١٢/٢ لعام ٢٠٠٢ والمتضمن:-

الموافقة على تعديل مسار شارع تنظيمي بسعة (١٢) م المار بالقطع ذات الأرقام (٧٢٢، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤) حوض رقم (٨) البلد من أراضي منطقة حوفا الوسطية وذلك تكافياً لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٧١٢) من نفس الحوض وذلك حسب المخطط المرفق المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة حوفا الوسطية بلدية الوسطية اذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

مكتبة من الأصل

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٦٣/ت) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية الضليل رقم (٢٠٠٢/٣٧/٦) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٤ والمتضمن اعتماد سعة شارع الحلات من شارع صلاح الدين إلى الشارع المؤدي إلى مسلخ الدواجن بسعة (٢٤م) وحسب الواقع وحسب المخطط المرفق رقم (٢٠٠٢/٥) ولمعد لهذه الغاية. وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس مدالله الطراونة

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس للجنة الولائية المشتركة/ لواء قصبة الزرقاء

إعلان

• يعلن لاطلاع للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) فقرة (أ) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن اللجنة الولائية لبلدية الكرك الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٣/١١) تاريخ ٢٠٠٢/١/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشهابية رقم (٤/٨) تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٦ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الأفرار لمار بالقطع ذوات الأرقام (٤٧، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩) من حوض (٩) العباسية طريق تنظيمي مع استحداث كبرف في بدايته ونهاية مظلة بين القطع (١٦٨، ١٦٩) من لاس الحوض. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الشهابية موثقاً بالمخططات اللازمة.

رئيس اللجنة الولائية لبلدية الكرك الكبرى

خالد الضمور

إعلان

• يعلن لاطلاع للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) فقرة (أ) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن اللجنة الولائية لبلدية الكرك الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٧/١١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الجديدة رقم (١٤) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن ما يلي:-

١ - تحويل التنظيم ضمن الأجزاء من القطع (٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩) والقطع ذوات الأرقام (١٨، ١٤٥، ١٦، ١٣٩) حوض (٤) من أراضي الجديدة من سكن زراعي إلى سكن (ج) مع إحداث شوارع تنظيمية ضمنها وحسب المخطط المرفق.

٢ - تنظيم الأجزاء المتبقية من القطع رقم (١١، ٢١٨، ٨) والقطع رقم (٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩) حوض (٤) والقطع رقم (١٥١، ١٥٢) حوض (١) من أراضي منطقة الجديدة بأحكام سكن (ج) مع إحداث شوارع تنظيمية ضمنها وحسب المخطط المرفق. وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويحق لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الجديدة موثقاً بالمخططات اللازمة.

رئيس اللجنة الولائية لبلدية الكرك الكبرى

خالد الضمور

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة الكرك باعتبارها لجنة محلية قد قررت بقرارها رقم (٦) عام ٢٠٠٢ الموافقة على إحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض رقم (٥) من أراضي الثنية والحوض رقم (١٠) من أراضي اند وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى سكرتيرة اللجنة الولائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لواء قصبة الكرك وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعاه بمخططات اضافية ووثائق ثبوتية.

م. لما المجالي

رئيسة اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة الكرك
مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة الكرك

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة البقيع رقم (١٥) بند رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ والمتضمن استحداث طريق تنظيمية بسعة (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٢٦، ٣٤٤، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٣، ٣٥٥) من الحوض رقم (٦٤) لم قرى وذلك لخدمة الابنية القائمة على القطع المذكورة وبعد البحث قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة الولائية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والابنية لبلدية الطفيلة الكبرى
محمود جرار النعيمات

إعلان

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والابنية للولاية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (١٩) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٧ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١/٣) تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٦ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع ذو السعة ١٢م المحلي للقطع ذوات الأرقام (١٠٦٥، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ١٠٦١) والصور الأثري من حوض رقم (٢) بين وادي الدبر والمجر بحيث يتم إزاحته إلى جهة القطع ذوات الأرقام (١٠٦٥، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ١٠٦١) وحسب ما هو مفتوح ومعد على الواقع وحيث يصعب فتحه في مساره المصدق وذلك لوجود السور الأثري وحسب الترسيم المعد من قبل قسم التنظيم في البلدية. وإعلان القرار للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية في البلدية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وايد عادل العوم

رئيس لجنة بلدية جرش الكبرى/ رئيس اللجنة الولائية

مكتبة الأرض

إعلان

تعلن اللجنة الولائية المشتركة لمحافظة جرش بصفقتها لجنة تنظيم محليه باتها قررت بقرارها رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢ بند (٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ الموافقة على قرارات مجلس التنظيم الاعلى المصدق تصديقاً مؤقثاً ذات الارقام.

رقم القرار	تاريخه	رقم القرار	تاريخه
٤٨٤	١٩٩٧/٤/٢٢	١٠٤٥	١٩٩٦/٨/٤
١٤٦٣	١٩٩٥/١٠/٣	١٦٦١	١٩٩٦/١٢/١
١/١٤٠	١٩٩٧/٢/٢	٢/١٤٠	١٩٩٧/٢/٢
١٨١٢	١٩٩٦/١٢/٢٤	١٧١٣	١٩٩٦/١٢/٥
٣٣	١٩٩٧/١/٧	١٣١٣	١٩٩٦/١٠/١

وجميعها ضمن الأحواض ذات الأرقام (١٠، ١٢، ١١، ٣، ٥، ٦، ٧) من أراضي كفرخل والحوض رقم (١٠) من أراضي سوف ضمن تجمع سكني كفرخل وحسب الترسيم والمعد من قبل مديرية الشؤون البلدية والقروية والبلدية لمحافظة جرش. وإيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكاتب اللجنة الولائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية والقروية والبلدية في محافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

الدكتور المهندس هشام احمد الشرع
مدير الشؤون البلدية والقروية والبلدية
رئيس اللجنة الولائية المشتركة لمحافظة جرش

إعلان

تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والابنية في محافظة جرش انها قد قررت بقرارها رقم (١٦) بند (٣) تاريخ ١٩٩٨/٤/١٩ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لبلدية جرش رقم (٥/٣٦) تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٠ بعد دراسة هذا القرار المتضمن تخفيض كبرف الشارع المحاذي للقطعة رقم (٢٨٤) من حوض رقم (٧) الخضراء فوقاً وذلك تلافياً لهدم بناء يقع في زاوية القطعة وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وإعلانه في صحيفتين محليتين حيث يجوز لمن لهم علاقة حيال ما ورد بمضمونه تقديم اعتراضاتهم الخطية وإطلاعهم على المخططات التوضيحية لدى مكاتب اللجنة المحلية خلال المدة المقررة.

د. سعد الوادي المنصور
محافظ جرش بالوكالة
رئيس لجنة التنظيم الولائية

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة عجلون المهندس خالد عتاب

يعلن لإطلاع العموم في منطقة دير البرك من أراضي محافظة عجلون بأن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة عجلون وبصفقتها لجنة تنظيم محليه قد قررت بقرارها رقم (١٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ الموافقة على قرار مجلس التنظيم الاعلى رقم (١٥٠٩) تاريخ ١٩٩٧/٩/٢٣ المتضمن تصديق شوارع خدمات في منطقة دير البرك في محافظة عجلون تصديقاً مؤقثاً والمرافق بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبلدية رقم (ج/٢٨١٧٠/٩/٢٧) تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٧.

ولإداع اعلايه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى سكرتير اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة عجلون خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين.

يعلن للعموم في منطقة باعون بلدية العيون أن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٣٥) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة باعون بلدية العيون رقم (١/٢٠٠٢/٢١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٧ المتضمن تعديل مسار الشارع المار في القطعة (١١٩، ١٢٠) حوض ٢ كرم خنم وتخفيض سعته من (١٢) م الى (٨) م لوجود منزل في سعته وكذلك تعديل مسار الشارع (١٢) م المار في القطعتين (١٩ و ١٢٠) حوض ٣ كرم خنم والقطعة ٩٠ حوض ٢ القطعة وذلك لوجود منزل في سعته.

ولإداع اعلايه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة باعون خلال المدة المقررة مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية اللازمة.

يعلن للعموم في منطقة الوهاند بلدية الشفا أن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهاند بلدية الشفا رقم (١٢/٢٠٠٢) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٩ المتضمن إلغاء الشارع المار في القطع ذات الأرقام (٥٩، ٦٢، ٥٧، ٧٠٤، ٧٠٧) من حوض (٢) القصبة كونه يحدث فضلات في بعض تلك القطع.

ولإداع اعلايه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الوهاند خلال المدة المقررة مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية اللازمة.

يعلن للعموم في منطقة الهاشمية بلدية الشفا أن اللجنة الولائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٢/٩/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية بلدية الشفا رقم (٤/٢٠٠٢/٨) تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٤ المتضمن اعتماد جزء من طريق الجزير القديم تنظيمياً وذلك بمحاذاة القطع ذات الأرقام (٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣) حوض (٤) البلد حي رقم (١) الجاعونية والقطعة ٣٠٧ حوض ٣ العرش وجميعها من أراضي الهاشمية.

ولإداع اعلايه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية خلال المدة المقررة مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية اللازمة.

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة بلدية عجلون الكبرى السيد خليل جريس الرياضي

يعلن لإطلاع العموم في بلدة عجلون بأن اللجنة الولائية للتنظيم للمدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منطقة عجلون رقم (٢٥) بلد (١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الطريق المار بالقطع ذات الأرقام (٨٣، ١١٢، ١٨٨، ١٢٥) حوض رقم (١٥) و (١٠٩) من حوض (١٧) وأحداث نهاية بمقابلة لسي كل من القطع ذات الأرقام (١٠٩) حوض (١٧) والقطعة رقم (١٨٨) حوض رقم (١٥) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

ولإداع اعلايه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجلون خلال المدة المقررة مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

مكتبة الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية عجلون الكبرى بحثت بقرارها رقم (٣٢) تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ قرار اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة عجلون رقم (٧) بند (١) تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ والمعطوف على قرار اللجنة اللوائية رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٠ والمتضمن إلغاء شارع سعة (١) والمار بالقطعة رقم (١٥) حوض (١٠) الجوتنة وحيث أعلن للاعتراض بالجراند المحلية الرأي الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٤ والعرب اليوم الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٤ والجريدة الرسمية بالعدد رقم (٤٥٤٧) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٦ ولم يتقدم أحد للاعتراض قررت اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية عجلون الكبرى الموافقة على القرار ووضعه موضع تنفيذ وحسب الأصول.

• يعلن للعموم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم للمدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (٩٠) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية عجلون الكبرى منطقة عجرة رقم (٢٤) بند (٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الكيرف والشارع من (١٢) م إلى (١٠) م في القطع ذوات الأرقام (٥٣٩، ٥٣٥) من حوض (٧) الزيتونة لرفع الضرر عن القطعتين المذكورتين أعلاه وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم للمدن والقرى في بلدية عجلون الكبرى قررت بقرارها رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة عجرة رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٣ والمعطوف على قرار اللجنة اللوائية رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء طريق تنظيمي بالقطع ذوات الأرقام (٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٤، ٤٦، ٥١) من حوض (١١) البلد حي الكريمة رقم (٣) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وحيث أعلن للاعتراض بالجراند المحلية الرأي الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٥ والامتنور الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٥ والجريدة الرسمية بالعدد رقم (٤٥٥٣) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١. وحيث تم دراسة الاعتراضات ورد لها لعدم جوازها قررت اللجنة اللوائية للتنظيم في بلدية عجلون الكبرى الموافقة على القرار ووضعه موضع تنفيذ وحسب الأصول.

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة مادبا

المهندس بلال حسن المومني

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الفيحاء/ مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (ق/٧٨) لسنة ٢٠٠٢ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على تصديق مخطط لحدائق وتوسعة طرق سعة (٦) م واحتمادها تنظيمياً ضمن الاحواض ذوات الأرقام (٤، ٥) في بلدة الفيحاء/ لواء قصبة مادبا والمصدقة تصديق مؤقت بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١١٧٢) تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦.

• وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم القرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لمنطقة مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٧ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٨٥) من حوض رقم (٣) الوسية من أراضي جرينه من زراعي داخل للتنظيم إلى سكن (ب).

• وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بطبقة المخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين/ مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (ق/٧٧) لسنة ٢٠٠٢ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على تصديق مخطط لحدائق طرق سعة (٦) م ضمن القطع ذوات الأرقام (١، ٥١، ٥٢) حوض رقم (٣٠) والقطعة رقم (١٢١) حوض رقم (٢٣) من أراضي ماعين والمصدقة تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢٠٩) تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٠.

• وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم القرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لمنطقة مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٥ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٩٠) من حوض رقم (٣) الكفير الشراقي من سكن (ج) إلى سكن (د) ضمن منطقة الفيصلية.

• وإيداع إعلايه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بطبقة المخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

محمد أبو كلف

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية
اللوائية لمنطقة بلدية مادبا الكبرى

مكتبة من الأصل

إعلان

يعن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١٥/٣٦) لعام ٢٠٠٢م في بلدية برقش/ منطقة كفرعوان والمتضمن الموافقة: على إلغاء التنظيم الواقع على القطع ذوات الأرقام التالية: (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٤٠) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٧) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٩) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٨) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٥) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٤) من أراضي كفرعوان وإلغاء الشوارع المارة بالقطع ذوات الأرقام التالية: (٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٩) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٨) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٥) من أراضي كفرعوان والقطع (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤) من حوض (٢) البلد لوحة (٣٤) من أراضي كفرعوان وحسب المخطط المعد والمرسم لهذه الغاية.

قررت اللجنة الموافقة على المصار إليه أهلاء وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية برقش/ منطقة كفرعوان خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

م. فهد الحتملة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الكورة

إعلانات

صادرة عن مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا

المهندس عبد الكريم الرجوب

- يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٢٢/١١٩) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الشجرة رقم (٢٣/٧٥) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ والمتضمن الموافقة على إزاحة للشارع بقطعة الأرض (٣٢٥) من حوض رقم (١٥) المقاني الغربية من أراضي الشجرة بقطع الأراضي ذوات الأرقام (٣١٢، ٣٥٢) من نفس الحوض بنفس السعة لتجنب البلدية دفع التعويضات الناتجة عن الفضله الناتجة عن مسار الشارع القديم ضمن القطعة رقم (٣٢٥) والتي لا يستغل منها وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في منطقة الشجرة بلدية سهل حوران بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٢٢/١٢٠) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الشجرة رقم (٢٣/٧٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ والمتضمن الموافقة على تثبيت الطريق الافرازي ضمن حوض البلد رقم (١٤) تنظيماً وكذلك زيادة سعة الطريق الافرازي للمار بقطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٢٤، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٨) حوض رقم (١٤) البلد وذلك لتسهيل حصول الخدمة الى هذه القطع المذكورة أعلاه وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في منطقة البويضة بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة اللوائية المشتركة للواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٢٣/١٢٦) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة البويضة رقم (٢٠٠٢/٥١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ والمتضمن الموافقة على زيادة سعة الطريق (م١) لتصبح شارع بسعة (م٤) والمار بقطع الأراضي ذوات الأرقام (١٢، ٧٠) من الحوض رقم (٧) المسد والقطع رقم (٧١٧) من الحوض رقم (٣) البلد وكذلك احداث ملحى بالقطعة رقم (٧١٧) حوض رقم (٣) البلد بحيث يتكامل مع الشارع المفتوح والمسد بسعة (م٤) وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- بحيث يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

مكنا من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة

المهندس يوسف العمري

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٤١/٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ الموافقة على ايداع اعلان مخطط احداث شارع سعة (١٠م) استمرارية للشارع سعة (١٠م) المار بالقطعة رقم (١٥) حوض رقم (٢) ضرامة من اراضي حاتم وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حاتم/ بلدية السرو وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حاتم/ بلدية السرو الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٣٤/١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢ الموافقة على ايداع اعلان مخطط تعديل مسار طريق عرض (٤م) والمارة بالقطعتين (١، ٣) حوض رقم (١٤) من اراضي بيللا وذلك لمطابقته مع الطريق المفتوح والمعد بحسب الواقع ولوجود بناء وسور قائم في سعة الطريق التنظيمي وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

• للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة بيللا/ بلدية الكفارات وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة بيللا/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٤١/٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣٠ الموافقة على ايداع اعلان مخطط استحداث طريق تنظيمي بسعة (٦م) ضمن القطعة رقم (١٧) حوض رقم (٨) من اراضي خرجا وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

• للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة خرجا/ بلدية اليرموك الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة خرجا/ بلدية اليرموك الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (١٢/٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣ الموافقة على ايداع اعلان مخطط الغاء جزء من الطريق التنظيمي المضاف على الطريق الافرازي سعة (٥م) والمار ضمن للقطع ذوات الأرقام (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥١، ٥٢، ٥٣) من الحوض رقم (٨٣) من اراضي المنصورة لتصبح الطريق بسعتها الافرازية (٥م) والغاء النهاية المغلفة ضمن الحوض لنفسه وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية.

• للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المنصورة/ بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة المنصورة/ بلدية خالد بن الوليد خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار

المهندس عيسى الجعافرة

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في منطقة المزار الجنوبي رقم (١٤١/٣) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٤ والمتضمن الغاء الطريق بعرض (٦م) المارة بين للقطع ذوات الأرقام (٧٣١، ٧٣٢، ٤١٥، ٤١٤) حوض رقم (١) اسدور المزار من اراضي المزار الجنوبي.

وبعد المداولة قررت اللجنة الموافقة على الغاء الطريق اعلاه وذلك بسبب وجود بناء في حرم الطريق. كما قررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لأولي العلاقة الاطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في بلدية مؤتة والمزار وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة المزار.

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في منطقة مؤتة رقم (٢/٢/٦) تاريخ ٢٠٠٢/٤/١٥ والمتضمن الموافقة على ترسيم قناة مياه بعرض (٢م) تسر بالقطع ذوات الأرقام (٦٥، ٦٧، ٦١، ٦٢، ٥١، ٣٩، ٣٨) حوض رقم (٦) والقطع ذوات الأرقام (٨٠، ٧٥، ٧٦، ٧٨) حوض رقم (٥) بحيث يكون ملاصقة بين القطع الواقعة على جانبي القناة وذلك بحسب أن المنطقة تخلفض باتجاه الروض المرسم على لوحات الأراضي دون اعتبار أي حرم له وإن مقدار الميل لا يسمح بفسل مجرى المياه باتجاه الشارع.

وبعد المداولة قررت اللجنة بقرارها رقم (٦/٨) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ الموافقة على ذلك. كما قررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لأولي العلاقة الاطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في بلدية مؤتة والمزار والسند اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة مؤتة.

مكتبة الأصول

- يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في منطقة مؤتة رقم (٧/١٨/٥) لسنة ٢٠٠٢ والمتضمن ادخال قطع ضمن تنظيم المنطقة واحداث شوارع وتعديلات تنظيمية.
- وبعد المداولة قررت اللجنة بقرارها رقم (١١/٢) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ الموافقة على تنظيم القطع ذوات الأرقام (٤١، ٥٠، ٥١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٦٨، ٦٧) حوض رقم (٦) اتجاها من اراضي العبداتية المفترزة من القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٦) على أن يكون التنظيم كالتالي:

 ١. إحداث شوارع وطرق بالسعة والأماكن الموضحة في المخطط المرفق.
 ٢. اعتماد الجزء الشرقي من القطع ذوات الأرقام (٤١، ٤٤) وبعمق (٢٦م) تجاري طولي وبدون ارتداد أمامي وذلك حسب التنظيم المجاور.
 ٣. اعتماد كامل القطر المراد تنظيمها أعلاه سكن (ج) وذلك حسب التنظيم المجاور.

- كما قررت إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لذلك لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة مؤتة خلال الفترة المقررة.

اعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء القصر وبصفتها اللجنة المحلية قررت اعتماد الطرق المارة ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) الزقية و(٤) طليسا الزقية من اراضي القصر طرق تخدمية لغايات إصلاص الكهرباء والماء كما هي مبينة في المخططات.
- وابداع اعلاسه للاعتراض لمدة اسبوعين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- ويجوز لمن له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخططات لدى اللجنة اللوائية في بلدية نسوحان وتقديم اعتراضاتهم ضمن المدة القانونية على أن تكون مدعمة بالمخططات الرسمية.

م. زياد بقايعين

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء القصر

اعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة (منطقة المزار الشمالي) بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء المزار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٧٩) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٦ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة/ منطقة المزار الشمالي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٣.
- والمتمضمن الموافقة على تحويل صفة الاستعمال من مباني عامة وحديقة الى سكن (ب) بالقطعة رقم (٢١) من حوض رقم (٣) من اراضي حولا - المزار الشمالي وذلك لعدم الحاجة لها.
- وقررت اللجنة اعلاسه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة اعلاه الى مكاتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس نواف الجمال

رئيس لجنة بلدية المزار الجديدة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزار الشمالي

اعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء وادي السير في مرج الحمام

المهندس عماد العبدالات

- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء وادي السير بأنها قررت بقرارها رقم (٢٥/١٣) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٦ موافقتها على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الوادي الأخضر رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٩ المتمضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦) حوض رقم (٣) العميرية والفحص من زراعي درجة ثانية الى سكن (ج) واستحداث طريق بسعة (٦م) واعتماد اخرى بسعة (٦م) ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦) حوض (٣) العميرية والفحص وحسب المخطط الكروكي المعد لهذه الغاية.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجان اللوائية المشتركة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم والأبنية للواء وادي السير بأنها قررت بقرارها رقم (٣٠/١٠/٢) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٤ موافقتها على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة الوادي الأخضر رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٠ المتمضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من قطع الأراضي ذوات الأرقام (٨٤، ٨٨، ٨٧) حوض رقم (٣) العميرية والفحص أسوة بالمجاورة من زراعي درجة أولى الى سكن (ج) أسوة بالقطع المجاورة واعتماد الطرق والممرات الأفرازية ضمن القطع الواقعة بالأحياء رقم (١) البرج الأثري وحوض رقم (٢) الجابع حوض رقم (٣) العميرية والفحص تنظيمياً وحسب المخطط الكروكي المرفق والمعد لهذه الغاية لوجود لبنية قائمة (للبنية).
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكاتب اللجان اللوائية المشتركة أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية المشتركة في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

مكتبة الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

تعين اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم الرصاص رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٢ المتضمن الموافقة على استحداث شارع بعرض (١٠) متر بالقطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤) الحوض رقم (٥) من أراضي أم الرصاص لخدمة البناء القائم على القطع (٧٠٥) من نفس الحوض.

وأعلاه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

تعين اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بأنها قررت الموافقة على قرار لجنة بلدية أم الرصاص بصفتها لجنة محلية في حينه رقم (٤٦) لعام ٢٠٠١ المتضمن الموافقة على رفع صفة لموالي العامة على القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤) الحوض رقم (٥) من أراضي أم الرصاص وتحويلها إلى سكن (أ).

وأعلاه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

تعين اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بأنها قررت الموافقة على استحداث دخلة سعة (٦) لغاية الخدمات ضمن القطعة رقم (٦٣) حوض رقم (٢٩) من أراضي بريك.

وأعلاه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة/ للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعلونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء عين الباشا

المهندس غسان خربسات

يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تعديلات تنظيمية بالأحواض ذوات الأرقام (٥، ٢) من أراضي موبص والمتضمن إلغاء شارع بسعة (١٢) م وإحداث آخر بسعة (١٢) م وتغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى تجاري طولي بالقطع ذوات الأرقام (٧٦، ٥٩، ٧٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٥١) من الحوض رقم (٢) والقطعة رقم (٣٠) من الحوض رقم (٥).

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تحويل شارع لراحي من سعة (٦، ٨، ١٠) م إلى شارع تنظيمي سعة (١٢) م والذي يمر بالقطع ذوات الأرقام (٤٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٠٠) حوض رقم (٢) من أراضي موبص لربط قرية سلحوب بشارع الأرن.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

يعن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط شوارع بمصلحة تصديلاً مؤقتاً للاعتراض لتصديقها نهائي والمارة بالقطع ذوات الأرقام (٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨) من حوض (٤) أم زعرور الغربي من أراضي موبص.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إضافية ووثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكتبة
الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط توسعة الطريق الزراعي من عرض (٦١) الى (٢٠) واعتماده تنظيمياً والذي يمر بالقطع ذوات الأرقام (١٦، ١٨، ١٠) حوض رقم (٣) السلوخ الشرقي والقطع ذوات الأرقام (١٨، ١٦، ٨٢، ٨٩، ٩٠، ١٥، ١١، ١٢، ١٠) حوض رقم (٤) أم زعروره الغربي والقطع ذوات الأرقام (٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦) حوض رقم (١) السلوخ الشرقي وجميعها من اراضي موبص.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة الضواحي خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تخفيض جزء من سعة الشارع التنظيمي المار بين القطع (٢٧٦، ٢٩٢) حوض رقم (٨) لم بطمه من اراضي ابو نصير من (١٢) الى (٤).

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ابو نصير وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ابو نصير خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تغيير صفة استعمال للقطع ذوات الأرقام (٨٣، ٢٤، ٨٤) وجزء من القطعة رقم (١٤) من حوض رقم (٣) ابو مرهف من اراضي صالوط من تنظيم سكن زراعي داخل التنظيم الى سكن (ج).

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة صالوط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة صالوط خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة الولائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط استحداث طريق عرض (٦١) ضمن القطعة رقم (١٣) حوض رقم (٤) مرج البير.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة صالوط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة صالوط خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عمره وعمره بان اللجنة الولائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبادية (أم الجمال الجديدة) منطقة عمره وعمره رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٢ المتضمن الموافقة على الغاء الدخلة التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (٧١٢، ٧١٥، ٧١٤، ٧٠٧) حوض (١) من اراضي أم الجمال والموافقة على اعتماد جزء من الدخلة الافرازية تنظيمياً المحاذي للقطعة رقم (٧١٤) حوض (١) من اراضي أم الجمال وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بادية (أم الجمال الجديدة) منطقة عمره وعمره خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندسين نايف مشاليه
مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لواء البادية الشمالية
رئيس اللجنة الولائية المشتركة

اعلان

• تعلن اللجنة الولائية المشتركة لبادية لواء الموالي بانها قررت بقرارها رقم (١٤٦) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٣٩٨) لعام ٢٠٠٢ والمتضمن الموافقة على ما جاء بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٧٧٦٤٢/٩/٢٣) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٥ والمتضمن الغاء شارع يمر بالقطعة رقم (١١) حوض (٢) الغدير الشمالي وتوسعة طريق (٦) الى (١٠) وإحداث نهاية مغلقة حسب المخطط الملون المعد من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة رجم الداسي بشرقي نعام الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال الفترة القانونية.

م. ابراهيم المهيدي
رئيس لجنة بادية لواء الموالي
رئيس اللجنة الولائية المشتركة لواء الموالي

مكتبة من الأصل

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة بصفاتها لجنة محلية ولوائية قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار ضمن الحوض رقم (٢٢) رأس الجندي والحوض رقم (٢٠) حصلون الشرقي والحوض رقم (٩) رأس خلف من أراضي الفحيص من (٢٠) إلى (٢٠) وحسب المخطط المقترح الوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٧٥٤٧/٩/١) تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٧.

وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس جميل حداد

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة/الأغوار الوسطى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة داما وظهرة الرمل رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ايداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال موقف سيارات إلى حديقة عامة في منطقة داما وظهرة الرمل هي (١) مخطط (١) مقابل جسر الأمير محمد ومحاذية للقطعة رقم (٣) التي يقع فيها مبنى منطقة داما وظهرة الرمل والقطعة رقم (٥) والتي يقع فيها المسجد والقطعة رقم (٧) المخصصة باسم نادي داما ملاعب وذلك بمساحة القطعة كاملة البالغة (٢٤×٢٢٥) = (٥٤٠٠) م^٢ وضمتها إلى الحديقة العامة لمحاذية لها.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

ويجوز لمن لهم مصلحة للإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاتهم والقراراتهم مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية معدي الجديدة.

المهندس عادل حياصات

مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة/الأغوار الوسطى

إعلان

• أعلنت اللجنة اللوائية للتنظيم في منصرافية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (٧٧٢٤) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على إلغاء طريق واحدات بديل للطريق الأبرزي ضمن اللوحة (١٢) حوض (٢) المعصر من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة والواقعة ما بين القطع (٧٢١، ٧٢٣، ٧٢٤) من جهة والقطع (٧١٥، ٧١٦) من الجهة المقابلة تجنباً للأضرار القائمة ومطابقة الأفران وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

ويعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

علي العزام

منصرف لواء الرصيفة

رئيس لجنة التنظيم اللوائية لمنطقة لواء الرصيفة

إعلانات

صادرة عن رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة

المهندس جميل المومني

• أعلنت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة البرموك رقم (٢١/١) (البرموك) لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع التنظيمي لمحاذي لقطع الأراضي ذوات الأرقام (١، ٢) والأبنية المقابلة للقطع السابقة) ضمن حوض (٢) المعصر من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة من سعة (١٢) إلى دخله بعرض (٦) بطول (٣٠) وامتداد لدخله (٦) عبارة عن درج بطول (١٣) م وذلك حسب الواقع والأسوار القائمة ولوجود فرق في المنسوب حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

ويعلن لإطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٤/٢) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق.

وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أعلنت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حطون رقم (١٣٣/حطين) لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على الطلب المقدم من سكان المشيرفة وتقليص سعة الشارع التنظيمي في منطقة المشيرفة من الجهة الجنوبية من (١٢) إلى (٨) وحسب الواقع وذلك تالياً لهدم الأبنية الواقعة جنوب الشارع وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

ويعلن لإطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٤/٣) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق.

وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أعلنت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة العامرية رقم (١٠٤/ع/٢٠٠٢) لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن تحويل استعمال كل من القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) من الحوض (٣) لمجراده من أراضي قرية الرصيفة من صناعات متوسطه إلى تجاري طولي يعطى (١٤) م يليه صناعات متوسطه وفرض عوائد تنظيم خاصة بقيمة (٤) دنانير للمتر المربع الواحد من الأراضي المحولة إلى تجاري وتحويل صفة استعمال منطقة حرم الوادي إلى منطقة محظور البناء فيها وتعتبر خاضعة للارتداد القانوني للأبنية بحيث يحسب حد الارتداد من حد الأرض وليس من حد حرم الوادي وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

ويعلن لإطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٥/١) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق.

وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• أعلنت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة العامرية رقم (١٠٤/ع/٢٠٠٢) لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن تحويل استعمال كل من القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) من الحوض (٣) لمجراده من أراضي قرية الرصيفة من صناعات متوسطه إلى تجاري طولي يعطى (١٤) م يليه صناعات متوسطه وفرض عوائد تنظيم خاصة بقيمة (٤) دنانير للمتر المربع الواحد من الأراضي المحولة إلى تجاري وتحويل صفة استعمال منطقة حرم الوادي إلى منطقة محظور البناء فيها وتعتبر خاضعة للارتداد القانوني للأبنية بحيث يحسب حد الارتداد من حد الأرض وليس من حد حرم الوادي وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

ويعلن لإطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٥/١) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق.

وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محكمة من الأصل

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حطين رقم (١٠٣/حطين) لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطعة (٤١) حوض (١) للنب من حديقة عامة الى تنظيم سكن (ب) واستحداث طريق بعرض (٨م) وذلك لوجود ابلنية قلمة وحسب المخطط التنظيمي المرفق.

يعن لإطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٠/٤) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق.

وإعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة حطين رقم (١٨٧/حطين) لسنة ٢٠٠٢ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة استعمال من سكن الى تجاري وقد قررت اللجنة المحلية للتنظيم لمنطقة حطين تحويل القطع ذوات الأرقام (٧٨٧، ٧٨٦، ٧٨٣، ٧٨٢، ٧٧٦، ٧٧١، ٧٧٠) ضمن الحوض (١) للنب من تنظيم سكن (أ) الى تنظيم تجاري طولي لكامل القطع بعد ارتداد أماسي (٥م) وتحويل أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٧٨، ١١٠، ١٦١، ١٧٥، ٥٨، ١٤٣، ١٤٩، ١٢٥٠) حوض (٣) رجم الجيش من سكن (ج) الى تجاري طولي بعرض (١٤م) بعد ارتداد أماسي (٥م) يليه سكن (ج) والقطعة ذات الرقم (١٢٩) حوض (٣) رجم الجيش من سكن (ج) الى تجاري طولي لكامل القطعة بعد ارتداد أماسي (٥م) وتحويل أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١٥٠، ١٣٤٩، ١٧٦) ضمن الحوض (٣) رجم الجيش من سكن (ب) الى تجاري محلي بعد ارتداد أماسي (٥م) وتحويل جزء من القطعة (١٢٥٠) ضمن الحوض (٣) رجم الجيش من تنظيم سكن (ب) الى تجاري طولي بعرض (١٤م) بعد ارتداد أماسي (٥م) يليه سكن (ب) حسب المخططات المقدمة لهذه الغاية. واستبداء عوائد تنظيم خاصة بقيمة (٥) دنانير للمتر المربع للمعق التجاري ورفع القرار لاستكمال مراحل تصديقه مع استيفاء فرق الرسوم عن الأبنية المرخصة سكن وإقامة مالكيها بمخالفة صفة الاستعمال الى التجاري.

يعن لإطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٢/٢٧/١) لسنة ٢٠٠٢ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية الملوه عنه مع المخطط التنظيمي المرفق فيما يتعلق بتغيير صفة استعمال والموافقة على فرض عوائد تنظيم خاصة على أن تكون (٤) دنانير للمتر الواحد بدلاً من خمسة دنانير.

وأعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اعلان

يعن لإطلاع العموم في بلدة مليح/لواء ذيبان بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٢١) لعام ٢٠٠٢ الموافقة على استحداث دخلة سعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (٩) من اراضي مليح وحسب ما هو موضح على المخططات المدة لهذه الغاية.

وايداع اعلايه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية في بلدة لب/مليح مندعين القرائاتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آتية الذكر.

لسم خصاونه

متصرف لواء ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

اعلانات

صادرة عن رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للواء ناعور المهندس منذر الخيت

يعن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة العال في بلدية حسان الجديدة رقم (٢٤/١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٣) حوض (٣) مدورة العال من سكن (أ) وزراعي خارج التنظيم الى مغيرة اسلامية. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٨) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

يعن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (١٨/٥) تاريخ ٢٠٠٢/٩/٣ المتضمن الموافقة على توسعة الطريق ذو سعة (٤م) لتصبح (٨م) وبنهاية مغلقة واعتمادها تنظيمياً والمارة بالقطع (١٢٢، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٦) من حوض (٣) المريط والقطع (٣، ٢) من حوض (١٠) الغربية من اراضي حسان. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١٠١) تاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

يعن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة حسان في بلدية حسان الجديدة رقم (٢٢/٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٦ المتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال في جزء من القطعة رقم (١) حوض (٧) للصوائية من اراضي حسان من مباني عامة الى سكن (ج).

قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

يعن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية (المشتركة) في لواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المشرف في بلدية حسان الجديدة رقم (١٩/١) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطع (٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٩) والقطعة (٢١) التي الفرزت الى للقطع (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) حوض (٢) الرسمية من اراضي المشرف من (١٤م) الى (١٢م). قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في بلدية حسان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ناعور الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى اذا كان هنالك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

هكذا من الأصل

البنك المركزي الاردني

٢٠٠٢-١١-٣٠ بيان موجبات البنك المركزي الأردني كما هي بتاريخ

[illegible][illegible]

المواصفات القياسية

اعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

الدكتور احمد الهنداوي

- ١ - قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة الموصفات والمقاييس منح الاعتماد لمختبر الحواد في مركز الكيمياء الصناعية في الجمعية العلمية الملكية وذلك اعتباراً من ٢٠٠٧/٩/٩ ولغاية ٢٠٠٧/٩/٩ في مجال الاختبارات الكيميائية للدهون، والزيوت النباتية، والحبوب، والقمح، ومنتجاته، والازر، والفسق، ومنتجات الألبان. وذلك بناءً على تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الحصى والاختبار أو المعايرة والجهات المتفحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بند (أ) فقرة (٧) من قانون الموصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.
- ٢ - قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة الموصفات والمقاييس منح الاعتماد لمختبر البترول والزيوت المعدنية في مركز الكيمياء الصناعية في الجمعية العلمية الملكية وذلك اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/٢٥ ولغاية ٢٠٠٧/٩/٢٥ في مجال الاختبارات الكيميائية والفيزيائية للزيوت المعدنية (زيوت المحركات وزيوت متعددة الدرجات). وذلك بناءً على تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الحصى والاختبار أو المعايرة والجهات المتفحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بند (أ) فقرة (٧) من قانون الموصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.
- ٣ - قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة الموصفات والمقاييس منح الاعتماد لمختبر الورق والنسيج في مركز الكيمياء الصناعية في الجمعية العلمية الملكية وذلك اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/١٩ ولغاية ٢٠٠٧/٩/١٩ في مجال الاختبارات الكيميائية والفيزيائية للورق، والورق المقوى، والورق الصحي، وخلفات الأطفال، والمنسوجات. وذلك بناءً على تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الحصى والاختبار أو المعايرة والجهات المتفحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بند (أ) فقرة (٧) من قانون الموصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.

هكذا من الأصل

الاعلانات

اعلان

- يعلن بأنه تم اخلاق حضارة الكوخ الصغير/ عمان والمسجلة تحت الرقم (١٦٦) في اليوم الرابع عشر من شهر حزيران لعام ٢٠٠٢.
- وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (١٦) لسنة ١٩٧١.

الدكتورة رويدا المعايطة
وزير التنمية الاجتماعية

اعلان

- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة معهد الأمل للصم/ القويسة/ عمان تحت الرقم (١٠٩٧) في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٢.
- وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (١٦) لسنة ١٩٧١.

الدكتورة رويدا المعايطة
وزير التنمية الاجتماعية

اعلان

- يعلن أن نادي الأكومارينا/ محافظة العقبة قد سجل تحت رقم (٥٨٩) بموجب للفقرة (ج) من المادة (٥) من نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ في اليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٢.
- مأمون نور الدين
رئيس المجلس الأعلى للشباب

اعلان

- تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة بأدناه قد مضى على وجودها في جمرات عمان المدة القانونية المملوكة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سداً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
محمد خليل أذان	٤٤٠ باكييت حلة ضمن ٧ ظروف
مؤسسة رضوان الخوالقة	صويفات كاز عدد ٧٦
سلطة إقليم الطيبة	دراجة نارية عدد ١

اعلان
صادر عن بنك الاردن

بموجب قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم

يعلن بنك الاردن ش.م.ع الى السادة المذكورة اسمائهم فيما يلي او ورثتهم الشرعيين ان الودائع وارباح الاسهم المبينة بمحاذاة اسم كل منهم قد مضت عليها المدة القانونية المحددة في قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥، وفيه سيتم تحويلها نهائياً الى الحكومة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان ما لم تتقدموا للمطالبة بها خلال هذه المدة .
يرجى لدى المراجعة اصطحاب الوثائق الرسمية المثبتة للشخصية واصطحاب حجة الارث بالنسبة لورثة أي من المذكورين :-

بنك الاردن ش.م.ع

أولاً: الودائع

اسم العميل	اسم الفرع	للس	دينار
عبد الله علي اسكندر	جرش	٨٤٥	٩٣
اديب زكي ايابطة	السوق التجاري	٥٠٠	٣٣٢
الشركة التجارية لمواد البناء	عمان	٧٥٠	١٢٤٧
امنه مسامح ابو شبيب	عمان	٧١٠	٢٣٩
ماتويل فرناندز	عمان	٣٣٩	٣٦٩
محمد توفيق حسين عبد الجليل	عمان	٠٠٠	٦٤
المجموع		١٩٤	٢٣٧٤

ثانياً: ارباح اسهم عام ١٩٨٧

اسم العميل	المبلغ	اسم العميل	المبلغ	اسم العميل	المبلغ
أفد يوسف محمود عواد	2.000	حليمة يوسف عبد العزيز فاطون	2.000	رياض ابراهيم عبد محمد حمدان	2.000
مريم محمد محمود اسماعيل	2.000	مهدي جمعة موسى خير الدين	2.000	عبد عيسى طاهر الطاهر	1.000
مهدى عبد الفتاح سعيد الخطيب	2.000	فاطمة مصطفى محمد الحسن	2.000	حسينة زكية صالح خليل عوض	2.000
موشيل نمر تخته زغروت	2.000	مادلين ملين نمر زغروت	2.000	ماهر صلاحه وفاق الدين	2.000
شكري صليبا رزقي	9.000	نسيم صلاح هارون مغوق	1.000	لاروي فريد ليرغولي	10.000
لوسل عارف لائل	10.000	سمعان قسطندي عوده	19.000	خليل قسطندي عوده	19.000
فاطمة احمد السعدوي	1.500	موسى عبدالله العمري	4.500	فاطمة عبد الحميد الخطيب	2.500
بصري رشيد سعيد خميرة	1.500	جعفر عبد الوهاب علي المزيات	0.500	حامد محمد حامد عتوك	0.500
احمد خليل حسين ابو لردة	0.500	احمد ياسين خليل ياسين	0.500	يوسف محمد يوسف محمود	0.500
لغت راتب صالح المجرم	0.500	محمد مصطفى محمد الطي	0.500	علي سليمان دلال كركسي	0.500
فاطمة حرب شكيوي	0.500	محمد خليل احمد مراد	0.500	رفيا خليل احمد مراد	0.500
رندا خليل احمد مراد	0.500	نضال خليل احمد مراد	0.500	فاي خليل احمد مراد	0.500
موسى حسن سالم يوسف	0.500	وليد حسن سالم يوسف	0.500	موسى حسن سالم يوسف	0.500
اكرم عبد الرحيم حمدان الحديدي	0.500	احمد عواد الفرحان النعمان	0.500	ماجد خليل لاهي احمد	0.500
كامل لاهي احمد	0.500	لوي زياد لاهي احمد	0.500	بشار زياد لاهي احمد	0.500
زياد لاهي احمد	0.500	لوي زياد لاهي احمد	0.500	فريد عوده صديق	0.500
زياد لاهي احمد	0.500	لوي زياد لاهي احمد	0.500	شبان ملين محمود القسطنطيني	0.500
احمد سلطان صالح عطية	0.500	كليات محمد سليم سعديون	0.500	سليم حسن عبد القادر خليل	0.500
اسماعيل جميل قاسم اسماعيل	0.500	صالح احمد صالح الفرويا	0.500	خليل ريمون حسي صويح	0.500
فاطمة عارف احمد مراد	0.500	معتدي عارف احمد مراد	0.500	احمد عارف احمد مراد	0.500
احسان جميل لاهي الادهم	0.500	ماهر جميل لاهي الادهم	0.500	فاطمة جميل لاهي الادهم	0.500
شرف لاهي حامد المصري	0.500	هذا لاهي حامد المصري	0.500	محمد لاهي حامد المصري	0.500

محكمة من الأصل

0.500	ابراهيم محمد احمد حسين	0.500	سيرة سعيد حسين ابو سمرة	0.500	نسبا حسن اسمعق عيسى
0.500	مها رشاد ابراهيم الفلاح	0.500	سائدة محمود حسن جرار	0.500	بن محمود حسن جرار
0.500	عوضان محمد عبد القادر جبريل	0.500	حسن صديق عبد الفتاح نصر الله	0.500	فاطمة محمد ابراهيم عبدالله
0.500	احمد محمود سعيد قحاح	0.500	محمد ايوب احمد محمد	0.500	منار ايوب احمد محمد
0.500	لالوة ابراهيم احمد محمد	0.500	اشرف ايوب احمد محمد	0.500	نادر ايوب احمد محمد
0.500	ماهر سليمان عوده عبدالله	0.500	ثامر سليمان عوده عبدالله	0.500	جورج سليمان عوده عبدالله
0.500	سمر سليمان عوده عبدالله	0.500	نعمه لاهي عطا الله الوديعي	0.500	سهييل سليمان عوده عبدالله
0.500	نماية محمد طاهر طوكان	0.500	عطف محمد طاهر طوكان	0.500	ساره محمد طاهر طوكان
0.500	ايمان احمد طاهر طوكان	0.500	مريم محمد طاهر عيسى	0.500	مريم عبد السامح عبد القادر الخطيب
0.500	زكري زكي صالح عيسى	0.500	علي محمود احمد ابو رسول	0.500	ابراهيم يعقوب ابراهيم عبدالله
0.500	صهوه احمد صهوه عود احمد	0.500	محمود محمود صهوه عود احمد	0.500	حفيظة خالد عبدالله الهباهيه
0.500	محمد شوقي حسني نافع	0.500	منار شوقي حسني نافع	0.500	مرثا شوقي حسني نافع
0.500	اضايلة شوقي حسني نافع	0.500	هالة شوقي حسني نافع	0.500	ايمان شوقي حسني نافع
0.500	مريم محمد اسعد مراد	0.500	ولاء محمد اسعد مراد	0.500	ياسين محمد اسعد مراد
0.500	الياس ابراهيم طوش	0.500	زينة يوسف عبدالله عاتكي	0.500	باسم محمود سليم الفخاريلة
0.500	فاطمة محمود جابر	0.500	عبد محمد ظنين	0.500	مريم عبدالله ابو حداد
0.500	جميلة محمد عثمان	0.500	سيد مطيع محمد قاسم	0.500	محمود خالد محمد الجارحي
0.500	ويعيم موسى محمد شكتاف	0.500	احسان موسى محمد شكتاف	0.500	ساره خالد احمد محمد جابر
0.500	جميلة محمد عبدالله سادة	0.500	نوال ابراهيم اسعد الاثيرة	0.500	لاللة ابراهيم اسعد الاثيرة
0.500	حسن الفاضل ابراهيم الاثيرة	0.500	هالا هليم ابراهيم الاثيرة	0.500	مورا هليم ابراهيم الاثيرة
0.500	هانى مروان ابراهيم الاثيرة	0.500	اماني مروان ابراهيم الاثيرة	0.500	علاء مروان ابراهيم الاثيرة
0.500	مروان ابراهيم اسعد الاثيرة	0.500	ماهر مسلم المسلمي	0.500	لورده عبد القادر سليمان الفخار
0.500	تاهدة محمد موسى عبد البالي	0.500	محمد موسى عبد البالي	0.500	لرا احمد صبيحي نهاد
0.500	زيد احمد صبيحي نهاد	0.500	جانيت احمد صبيحي نهاد	0.500	فيه سليمان داود جبر
0.500	محمد سليمان داود جبر	0.500	علاء سليمان داود جبر	0.500	ايدا سليمان داود جبر
0.500	داود كريم يعقوب حميد	0.500	بسمة موشيل عيسى مدقات	0.500	مطلب محمد الربيع اسلميات
0.500	علي النازكي	0.500	محمد يوسف حسن لندن	0.500	سكينة عبد السامح عبد الرحمن
0.500	للي جمال ابراهيم تاريس	0.500	مهند جمال ابراهيم تاريس	0.500	ماهر جمال ابراهيم تاريس
0.500	احمد صبيحي يوسف نهاد	0.500	جنانة صبيحي يوسف نهاد	0.500	حسن صبيحي يوسف نهاد
0.500	علياء صبيحي شافيق ابو غزالة	0.500	نواف صبيحي شافيق ابو غزالة	0.500	سام صبيحي شافيق ابو غزالة
0.500	مارتن توفيق يعقوب كتني	0.500	ليلي مارتن توفيق كتني	0.500	ليليان مارتن توفيق كتني
0.500	شريت جورج عبد حبش	0.500	محمود مناجح موسى العيسيه	0.500	محمد محمد عبد الرحيم عدوان
0.500	ريما محمد موسى محمد	0.500	محمد موسى محمد	0.500	رهام محمد ابراهيم قاسم
0.500	فاطمة يوسف عثمان عبدالله	0.500	نوال علي محمد نوال	0.500	يوسف سليمان علي ابو خضير
0.500	خليل محمود عبد الرحيم عدوان	0.500	رشاد داود رحمن احمد حمدان	0.500	يزيد يوسف سليمان ابو خضير
0.500	احمد احمد محمود جبر	0.500	رشاد داود رحمن احمد	0.500	بسام يوسف سلامة ابراهيم
0.500	انعام احمد محمود طهانة	0.500	فاطمة خالد حماد مصطفى عراي	0.500	ميونة منيح عثمان شادة
0.500	سليمان علي احمد ابو مؤمن	0.500	احمد عبد القادر عبد الدليم	0.500	مارين يوسف سليمان الحاج ابراهيم
0.500	المنصور محمود حسن علي الموسى	0.500	نشاء توفيق الحافظ	0.500	نشاء مصطفى ابراهيم احمد
0.500	زهرية طلعت حسين محمود	0.500	احمد سعيد محمد قاسم	0.500	صبيحي سمير صبيحي عبد الرزاق
0.500	انسين اياد صبيحي عبد الرزاق	0.500	اصفي اياد صبيحي عبد الرزاق	0.500	محمود احمد شهبان احمد
0.500	انص محمود احمد شهبان احمد	0.500	احمد محمود احمد شهبان احمد	0.500	حنان جودت زيني السبول
0.500	عائدة جودت زيني السبول	0.500	فاطمة جودت زيني السبول	0.500	ميونون جودت زيني السبول
0.500	شادن احمد ابراهيم الجمل	0.500	ماهر محمد ابراهيم الجمل	0.500	احمد محمد ابراهيم الجمل
0.500	وردة حسن محمد الخطيب	0.500	لرا احمد صبيحي الجمل	0.500	هانم محمد حسين الجمل
0.500	لوي ايمان عاتكي	2.000	عبد الحميد شهبان اسمعق الفصراوي	2.000	فالا محمد عبدالله دعاس
0.500	قوى ابراهيم محمد الجعد	0.500	سيد حسني يونس	0.500	هولاء محمود عبدالله حمتيني
0.500	احمد محمد ابو زيد	0.500	فاطمة يوسف حسن سعيد ابراهيم	0.500	روضة شهبان شهاب محمود البنا
0.500	مروان خالد محمد عبد الرحمن	0.500	احمد محمود خليل علي	0.500	عبد موسى عبدالله حمتيني
0.500	سمير لائق عبدالله الناجي	1.000	امون خالد محمد عبد الرحمن	0.500	سيد ابراهيم احمد نعمان
0.500	احمد محمود صالح رحال	2.000	ابراهيم بشير محمد عثمان	0.500	بهجت عاصم سليم مدي
0.500	احمد حامد محمد عتوك	0.500	لاروق بايع لولو	0.500	الفضل سعيد ناجي الفتحي
0.500	ماه خليل ابو قبيلة	0.500	لاروق حامد محمد حاد عتوك	0.500	افضل عوده عيسى الجمل
0.500	هاد سلمان عوده الفطيان	0.500	سوزي سليمان ابراهيم ابراهيم	0.500	باسم محمد حسين محمد صباح
0.500	مونيون خالد اسعد مراد	0.500	نبيا عوده نعمان اسلمتي	0.500	احمد ابراهيم مصطفى
0.500	يول جلال اسعد مراد	0.500	مديان حزين سالم يوسف	0.500	احمد محمد دوي محمود ابراهيم
0.500	يوسف تمام يوسف	0.500	امر علي لاهي اسعد	0.500	مدحمة محمد سالم الحدودي
0.500	ملاك خليل لاهي اسعد	0.500	طارق زيد لاهي اسعد	0.500	لوي ابراهيم فارس السام
0.500	جود زيد لاهي اسعد	0.500		0.500	محمود عبدالله محمد حمتيني
0.500				0.500	فالا محمود عبدالله حمتيني

0.500	لديا زوجة ابراهيم عبيد صالح	0.500	حمزة ابراهيم عبيد صالح	0.500	فلاح احمد عليه خانم
0.500	علاء عبد عارف الدخاني	0.500	مهيوب محمد عاك صالح عطية	0.500	امري موسى عبيد حسيني
0.500	علي حافظ صلاح محمود	0.500	عبد القليل عاك خليل محمد	0.500	فلاح سليمان عبيد لفاضل
0.500	عبد ربهون عيسى صويلح	0.500	عارف احمد مراد	0.500	سليم عاصم سليم مدي
0.500	محمد عارف احمد مراد	0.500	ابراهيم عارف احمد مراد	0.500	فادي محمد خير السيد
0.500	لثقي احمد اسماعيل المصري	0.500	فيثم قنوت المصري	0.500	فاطمة خميس مصطفى الجمل
0.500	عبد القتي حاتم المصري	0.500	زاد القتي حاتم المصري	0.500	امين حسن رشيد عباد
0.500	جمال عبد ابراهيم الجبري	0.500	خاتم زادي علي قريمان لياض خاشا	0.500	جمال عبدالله ابي بيوش
0.500	علي محمود حسن جرار	0.500	محمود حسن جرار	0.500	انصاف عبد القادر القردي
0.500	ابراهيم زكي عبد الرحمن المبول	0.500	لمرة عبد الله الهياحي	0.500	امجد محمد زينة الابيرة
0.500	فاهد ايوب احمد محمد	0.500	فهد ايوب احمد محمد	0.500	سناو محمود عباد حسيني
0.500	لزامه سرخان محمود العيم	0.500	ايوب احمد محمود العيم	0.500	ريه ابي ايوب لياو راجحي
0.500	سليمان سليمان عوده عبدالله	0.500	وفد سليمان عوده عبدالله	0.500	موسى عبدالله محمد حسيني
0.500	سمير سليمان عوده عبدالله	0.500	رادة اسحق عبد ربه يحيص	0.500	يحيى موسى عبدالله حسيني
0.500	جمال محمد طاهر طوفان	0.500	طار محمد طاهر طوفان	0.500	ريه عريان ملحم الدافمشة
0.500	احمد محمد عاك عجاج	0.500	ملي علي اسماعيل المعايطة	0.500	عاصم احمد ابي مدي
0.500	ابا بطوع ابراهيم عبدالله	0.500	فادير حافظ مراد	0.500	اسحق محمد سليمان القشيتا
0.500	شوقي حسني محمد نافع	0.500	علاء الدين شوقي حسني نافع	0.500	شاردي احمد يوسف اسماعيل
0.500	فلكار شوقي حسني نافع	0.500	عماد شوقي حسني نافع	0.500	جويل علي يوسف الرامنة
0.500	الكريم ابراهيم ابراهيم الوفايا	0.500	محمد احمد مراد	0.500	فادير محمد ابراهيم يوسف
0.500	ميسر محمد احمد مراد	0.500	زياد محمد احمد مراد	0.500	سليمان حسن مصطفى طافا
0.500	خديجة عبد ربه يوسف	0.500	ميسر محمد يوسف	0.500	سليمه ابراهيم عبدالله الابيرة
0.500	لوزينة عبد المجيد مصر الله	0.500	خيرية عبد حامد عبد الوهاب	0.500	نار محمد عبدالله حنوني
0.500	بابين عبد القلاني عبد القلناح محمد	0.500	كهرمان موسى محمد شكتاف	0.500	فاطمة عاك سليمان السمدى
0.500	سيد نظام كوردي	0.500	جهان احمد حنوخ	0.500	سار موسى عبدالله حنوني
0.500	ارون حسان الدين ابراهيم الابيرة	0.500	فريث حسان الدين ابراهيم الابيرة	0.500	صلاح عاصم سليم مدي
0.500	ميسر فيثم ابراهيم الابيرة	0.500	فيثم ابراهيم احمد الابيرة	0.500	غازي محمد اسماعيل حدي
0.500	علاء مرون ابراهيم الابيرة	0.500	عثمان مرون ابراهيم الابيرة	0.500	ابراهيم محمد احمد العرع
0.500	ريثم محمد موسى عبد الباني	0.500	حسن محمد موسى عبد القادر	0.500	بهيجة اسماعيل عبد مصطفى صر
0.500	زين احمد صهيبي نهاد	0.500	يالا احمد صهيبي نهاد	0.500	فيثم اكرم توفيق النجار
0.500	علاء سليمان داود جبر	0.500	علاء سليمان داود جبر	0.500	محمد فهد عبدالله بيوش
0.500	فاهد احمد جبر حودرة	0.500	جميل نهاد جمل لروزة	0.500	هلال حسن مصطفى طافا
0.500	بابي مطلب محمد الربيع	0.500	بابي مطلب محمد الربيع	0.500	نوي يوسف محمد عبد العزيز
0.500	يوسف حسن حسين ندين	0.500	تيسير ارحان سالم الخاخر	0.500	سار محمود عبدالله حسيني
0.500	فلكية محمد طالب ابراهيم	0.500	فلكيات صهيبي يوسف نهاد	0.500	فادي محمد محمود عيسى اليا
0.500	صهيبي يوسف نهاد	0.500	باسم شلق ايو غزاة	0.500	سحر موسى عبدالله حسيني
0.500	باسم شلق ايو غزاة	0.500	فاطمة يوسف سالم ابراهيم	0.500	ريي موسى عبدالله حسيني
0.500	لرا مارتن توفيق كتن	0.500	لرا مارتن توفيق كتن	0.500	رائك عاصم سليم مدي
0.500	صن محمد موسى محمد	0.500	ناهدة محمد موسى محمد	0.500	امك محمد ابراهيم احمد
0.500	صين موسى فضل الجبور	0.500	محمد شريف يوسف محمد ماما	0.500	محمد خضر عبد القلاح ابو خضر
0.500	محمد احمد احمد العرع	0.500	محمود سليمان عثمان صلي	0.500	خالد محمد احمد الحادوي
0.500	ابراهيم محمد عاكلي عريان	0.500	شهادة مصطفى موسى جمه	0.500	زين الحسن خيسن ممد
0.500	مسلم عويس عوض الشمرى	0.500	امين قور عبد الكريم الوفاية	0.500	زاد نافع ووجه كمال
0.500	لاديون فهد محمد القاشاني	0.500	لاديون كمال حسن شاهادة عبد	0.500	يوزين حسن طافا
0.500	جورج حنا شيم حكيم	0.500	محمود حسن علي القيسي	0.500	احمد محمد عاك عبدالله حنا
0.500	ريه محمد موسى سلاية	0.500	عبد القادر حسن نصر الله	0.500	
0.500	عائدة محمد ممد فادم	0.500	لوي ابيب صهيبي عبد الرزاق عوض	0.500	
0.500	احمد محمود احمد شيخان احمد	0.500	اصيل محمود احمد شيخان احمد	0.500	
0.500	امير جويل زكي السبول	0.500	فاوت زكي السبول	0.500	
0.500	لارين محمد ابراهيم الجمل	0.500	سوز محمد ابراهيم الجمل	0.500	
0.500	وحد محمد ابراهيم الجمل	0.500	عدي موسى اسماعيل ابو دوش	0.500	
0.500	باسم سليمان ابراهيم الجمل	0.500	نبيلة ايوب زكي الله شحادة	0.500	

مكتبة الأصول

إعلان إلى السادة مساهمي
بنك الإنماء الصناعي

ترجو إدارة بنك الإنماء الصناعي من المساهمين التالية أسماؤهم أو ورثتهم الشرعيين ضرورة مراجعة شؤون المساهمين في مبنى الإدارة العامة جبل عمان - شارع الكلية العلمية الإسلامية خلال ساعات الدوام الرسمي لاستلام أمانات أرباح أسهمهم المبيعة لزاء اسم كل منهم والتي مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاماً دون أن يطالبوا بها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور وفي حالة تخلفهم عن ذلك فإن الشركة تنذرهم بأن أموالهم المبيعة أدناه من (الأسهم و/أو أرباحها) ستؤول ملكيتها نهائياً إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥.

راجين من أصحاب العلاقة مراجعة البنك خلال المهلة المذكورة أعلاه مصطحبين معهم الوثائق اللازمة كما يرجى من الورثة الشرعيين إحضار حصر إرث حسب الأصول.

وتنهي إدارة البنك بجميع الورثة الذين لا تزال أسهم مورثيهم مسجلة لدى البنك بأسماء مورثيهم ضرورة مراجعة الدائرة القانونية في (مركز إيداع الأوراق المالية) التابع لهيئة الأوراق المالية (سوق عمان المالي سابقاً) والكائن خلف فندق ريجنسي قرب دوار الداخلية وذلك لتصويب أوضاع مساهماتهم تمهيداً لتصويبها في سجلات البنك.

بنك الإنماء الصناعي

بنك الإنماء الصناعي

كشف الأموال المتقادمة

بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٥

الرقم للمتسلسل	رقم للمساهمة	اسم المساهم	المبلغ فلس / دينار	عدد الأسهم
١.	١٥	عبدالله الحاج احمد عسقلان	٣/٨٢٥	٥
٢.	٢٧	محمود طاهر النجاني	٣٥/٠٠٠	-
٣.	٤٦	فاطمة لحد كلثوم	٩٦/٥٠٠	١٠٠
٤.	٦١	احمد يعقوب علي بور تاموخ	٦/٧٥٠	٢٥
٥.	٦٢	منى يعقوب علي بور تاموخ	١/٢٠٠	١٥
٦.	٦٣	زيور يعقوب علي بورتاموخ	١/٢٠٠	١٥
٧.	٦٨	مرزوق محمد فليح الجواميس	١٠/٠٠٠	-
٨.	٧٠	هشام سامي قطينه	٣/٧٥٠	-
٩.	٩٦	رشاد يوسف دلال	٨/٥٠٠	٥٠
١٠.	٩٧	بدوي يوسف دلال	٥٢/٠٠٠	٥٠
١١.	٩٨	أديب زكي أياظه	١١٤/٠٠٠	١٠٠
١٢.	١٢٨	نوفه عبد الفتاح القطيشات	-/٦٦٠	-
١٣.	١٥٢	ورثة رائد دروزه	١٧٩/٠٠٠	٢٠٠
١٤.	١٦٤	جازع عوض الأوضح بلي صخر	١٦/٢٧٠	١٥
١٥.	١٧٠	علي مصطفى محمد حزين	١٣/٧٤٠	-
١٦.	١٧٨	ذياب محمد طحوش	٩/٦٠٠	-
١٧.	٢٠٣	زكريا محمد سليمان بطاح	١/٤٣٠	٢
١٨.	٢٠٥	أوجيني جورج سلامه	٣/٠١٠	-
١٩.	٢٠٦	راوية جورج سلامه	٥/٧٧٠	-

هكذا من الأصل

الرقم المتسلسل	رقم المساهم	اسم المساهم	المبلغ فلس / دينار	عدد الأسهم
٢٠	٢٠٧	عبله جورج سلامة	٣/٨٧٠	-
٢١	٢١٠	محمد عبد الرحمن السقاريلي	٢/٤١٠	-
٢٢	٢٣٣	ربحي دلود صبح	٢٨/٥٠٠	١٠٠
٢٣	٢٣٦	رمزي يوسف عبد ناجي وسمر يوسف عبد ناجي	٤/٦٨٠	٨
٢٤	٢٤٣	شركة وكالة السياحة العربية المحدودة	١٣٣٠/١١٥	١٠٠٠
٢٥	٢٧٠	نادر لطفي المفلح	٤/٥٠٠	-
٢٦	٢٧٩	محفوظ ابراهيم الجلال	١٠/١٠٠	١٠
٢٧	٢٨٣	محمود نواف طحشون عبدالله	٢/٧٠٠	٣٠
٢٨	٢٩٩	عبد الحميد العايد العصفور	٤/٥٠٠	-
٢٩	٣٢٢	نهيل صبري خضر	٩/١٠٠	١٠٠
٣٠	٣٣٥	عبد العزيز نافع زعير	٤/٥٠٠	-
٣١	٣٦١	سميره عزت الجاعوني	٤٩/٢٥٠	٥٠
٣٢	٣٦٤	رزق فائق فضائل	٣٨/٥٠٠	١٠٠
٣٣	٣٦٥	فوزيه موسى عطا الله قسيس	٦٤/١٠٠	٥٠
٣٤	٣٦٦	سامي فائق فضائل	١٠/١٠٠	٢٦
٣٥	٣٦٧	نلي فائق فضائل	١٠/١٠٠	٢٦
٣٦	٣٨٨	هند مختار عبوشي	٧/٧٥٠	١٠
٣٧	٣٩٠	رشديه زكي زيد	٣٠/٧٤٥	٥٠
٣٨	٤٠١	حزامه رياض استانبولي	٥٦/١٠٠	-
٣٩	٤٠٣	مزين محمد حمودي	١٠/١٠٠	-
٤٠	٤١٢	الشركة الكولونية الأمريكية	١٣٣٠/١١٥	١٠٠٠
٤١	٤١٥	امل حسن مطام الزعبي	١٢/٣٠٠	٢٠
٤٢	٤٢٧	علامه اسعد علي اسعد	١١/٢٥٠	١٥
٤٣	٤٢٨	معاوية اسعد علي اسعد	٤/٦٠٠	٥
٤٤	٤٢٩	معاوية اسعد علي اسعد	٤/٣٠٥	٥
٤٥	٤٣٣	معاوية اسعد علي اسعد	١٨/٩٣٥	-

٤٦	٤٤١	فاطمه موسى اعليوات	١٧/٩٠٠	٢٠
٤٧	٤٤٨	عبد الفتاح عادل عرفات	٦/٢٨٠	-
٤٨	٤٧٣	باتر ناظم فاروق	١٩/١٠٠	-
٤٩	٤٧٥	هند محمود القيسي	١١/٧٠٠	-
٥٠	٥٠٦	مزين درويش ابو زعرور	١٠/١٠٠	-
٥١	٥٠٩	وحيد نياض يعقوب	١٧/٧٢٥	٤٠
٥٢	٥١٠	نعمه احمد القيسي	١٠/-	-
٥٣	٥٢٩	عائده محمد سنونو	٨/١٠٠	-
٥٤	٥٣٧	مارجو صالح فاخوري	٥/١٠٠	٥٠
٥٥	٥٣٩	محمود ابراهيم جلال	١/١٠٠	-
٥٦	٥٥٨	احمد محمد سليمان عبد الكريم	٣٩/١٠٠	-
٥٧	٥٦١	علي محمد نافع مصطفى	٥/-	٥٠
٥٨	٥٧٠	لطفي جميل حسن حسين	١/٨٥٠	-
٥٩	٥٧٥	عرفات رشاد موسى آغا	٤/٥٠٠	-
٦٠	٦١٥	ورثة خديجه انيس الأميري رباطه	٥٩/٥٠٠	١٠٠
٦١	٦٢٤	قدوى مفلح غراييه	٢٤/٥٠٠	٥٠
٦٢	٦٣٠	فاعور خازر احمد	٣/٤٠٠	١٠
٦٣	٦٤٩	الياس منري ابو شنب	٦٧/٥٠٠	١٠٠
٦٤	٦٦٢	ورثة نازك عيسى اشقيه	٢٥/٢٤٠	٢٠
٦٥	٦٦٤	بهييه موسى اشقيه	٣/٤٠	٢٨
٦٦	٦٧١	عدي داود اهرام	٣/٥٠٠	٢١
٦٧	٦٧٥	صفيه عبد اللطيف احمد الخطيب	١/٧٠٠	١٠
٦٨	٦٧٦	عطا الله حسن محمد ابو عاصي	١١/٥٠٠	١٠٠
٦٩	٦٧٩	بدرية عبدالله اليمام	٣٣/٧٥٠	٥٠
٧٠	٦٨٠	سلطان عبدالله الكليب	٦/٧٥٠	١٠
٧١	٦٨١	حسام عبدالله الكليب	٦/٧٥٠	١٠
٧٢	٦٨٢	عبدالله سلطان الكليب	٦٧/٥٠٠	١٠٠
٧٣	٦٨٣	عبد الرحيم خليل جلال	١٣/٣٠٠	١٠
٧٤	٦٨٦	محمد عبد الفتاح نسبيه	٦٧/٥٠٠	١٠٠

مكتبة الأصل

٧٥	٦٩٣	حسن ابراهيم سالم	٢٠/٠٠٠	-
٧٦	٦٩٧	احمد محمود الحاج اسعد	٢٠/٧٣٥	١٠٠
٧٧	٧٠٣	زكريا محمد عبدالله اللقاق	٢٣/٧٣٥	٢٠
٧٨	٧٠٤	محمد احمد الفتiche	٢٩/٥٠٠	١٠٠
٧٩	٧٠٥	ميشيل جورج نرزي	١٨/٥٤٤	-
٨٠	٧٣٢	وجدان عبد القادر	١٠/٠٠٠	-
٨١	٧٥١	رياض شيخ محمد الزريقي	١٠/٥٠٠	-
٨٢	٧٦١	خير الدين عبد القادر الدريني	٥٠/٠٠٠	٥٠٠
٨٣	٧٨٧	سامي ناصيف موسى	٥٤/٧٢٥	-
٨٤	٧٨٩	ابلي عاطف صلاح	٢٧/٣٥٥	-
٨٥	٨٠٤	محمد عيسى شحاده	٢/٠٠٠	-
٨٦	٨١٤	راكبان عنان الجازي	٤٩/٠٠٠	-
٨٧	٨١٥	جليله عواد تادرس	١١/٠٠٠	٥٠
٨٨	٨٢١	عبد الفتاح محمد عبدالله العملة	١/٧٠٠	١٠
٨٩	٨٢٩	عله كامل السخن	٢٤٧/٥٠٠	٥٠٠
٩٠	٨٤٩	امير حسن مصطفى العوض	٦٧/٥٠٠	-
٩١	٨٥٣	وحيد محمد سعيد مرعي	٦٧/٥٠٠	١٠٠
٩٢	٨٦٤	ضامن خليل خوري هلسه	٥/٠٠٠	-
٩٣	٨٦٧	سميح رجب مصطفى الجدي	٩٣/٠٠٠	٢٠٠
٩٤	٨٧٠	لطفي عبد الرحيم سماره	٩٣/٠٠٠	٢٠٠
٩٥	٨٧٥	محمد احمد عبد اللطيف الشعار	٥٩/٥٠٠	-
٩٦	٨٧٩	جودت محمد يحيى الناصر	١٣/٨٨٧	-
٩٧	٨٨٧	عبد الرحيم علي اسكندر	٦٧/٥٠٠	١٠٠
٩٨	٩٥٢	رشاد احمد الصالح	١٤/٠٠٠	-
٩٩	٩٦١	عبد الرحيم صلاح عنيانوي	٤/٠٠٠	-
١٠٠	٩٦٦	عبد الرزاق موسى اشقيه	٢/٠٠٠	٢٥
١٠١	٩٦٧	مريم عبد الرحمن استيكيه	١٣/٦٨٠	١٢
١٠٢	٩٩١	سامر سليمان شفيق	١٠/٠٠٠	-

١٠٣	١٠٢٠	فهيمه محمود صلاح	٢٢/٩٣٥	٣٣
١٠٤	١٠٢٤	محمد وائل زهير مطر	١/٠٠٠	-
١٠٥	١٠٢٦	باري محمد مسلم	١/١٢٠	-
١٠٦	١٠٢٧	عوض علي سليمان	٣/٥٠٠	-
١٠٧	١٠٧٤	سماعه رضوان عبد الرحيم القطيشات	-/٣٢٠	٤
١٠٨	١٠٧٥	هند رضوان عبد الرحيم القطيشات	١/٩٢٠	٤
١٠٩	١٠٨١	خالد وجيه بشتاوي	٤/٥٠٠	-
١١٠	١٠٨٣	زهير وجيه بشتاوي	٤/٥٠٠	-
١١١	١٠٨٤	فاروق وجيه بشتاوي	١٤/١٧٥	١٥
١١٢	١١١٧	خديجه اسماعيل عليوه	٣/١٥٠	١٠
١١٣	١١٢٢	هيلانه غبود تابللو	١١/٥٠٠	-
١١٤	١١٣٣	منير عبد الفتاح حسين	٣٨/٥٠٠	-
١١٥	١١٦٥	سلوى خماس	٢٠/٣١٠	٣٠
١١٦	١١٧٠	سمعان حنا حنوش	٥/٩٥٠	-
١١٧	١١٨٤	محمد هشام هاشم بركات	٣/٩٠٠	٢٠
١١٨	١١٩٦	نائله كامل ابو جابر	١٠/٠٠٠	-
١١٩	١١٩٧	للهم عبد الجليل حسن عبد المهدي	١٤/٤٠٠	٣٠
١٢٠	١٢٠٢	سميره لطون دال	-/٢٥٠	-
١٢١	١٢٣٢	عماد عليان ابو السميد	٤/٠٠٠	٥٠
١٢٢	١٢٥٤	لطيفه مدوح ابو غزاله	١٣/٢٦٠	٧٨
١٢٣	١٢٥٧	هند فايز جودت قطان	١٤/٧٩٠	٨٧
١٢٤	١٢٦٩	ماهر محمود البشير	-/٩٤٠	٢
١٢٥	١٢٧٥	عريب صبري احمد اللقاق	-/٣٧٠	-
١٢٦	١٢٩٩	سليم خليل ابراهيم القسوس	٢/٢٠٠	-
١٢٧	١٣١٢	موسى ابو الناصر حاج محمد الطاهر	١٠/٠٠٠	-
١٢٨	١٣١٨	احمد محمد سالم جلال	٩١/٢٠٠	٨٠
١٢٩	١٣٢٤	سعيد عبد السلام المنلي	٤/٠٠٠	-
١٣٠	١٣٣٥	خيريه محمد قاسم عطوط	٥/٠٠٠	-

مكتبة الأصل

١٣٣٨	١٣٦	محمد سعيد قاسم عطوط	٧/٨٠٠	-
١٣٣٩	١٣٧	محمد نجيب قاسم عطوط	٧/٨٠٠	-
١٣٤١	١٣٨	رندة وليلى قاسم احمد عطوط	٧/٨٠٠	-
١٣٤٤	١٣٩	وصفيه محمد سعيد الحليوتي	-/٤٠٠	٥
١٣٤٥	١٤٠	هشام محمد سعيد صلاح عنباتوي	-/٨٨٠	١١
١٣٤٦	١٤١	عصام محمد سعيد صلاح عنباتوي	-/٨٨٠	١١
١٣٤٧	١٤٢	هيام محمد سعيد عنباتوي	-/٤٨٠	٦
١٣٤٨	١٤٣	هاله محمد سعيد عنباتوي	-/٤٠٠	٥
١٣٤٩	١٤٤	غاده محمد سعيد عنباتوي	-/٤٨٠	٦
١٣٥٠	١٤٥	هيفاء محمد سعيد صلاح عنباتوي	-/٤٨٠	٦
١٣٧٧	١٤٦	محمود أسعد عبد القادر حسين	١٠/٨٠٠	١٢٠
١٣٩٧	١٤٧	رضوان سميرين	٨/٨٠٠	-
١٣٩٨	١٤٨	خليل سميرين	٨/٨٠٠	-
١٤١٠	١٤٩	فريال السعد	١٧/٥٠٠	-
١٤١٣	١٥٠	مريم احمد محمد نياض	١/٨٠٠	١٠
١٥٠٣	١٥١	سهيله توفيق منصور	٢٠٥/٨٠٠	-
١٥٠٥	١٥٢	جميل محمد شعبان	٥/٤٦٥	-
١٥٠٩	١٥٣	عائده راييه	٥٥/٥٠٠	-
١٥٢٩	١٥٤	محمود الديري	٤١/٢٥٠	-
١٥٤٥	١٥٥	فريد ابراهيم حسن خليل	٥/٥٠٠	١٨
١٥٦٢	١٥٦	أنيس فيس حلاوه	١١/٥٠٠	-
١٥٦٨	١٥٧	فيروز جرار	١٥/٥٠٥	-
١٦٠٠	١٥٨	صبيحه الدرلهي	٣/٤٩٠	-
١٦٦٠	١٥٩	سهيله علي شحاده	٢/٨٧٥	-
١٧٠٢	١٦٠	محمود محمد عبدالله	٧/٩١٦	-
١٧٩٠	١٦١	ميرفت فوزان عطا	٨/٥٠٠	-
١٨١٥	١٦٢	مكرم موسى البكري	٩٠/٥٠٠	-
١٨٣٣	١٦٣	علي محمد علي الربايعة	-/٦٨٠	-

١٨٣٤	١٥٩	فضل عوض محمد سليمان	١١/٥٠٠	١٠٠
١٨٥٤	١٦٠	عبد الفتاح الحاج احمد	-/٥٥٠	-
١٨٥٧	١٦١	جواهر مطيع عماد محمود الجاعوني	٥١/٤٢٥	١١٥
١٩٣٦	١٦٢	صلاح الدين بشير التوباني	٥/٥٠٠	-
١٩٧٠	١٦٣	توفيق جورج ابو عيطه	١٠٨/٥٠٠	٤٠٠
٢٠١٩	١٦٤	عبد الرحمن وجيه منكو	١١٥/٥٠٠	-
٢٠٥٠	١٦٥	نايف سليمان صالح	٨٠/٥٠٠	-
٢٠٦١	١٦٦	خضر سعيد عليان	٢٨/٧٥٠	-
٢٠٩٧	١٦٧	محمد امين سالم	٥/٥٠٠	-
٢١٥٠	١٦٨	محمد محمود ابو الراغب	٥/٥٠٠	-
٢١٦٦	١٦٩	قاسم محمد الهجن	١٧٠/٥٠٠	-
٢٢٢٣	١٧٠	محمد زهير احمد ابو الخير النجار	٣/٥٠٠	-
٢٢٤٠	١٧١	هشام أسعد صالح حمدان	١٨/٥٠٠	-
٢١٤٤	١٧٢	مصطفى محمود درويش	٢٥/٩٠٠	-
٢٢٤٩	١٧٣	جهاد عبد اللطيف سيف الدين عبد الهادي	٣/٥٢٥	-
٢٢٥٠	١٧٤	هيام عبد اللطيف سيف الدين عبد الهادي	٢/٥٠٠	-
٢٢٥٢	١٧٥	فتحيه عبد اللطيف سيف الدين عبد الهادي	٢/٥٠٠	-
٢٢٥٥	١٧٦	عزمي عبد اللطيف سيف الدين عبد الهادي	٤/٥٠٠	-
٢٢٥٧	١٧٧	كامله سليم عبد الهادي	١٣/٨٧٠	-
٢٢٦٥	١٧٨	سلطان موسى بوران	٥٣/٧٥٠	-
٢٢٨٨	١٧٩	علي سعيد ملحس	٥١/٧٥٠	-
٢٣٩٠	١٨٠	عز الدين محمود الروسان	٤/٥٠٠	-
٢٤٢٢	١٨١	رائت فهد علي طيفور	١١/٨٠٠	-
٢٤٢٣	١٨٢	محمد فهد علي طيفور	٨/٢٠٠	-
٢٤٤٥	١٨٣	محمد محمود مصطفى زقطان	-/١٠٠	-
٢٤٤٦	١٨٤	فيص محمد محمود زقطان	-/١٠٠	-
٢٤٧٨	١٨٥	لينا كمال محمد حمدان	١٣/٤٦٩	-

مكتبة الأصل

١٨٦	٢٤٩٤	عادلبيه أحمد غريب النل	-/٥٦٧	-
١٨٧	٢٥١١	مدحت يوسف اسحق بزادوغ	-/٤٥٠	٥
١٨٨	٢٥١٢	مراد مدحت يوسف بزادوغ	-/٤٥٠	٥
١٨٩	٢٥١٣	مردم مدحت يوسف بزادوغ	-/٤٩٢	-
١٩٠	٢٥٢٩	أحمد عبد الرحمن محمد عبدالله الهرش	٩/٠٠٠	١٠٠
١٩١	٢٥٣٠	عبد الهادي عبد الكريم القرعان	-/٣٧٥	-
١٩٢	٢٥٥٠	نبيل صبيحان يوسف عمري	١/٩٤٤	-
١٩٣	٢٥٦١	عطا صالح علي فنيص	١/٠٠٦	١٠
١٩٤	٢٥٦٣	أحمد محمد محمود عويس	-/٢٦٤	-
١٩٥	٢٥٦٤	محمد فايز محي شابووغ	١/٩٦٧	-
١٩٦	٢٥٦٥	مؤمن محمد اسحق ايزادوغ	١/٤٧٥	-
١٩٧	٢٥٦٦	ايهاب سهيل جريس حدادين	-/٠٧٥	١٠
١٩٨	٢٥٦٧	سميحه ميخائيل سليم الشويحات	-/٠٧٥	١٠
١٩٩	٢٥٦٨	سهيل جريس حدادين	-/٠٧٥	١٠
٢٠٠	٢٥٩٤	أحسان عبد الحليم مفضي الريالات	٢/٧٩٠	٣١
٢٠١	٢٦٠٥	محمد درويش جمعه جروان	١/٠٠٠	-
٢٠٢	٢٦١١	شاهر محمد ذيب علي ابراهيم	٣٤/٧٢٢	٢٠٠
٢٠٣	٢٦١٢	محمد أحمد حسن السكران	٤/٢٣٦	-
٢٠٤	٢٦١٣	حسن محمد أحمد السكران	٤/٢٢٦	-
٢٠٥	٢٦١٧	مخاد عوده ابنه العمرو	-/٠٥٦	-
٢٠٦	٢٦٤٠	علي مصطفى عمر رمان	-/٨٤٥	٥
٢٠٧	٢٦٦١	مدوح أحمد العمروطي	٦٨/٠٠٠	-
٢٠٨	٢٧١٤	محمد حمود شنوان	٤/-	-
٢٠٩	٢٧٢٧	حسن عبد العزيز محمد	٢٦٨/٠٠٠	-
٢١٠	٢٧٥١	محمد عبد العزيز محمود طوفان	١٦/٦٦٠	-
٢١١	٢٧٥٣	نايفه مصطفى عبد الرحمن طوفان	٥/٩٥٠	-

اعلان

لمساهمي شركة القدس للتأمين المساهمة المحدودة

ترجو شركة القدس للتأمين المساهمة المحدودة من السادة المساهمين المذكورة اسماؤهم اثناء مراجعة الشركة بالسرعة الممكنة لاستلام أمانات أسهمهم والتي مضى عليها (١٥) عاماً دون استلامها مصطحبين معهم الوثائق الرسمية أو مراجعة الوارث الشرعي لاستلام المستحقات في حال وفاة المساهم مصطحبين معهم شهادة الوفاة وحجة حصر الإرث.

وفي حال تغفلهم عن الحضور لغاية ٢٠٠٣/١/١ تنذرهم بأن أموالهم وأسهمهم كاملة ستؤول للحكومة إذا لم يتقدموا للمطالبة بها خلال تلك المدة حسب قانون تملك الحكومة للأموال التي لحقتها التقادم رقم (٣٥) لعام ١٩٨٥.

ملاحظة هامة: ما سيؤول للحكومة هو الأموال + الأسهم كاملة.

موقع الشركة: الشميساتي - شارع عبد الحميد شرف - هاتف ٥٦٩٣١٦١.

مدير عام الشركة

كشف أرصدة المساهمين

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الأسهم	الأمانات	
			فلس	دينار
٤٥٨	وداد جميل خليل جوينات	٦٩	٥٢٩	٤٨
٧٦٥	صالحه خالد عبد السلام الكبياتي	١٣	٢٢٩	٩

مكزاً من الأصل

المطالبات

اعلان

عملا باحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٠٠١/١٩) .

يرجى من السادة المذكورة اسمائهم بالكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة اراء اسم كل منهم خلال فترة انقضاها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

المدير العام

احمد عبدالفتاح

اسم المنشأة	اسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
مطعم مراد	خاتم يوسف صالح ابو شحادة	صويلح/ الشارع الرئيسي	١٢٩٤,٠
كراج ابو النول القلي	ابراهيم بكري عيسى ابو النول	أريحا/ المدينة الصناعية	١٩٢٨,٠
جمعية الشؤون الشمالية الخيرية	الحجزل على موجودات الجمعية	الشوكة الشمالية	٤٤٢٩,٠
مخابر البيادر الآلية (شركة محمود الحشاش وخازر العزام)	محمود محمد نايف الحشاش خازر محمد عريمان العزام	أريحا/ شارع الرشيد	١٦٦,٠
مطعم تشكن هاوس (شركة عثمان رمضان وسامي ومحمد حسن احمد بوراشد)	الحجزل على موجودات الشركة	أريحا/ صارة حسن ابوراشد	٨٢,٠
شركة باصات للصريح الاهلية	ملح احمد عمر الصالح	أريحا/ الصريح	١٢٥٣٣,٠
مطجرة لكرمل	اسعد شريف الحاج حسن	أريحا/ شارع الملك فيصل	٧١٣٣,٠
مطجرة العربي	يوسف عربي عجاج عبيدات	أريحا/ بيت راس	٥١٦٠,٠
جمعية سيدات وادي الريان	الحجزل على موجودات الجمعية	أريحا/ وادي الريان	٢٨٣٩,٠

مخينة ازياء اليوم	ارغلي احمد اسماعيل ارغلي	أريحا/ شارع الملك حسين	٢٨٠٠,٠
شركة باصات خليفات وكنعان وعنقارة	ملح سليم الحسن الخليفات علي عبد محمد جدوع كنعان حسين علي مسلم عنقارة	أريحا/ كفر جابر	٦٦,٠
شركة الحرية لصناعة اللابسة	الحجزل على موجودات الشركة	أريحا/ مدينة الحسن الصناعية	٥١٧٥,٠
محلات احمد ابو الحسن لمواد البناء	احمد محمد احمد ابو الحسن	أريحا/ المدينة الصناعية	١١٧,٠
مخابر اريحا الآلية	احمد عبد عمر الخطيب	أريحا/ مقابل المحافظة	٨٣,٠
شركة مدام كوري للاغطية والشراشف والبرادي	تيسير خليل ابراهيم علوي	أريحا/ مدينة الحسن الصناعية	١٧٩٢,٠
شركة لاما لصناعة الالبسة	الحجزل على موجودات الشركة	أريحا/ جامعة العلوم والتكنولوجيا	١٤٠٣,٠
مخابر الجوهره	يوسف محمد سالم الشرع	الرمثا/ شارع الوحدة	٧٩٩,٠
مشارل منتصر للارياح	منتصر كامل ابراهيم سرحان	أريحا/ شمسارح ابن خلدون	٤٩٧,٠
جمعية عمال الخيرية	الحجزل على موجودات الجمعية	علعال/ وسط البلد	١٧٤,٠
محلات مهدي عودة الرواشدة	عودة سليمان سالم الرواشدة	الكرك	٥٣,٠
مشارل لآر حمن للامنيوم والحدادة	محمد صلاح محمد عباينة	أريحا/ بشري الشارع الرئيسي	٣٨٤,٠
مدرسة لتجاج الثانوية للبنات	وسام محمد حسين علي خالد علي محمد العابد كمال نعمات محمود للزيتوني	أريحا/ دوار سال	٣٦,٠
مدرسة فاطمة الزهراء الاسلامية	تالا علقب خصاونة	أريحا/ النعمية	٥٤,٠
شركة الزيتونة	جهاد سالم صالح خريسات	أريحا/ سوم الشناق	٢٤٥,٠
شركة عبدالفتاح طلب العزة واولاده	عبدالفتاح طلب احمد العزة احمد طلب احمد العزة	أريحا/ شارع للسطين	٢٢٢,٠
محلات يوسف ابوبكر لمواد البناء	يوسف محمد احمد ابوبكر	أريحا/ شارع الوايد	٦٣,٠
مركز ابولو لخدمات الكمبيوتر	ايمن احمد محمود حداد اسامة احمد محمود حداد	أريحا/ شارع ايمن	٨٤,٠
بقالة المنصورة	خالد يوسف علي الاحمد	أريحا/ المجمع الشمالي	٥٢,٠
وكالة المجلد للتجارية	مروان توفيق عبدالرحمن ابو غدا	أريحا/ المدينة الصناعية	١٤١,٠
مخابر الامانة	عصمت ادبب موسى الرضي	عجلون	٢٠٥٧,٠
مقصرة عجلون	سعيد موسى ناصر الرضي	عجلون	١٢٨,٠
مخابر الطباخي للمعائنات	هاتم يحيى عبدالقادر الطباخي	عسان/ جبل الجوفة	٣٣٩٩,٠

مكزاً من الأصل

٢١٢٨٩,٠	عمان/ منتزة عمان	عزمي عادل مهيار	مطعم التلال السبعة
	القومي	نور عزمي عادل مهيار	
١٤٨٩,٠	عمان/ جبل الجوفية	حسن احمد حسن الدلة	مكتب تكسي الدلة
٣٠٧٢,٠	عمان/ شارع مادبا	حمدالله محمد علي حمدان	مخبز رام الله الكهربائي
٥٣٨٥,٠	جبل الحسين	مروان مصطفى نمر ابو خوش	كافيتريا جواد
٣٢٩٠,٠	عمان/ شارع الملك حسين	محمود جمعة محمود الناطور	شركة حول المحيط الهادي للمسباحة
		جمعة محمود الناطور	والسفر
٥٣٠,٠	جبل اللويبة	خيري ياسين خيرو الحلبي	مخبز اللويبة الآلي
		سامر ياسين خيرو الحلبي	
		بشار ياسين خيرو الحلبي	
٧٣٥,٠	الكرك/ شارع الخضرة	عارف يوسف صالح الطراونة	مؤسسة عارف الطراونة
٢٠٣٦,٠	اردن/ شارع ايدون	فايز طلعت ابراهيم الشامي	عالم البصريات
٤٠٨٦,٠	اردن/ المدينة الصناعية	صالح ذكرا الله محمد ذكرا الله	معمل ومشغل صالح ذكرا الله
١٣٩٧,٠	الرمثا/ الحي الجنوبي	رغبة ابراهيم احمد ادريس	روضة براعم الايمان
٥٣٨٥,٠	اردن/ ايدون	مصطفى احمد يوسف حوراني	مطعم الاخوة
١٧٣,٠	اردن/ ايدون	منيب محمود صالح الشرقي	مستودع ادوية اليرموك
٨٢٧٥,٠	اردن/ شارع عمر بن الخطاب	محمود محمد خير المعاني	اوبتكو معالي
٤١٧٣,٠	اردن/ شارع الحصن	جمال احمد سليم اسعد	مؤسسة الواحة التجارية
٥٣١٢,٠	اردن/ المدينة الصناعية	احسان عمر حيدر ابيجي	كراج ارم
٢٤٥٢٩,٠	الرمثا	عبدالله علي محمد الخطيب	شركة سهل حوران للزراعة
٢٥٧٥,٠	اردن/ شارع الامير نايف	سعيد سلامة سعيد الملاح	مشغل الشروق
٦٣١,٠	اردن/ المدينة الصناعية	صالح حسين محمد ابراهيم	كراج صالحي حسين واخوانه
١١٣٦٤,٠	الرمثا/ الشارع الرئيسي	قاسم محمد سليمان جردات	كراج قاسم جردات
١١٦٩,٠	اردن/ مدينة الشاحلات	فتحي خليل عبدالله اللواح	كراج اللواح
٧٥٩٢,٠	اردن/ كفر يوبا	محمد شريعة الياس حسين	معامل التيسير للبلاط
٣١٨٩,٠	اردن/ دوار البريد	محمد فالح ضيف الله كريد	مشغل واقيات الدالة
٣٨٩١,٠	اردن/ حوارة	فتحي امين يوسف شطناوي	لقنيات حوارة
٣٤٤٩,٠	اردن/ عين القراب	محمود نصر عبد بشارت	مقصرة ليكن البشارت
٨٧٤٢,٠	المفرق	ماجد محمد سليم عودة	كسارات الرحمة
١٠٦٠,٠	اردن	الحجز على موجودات الجمعية	جمعية كترجابل الخيرية
١٩٧,٠	اردن/ مدينة الحصن الصناعية	احمد علي مسعود دوقراني	شركة احمد علي مسعود دوقراني
		محمود علي مسعود دوقراني	
		اسامة علي مسعود دوقراني	
١٠١٥,٠	اردن/ مجمع عمان	فهمي يوسف سلبي الرماح	حلوليات العصر
١١١٥,٠	اردن	هاني صالح حسن قواسمة	مخبز هاني قواسمة

٢٢٤٦,٠	اردن/ خلف شارع السينما	باسم حسن احمد محسن	مشغل المحسن
١٣٢٩,٠	اردن/ شارع ايدون	فواز جميل احمد ردايدة	شركة ردايدة وشركاه
٢٢٥٤,٠	اردن/ شارع حكما	شاكر صالح ذياب المصلح	كراج الشيخ شاكر
٤٠٢,٠	اردن/ المدينة الصناعية	حمدان رويحي عبد محمود	مشغل رويحي لصناعة صناديق السيارات
٦٢٣١,٠	اردن/ شارع فوعرا	محمد سلامة مصطفى بني هاني	شركة محمد ولحم بني هاني
١٦٧٧,٠	اردن/ المدينة الصناعية	صبيحي علي فارس دلكي	كراج الهندي
٥٢٢٥,٠	حريما/ وسط البلد	الحجز على موجودات الجمعية	جمعية حريما للتنمية الاجتماعية
٤٦٤٧,٠	اردن/ دوار مال	رياض زياد حسن الغباري	مركز الغباري لقيادة السيارات
٣٧٦,٠	اردن	لجوي شاكر عبد الحميد الزهار	مطعم تورنتو
		نجيب محمد نجيب الحمود	
٤٢٨٧,٠	اردن	محمود مصطفى يوسف السمرى	شركة محمود مصطفى وهله شتوي
٩٥٧,٠	اردن/ شارع المتنبى	احمد حسين سالم ابوسل	مشغل ابوسل للتأسيه
٦١٨٢,٠	اردن/ شارع الرشيد	لوزي عبد الحليم سليم السلطي	حلوليات لوزي السلطي
١١٠٤٧,٠	اردن	لوزي محمد جبريل القواسمي	مستشفى القواسمي
		عبد الحافظ محمد جبريل القواسمي	
٢٢٩,٠	اردن/ شارع حوارة	نوال محمد عبد غرابية	الاصيل لتأجير السيارات السياحية
١٥٩٠,٠	اردن/ شارع الخلود	بسام محمد صالح العزام	شركة بسام العزام لتصليح مائتورات
٥١٥٠,٠	اردن/ مجمع الاغوار	احمد مصطفى صالح الكولحي	مطعم مجمع الاغوار
٣٣١٠,٠	اردن/ شارع الملك طلال	عمر محمد محمود شحات	مكتب المهندسين عمر شحات
١٩٤٧,٠	اردن/ حي القصيلة	عبد الكريم احمد محمد العمري	روضة بدر التريبية
١١٢٧٦,٠	اردن/ مدينة الحسن الصناعية	الحجز على موجودات الشركة	شركة حجازي وقره بيبار وشركاهم
١٩٤,٠	اردن/ مدينة الحصن	سلطي محمد موسى الربيع	مؤسسة المعجزة للتخليص
		خلاد احمد شكري النابلسي	
١٥٠٦٩,٠	اردن/ مدينة الحصن	الحجز على موجودات الشركة	شركة العصر للظنليات
٢٢٥,٠	اردن/ المدينة الصناعية	محمد صالح علي عقله بني هاني	شركة محمد صالح بني هاني
٥٨١,٠	اردن/ المدينة الصناعية	هاني شاكر محمد قواسمي	شركة هاني قواسمة واخوانه
		علي شاكر محمد قواسمي	
		شكري شاكر محمد قواسمي	
٦١٨٩,٠	اردن/ مدينة الحصن	ابيه سليم احمد خصاونة	شركة خصاونة للصناعات الكيماوية
		لليلة محمد احمد خصاونة	

مكتبة
الأصل

١٠٤٢٠	أريذ/ الشجرة	عبدالله يوسف الشريدة عطاالله يوسف الشريدة زهير يوسف الشريدة وصلي عبدالله يوسف الشريدة	شركة باصبات عبدالله يوسف الشريدة
٥٦٠	أريذ/ الرمثا	الحجز على موجودات الشركة	شركة اتحاد ومخلصي الرمثا
٣٢٢٠	أريذ/ المدينة الصناعية	حسين ابراهيم الفاعوري	شركة حسين الفاعوري
٤٨٠	أريذ/ الحى الشرقي	سليمان خليل ابراهيم ابوالهيجاء	روضة ومدرسة التوت
٢٣٢٠	أريذ/ مدينة الحسن	الحجز على موجودات الشركة	شركة اوركيذا لصناعة الالبست
٢٨٦٠	أريذ/ شارع شفيق ارشيدات	الله حسن سعد الطعاني	شاووما عربي الطعاني
٥٧٠	أريذ/ المدينة الصناعية	عامر كمال توفيق النمري	مركز النمري لتجليس ودهان المسارات
٢٨٢٠٧٠	أريذ/ مدينة الحسن	الحجز على موجودات المصنع	مصنع الجودة للالبسة
١٩٢٠	أريذ/ مدينة الحسن	فوصل قاسم ياسين الهياجنة حسين توفيق حسين الزعبي	مؤسسة الواحة للتخليص
٣٠٦٠	أريذ/ المدينة الصناعية	فؤاد صادق علي صالح	مخرطة الفؤاد الحديثة
٤٠٠٠	أريذ/ شارع الثلاثين	علي بدر قاسم عبدالله خليل بدر قاسم عبدالله	شركة علي وحنان بدر قاسم عبدالله
٥٤٠	أريذ/ المدينة الصناعية	عبدالله عبد القادر عبد الحميد ابوجبل	جاروشة بلاستيك عبد الخالق
١٢٠٩٠	أريذ/ شارع بغداد	علي محمد عطية الزعبي محمد علي محمد عطية الزعبي مازن علي محمد عطية الزعبي ماجد علي محمد عطية الزعبي	شركة علي الزعبي للمقاولات
٢٤٧٤٠	أريذ/ ام قيس	محمد عيسى علي الشواهين عزام فرج موسى المحامدة صالح موسى مهدي الفاضل سالم موسى مهدي الفاضل	شركة باصبات الفاضل والشواهين
٦٤٠	أريذ/ شارع حكما	اسامة احمد يوسف سرحان	مؤسسة اسامة السرحان
١٤٦٠	أريذ/ دير ابي سعيد	أريال احمد علي الرشدان	مدرسة زليخا ام المؤمنين
١٠٤٢٧٥٠	أريذ/ شارع الهاشمي	الحجز على موجودات البلدية	بلدية أريذ الكبرى
٧٦٠٣٠	لواء الاغوار الشمالية	الحجز على موجودات البلدية	بلدية شرحيل بن حسنة
١٠١١١٠	الكرك/ مؤنة	جمال محمد عبدالسلام الخلاوي	مركز وكلمبريسا للتور للخدمات الطلابية
٤٤٥٣٠	الكرك/ القصر	عطاالله سالم سليمان الحوراني	معمل طوب عبدالله الحوراني
١٤٠٠	الكرك/ شارع الخضرة	خليفة عيسى صبيح المواجهدة فارس خليفة عيسى صبيح المواجهدة	سوبر ماركت الخضرة

١٠٨٠٠	أريذ/ عمان	الحجز على موجودات الشركة	ميجا للتجارة والخدمات
٢٧٢٩٠	أريذ/ وادي صقرة	الحجز على موجودات الشركة	الجميل للاستثمارات السياحية
٢٣٥٨١٠	أريذ/ الشميساني	خليل محمد عبدالقادر شاهين رياض محمد عبدالقادر شاهين لكرم محمد عبدالقادر شاهين	شاهين للتجارة الدولية
٤٠٧٠٠٠	أريذ/ الشميساني	الحجز على موجودات الشركة	وادي الأردن لتربية الاسماك
٨٢٠٠	أريذ/ صويلح	صالح فايز صالح الجاند سامح فايز صالح الجاند	سوبر ماركت التلخاء
١٩٢٥٠	أريذ/ بيسان وادي السير	نديم الطون امين بطشون نيلين نديم الطون بطشون نضال نديم الطون بطشون	نديم بطشون وشركاهم (منجرة بطشون)
١٧٨٦٠	أريذ/ الشميساني	الحجز على موجودات الشركة	الدول العالمية للمقاولات
١٢٢٠٠	أريذ/ مقابل مستشفى الجامعة	شوبرين محمود حسن خلف	حلويت ومعدات شوبرين خلف
١٩٤٠٠	أريذ/ شارع وصلي الثل	بهاء الدين يحيى الخوالدة حلا بهاء الدين يحيى الخوالدة ديالا بهاء الدين يحيى الخوالدة رغد بهاء الدين يحيى الخوالدة	بهاء الدين الخوالدة

مكتبة من الأصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

السلوات	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)
	دينار	قلم		
٢٠٠٠+٩٩	١٥٩	٠	١٤١١٤٦٢	احمد جميل احمد مطاوع
٩٨-٩٦	١٨٣	٠	١٤١٠٤٥٨	ياسر زهدي حسين مصطفى
٩٩+٩٨	١٨٧	٠	٣٩١١٦٠٨	شركة ورثة رمضان عواد اللحام
٢٠٠٠+٩٤	١٠٨	٠	١٧٠٣٦٤	خالد حمد محمد ابو صالحه
٢٠٠٠-٩٤	١٧٥	٠	١٤١٠٤١٥	حلتان يوسف لمر صبيح
٢٠٠٠-٩٤	١٧٥	٠	١٤١٠٤٠٧	ذبية يوسف لمر صبيح
٩٨	٢٦٧	٠	١٢٢١١٣٢	محمد قاسم نصر حجازي
٢٠٠٠+٩٩	١٠٩٣	٠	٧٤٥١٤٦	ريم موفق محمد الشرفا
٢٠٠٠	٧٣١	٠	٧٤٥١٢٠	مهدي موفق محمد الشرفا
٩٣	٢١٠	٠	١٠٤٣٤٩٨	عادل فتحي سالم القريني
٩٢	٤٣٩	٠	١٣٨٤٨٢١	احمد عبد الرحمن محمد مهيار
٢٠٠٠-٩٨	٣٢٨	٠	٢١٢٠٣٢	لمر كاظم لمر المنبرج
٩٩+٩٦	١٨٧	٠	٧٨١٠٤١٥	جبرائيل فريد ميخائيل موسى
٩٥-٩٣	٩٧٩٠٢	٠	١١٨٥٨٩٦	احمد حسني عبد العزيز اسماعيل
٩٥-٩٣	٩٦١٢٢	٠	١٢٣٢٥٢٥	محمد حسني عبد العزيز الدابوقي
٩٥-٩٣	٩٨٣٧٧	٠	١٣٣٠١٨٧	مهدي حسني عبد العزيز الدابوقي

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

السلوات	أرصدة الضريبة المستحقة	الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية العقبة
٩٦-٩٢	٨٦١,٩٤٠	٠١٥٢١٩٢٧٢	محمد خليل ابراهيم الحواتري
٩٨	٨١٣,٤٤٠	٠٠٥٨٨٥٨٣٣	جمال محمد سعيد الجولاني
٩٩-٩٣	١٢٩,٨٠٠	٠١٥٢٣٥٢٥٤	احمد محمد يوسف حسين علي
٩٩-٩٣	١٢٣,٢٠٠	٠١٥٢٣٥٢٦٢	شرين محمد يوسف حسين علي
٩٩-٩٧	١٢٥,٧٠٠	٠١٥٢١٩٩٤١	صفية عبداللطيف عبدالرحمن البابا
٩٩	١٢٦,٢٧٠	٠١٥٢١٩٨٣٦	احمد نسوقي محمود البابا
٩٥-٨٤	٤٩٢,٩٧١	٠١٥٢٢٠٩٧٤	رضوان عبدالرحيم محمد راشد
٩٥-٩٠	١٥٣,٤٩٠	٠١٥٢٢٠٠٩٥	سهيبة حسن حسين عمرو
٩٦-٩١	٢٥٩,٢٣٣	٠١٥٢١٧١١٦	خسام فيصل صالح المجالي
٩٨+٩٧	١٢٤,٣٠٠	٠١٥٢٢٣١٤٠	وقل رباح عبدالسلام الخطيب
٩٨-٨٥	٤٥٦,٠٠٥	٠١٥٢٢٣٨١	عودة علي عبد القنمان
٩٧+٩٤-٩٢	٢٠٩٩٦,٨١٩	٠٠١٩٦٥٠٩	سميح خليل اسماعيل ياسين
٩١-٨٥	١٢٦,١٢٥	٠١٥٢١١٣٦٩	باسمة احمد سالم الحجوج
٩٩-٩٧	٣٩٠,١٤٠	٠١٥٢٣٥٧٢٦	لتصا رشيد محمد ابو نجم
٩٩-٩٥	١٠١,٦٢٠	٠١٥٢٣٤٨٥١	هنا ماضي حسن ياسين
٩٩-٩٥	١٠٠,٩٦٠	٠١٥٢٣٤٨٣٥	هالة ماضي حسن ياسين
٩٩-٩٥	١٠٠,٩٦٠	٠١٥٢٣٤٨٢١	شادية ماضي حسن ياسين
٩٩-٩٥	١٠٠,٩٦٠	٠١٥٢٣٤٨١٩	فايزة ماضي حسن ياسين
٩٩-٩٥	١٠٠,٩٦٠	٠١٥٢٣٤٨٠٠	شبهة ماضي حسن ياسين
٩١	١٣٢,٠٠٠	٠١٥٢٠٦٢٩٧	مازن لبيه محمود مشتهي
٩٥-٨٩	٤٠٢,٢٩٣	٠١٥٢٠٥٠٤٥	نواف عبدالكريم ضويحي القرالة
٩٥-٨١	٢٧٠,٧٨٠	٠١٥٢٠٤٨٠٤	محمد عادل محمد ضبيان
٩٩-٩٦	٢٨٠,٠٦٠	٠١٥٢٠٢٧٩٨	إشراح محمد عبد ابو العز
٩٥-٨٩	١٩٨,٠٠٠	٠١٥٢٣٩٤٤٦	محمد عمر محمد ابو عيشة

مكنا من الأصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدنان

اسماء المكلفين التابعين لمديرية العقبة	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
الشركة الموحدة لمكاتب السياحة والسفر	٠١٦٧٠٠٧٣٢	٢٢٦٧٨,٥٧٠	٩٩+٩٨+٩٢
ناجي زامل عبد الضلاعين	٠٠٠٧١٩٣٦٦	١٨٣٦,٨٠٩	٩٩-٨٥
عبدالله محمد احمد البرديني	٠١٥٢٠٠٦٦٣	٤٤٤٨,٣٢٠	٩٤
شاكر عبيد درويش مصطفى	٠١٥٢٠٠٧٩٥	٥٨٣٧,٥٨١	٢٠٠١-٩٧
ماهر احمد محمود المبيض	٠١٥٢٤٧٧٥٩	٥٦٦,٨٢٠	٩٩-٩٠
احمد شجاع طه ياسين	٠١٥٢١٩٥٤٢	٧٩٠,٢٣٠	٩٦-٩٢
محمد نصر كمال سليم سعد	٠١٥٢٠٥٧٤٦	١٧٢٥,٥٧٢	٩٨-٨٣
فهم توفيق سليمان ايوب	٠١٥٢١٦٤٣٨	٢٠٤٣٣,٣٤٨	٩٧-٧٨
عدنان احمد حسن النجار	٠١٥٢٢٤٦٤٣	٥٦٤,٣٩٣	٩٥-٩٣
سامر سابا نيب مسلم	٠١٦٠٢٤٩٩٠	١٨١٠,٩٣٥	٢٠٠١-٩٣
محمد احمد محمد الرجال	٠٧٦٢٩٥٣٢	٤٧٥,٥٣٩	٩٥-٨٦
زياد محمد سعيد عمرو	٠١٥٢٣٤٩٣٢	١٦٩,٦٨٠	٩٩-٩٣

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات /وزارة التربية والتعليم والمبينة إزاء أسم كل منهم خلال فترة أقصاها (60) سـتون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستستخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ	التحقق
			فلس	دينار
1	محمد حسني احمد حسين السائح	عنان -حي نزال هاتف (4394143)	215	130
2	هشام شحاده درويش الشواهين	اربد-حي القصبه شارع فراس العجلوني هاتف (7277238)	025	4964
				تربية/ 105
				تربية/ 106

مكاتب من الأصل

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الأمانات/مؤسسة المناطق الحرة والمدينة إزاء أسم كل منهم خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

الاسم	العنوان	المبلغ		التحقق
		فلس	دينار	
شركة المحافظه وابو ورده والبلاصي مؤسسة الخالد للتخليص لاصحابها: - جبر يوسف محمد البلاصي - شايش خالد زعل المحافظه - شوقي محمد خليل ابو ورده	جبل عمان ص.ب (811664) هاتف (4611271) مكان عمل السيد جبر يوسف مدارس الاتحاد الاسلاميه الزرقاء هاتف (3991441)	900	1508	87/5
شركة السبيل للتخليص لاصحابها: - حنا ميخائيل القصير - سمير اندروس الياس شاميه - حازم علي ابراهيم الراسخ - ابراهيم كمال راجي بشارات - واصف شمس الدين احمد الخطيب	عمان - العبدلي هاتف (4649559) (4649569) هاتف منزل السيد حازم (5858410) هاتف منزل السيد ابراهيم (4657888)/(4635330) هاتف منزل السيد واصف (5821621) عمل (4637460)	300	640	88/5

شركة ذيب العنتاوي وشركاه مؤسسة التيسير للتخليص لاصحابها: - تيسير حسين اسماعيل المصري - ذيب محمد الحاج العنتاوي - ناديا محمد مصطفى الناطور	عمان - هاتف منزل السيد تيسير (5660676) عمان - هاتف منزل السيد ذيب (5715294) عنوان السيد ناديا عمان - وسط البلد عمارة الشاسوغ طابق (9) بواسطة وكيلها السيد محمد مصطفى حسين الناطور هاتف (4654120)(4654150)	700	1328	89/5
شركة ياسر ابو ديه للتخليص لاصحابها: - ياسر محمد سليم ابو ديه - طارق ياسر محمد سليم ابو ديه	العبدلي - عمارة الداوود طابق (3) هاتف (4640714) خلوي السيد ياسر (079/5037619) منزل (02/7382151)	560	809	90/5
بدر علي محمد القويحاني	المفرق - مغير السرحان هاتف (02/6259090)	700	533	91/5
خالد عبد العزيز علي عواد	اريد - شارع الملك فيصل قرب تكسي الرشيد هاتف (02/7279312)	400	602	92/5
قاسم علي قاسم العارضة	اريد - كفر يوبا هاتف (02/7214172)	550	869	93/5
محمد فخري محمد	عمان - وسط البلد بواسطة هاتف مؤسسة الرفاعي للتنقل والتخليص (4618571) ص.ب (212307) رمز بريدي (11121)	050	338	94/5
محمد ابراهيم محمد السرحان	اريد بواسطة هاتف (7272669)	200	452	95/5
عبد الكريم موسى عبد الفتاح عيد	عمان - شارع مكة هاتف منزل (5513192)	300	448	96/5
المركز الفني للوازم والآليات لاصحابها: - اسماء جميل خضر - عهود يوسف عمر الرفاعي - دعاء يوسف عمر الرفاعي - عمر يوسف عمر الرفاعي	عمان ص.ب (11317) رمز بريدي (11123) هاتف (4746901) فاكس (4746903)	880	3120	97/5

مكنا من الأصل

98/5	686	950	شركة وليد عبد الهادي الجبالي واخوانه لاصحابها: - وليد عبد الهادي خليل الجبالي - مرزوق عبد الهادي خليل الجبالي - خالد عبد الهادي خليل الجبالي
			عمان - جسر ماركا ص ب (863) الرمز البريدي (11952) هاتف (4873410) (4633049) (4755677)

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال
الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ
المستحقة عليهم لحساب الجامعة الاردنية والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة
أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي
حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

التحقق	المبلغ		اسم الكفيل وعنوانه	اسم المبعوث وعنوانه
	دينار	فلس		
164/4	115	000	1- رشدي محمد رشيد احمد/مدرسة الأمير محمد الإعدادية 2- صالح احمد يوسف الخطيب/جامع الحسين/معلم 3- احمد عبد الرحمن قاحوش/مدرسة ناعور/معلم 4- احمد محمد ياسين/ك/اللاسلكي/القوات المسلحة	ابراهيم يوسف محمد ياسين جبل الحسين شارع العريض بقالة ابو عمر المصري

165/4	115	000	1- جلال عبد اللطيف سعيد 2- محمود حمد الله ابو حجلة/مدرسة عين اللباشا 3- محمود محمد سالم وريكات/قرب مدرسة الوكالة 4- فايز محمود سلامة/صويلح شارع أملك حسين/بقالة ابو فريد	احمد محمد أبو زيد صويلح قرب مدرسة الوكالة
159/4	108	000	1- عاطف موسى عطا/شركة المقاولات العمومية	علي شوكت جلي عبيد حي نزال/قرب مدارس العباسية
160/4	200	000	1- رضوة الريحاني سلامة سوينم الشميساني طلعة البلاستيك	امير عيسى غطاس عويس الشميساني/طلعة البلاستيك
161/4	120	000	1- احمد يوسف منور الوريكات القضاء العسكري 2- نوفان احمد يوسف الوريكات القضاء العسكري	عبد الكريم احمد الوريكات السلط/ابو نصير
162/4	60	000	1- عبد الرحمن حامد ذياب/مدينة الحسين الطبية 2- احمد رزق محمود/مدينة الحسين الطبية 3- احمد خميس مطر/القيادة العامة 4- خليل محمود ابو خليل/شارع امية/الزرقاء	ابراهيم اسعد سماره القيادة العامة
163/4	35	000	1- محمد احمد شاهين 2- هيام علي زكي/الامن العام	ابراهيم محمد سلمان جبل التاج/حي الأمير محمد
152/4	165	000	1- فندي احمد بركات عبيدات/امانة عمان الكبرى 2- قصي سليم عواد ابو دلو/امانة عمان الكبرى/قرب مدرسة الامام الشافعي	مضر فندي احمد عبيدات خلدا
153/4	105	000	1- قاسم محمد محمد خريس/هيئة الاتصالات للخاصة 2- محمد فوزي فياض جرار/الجامعة الاردنية/عمادة شؤون الطلبة	سامي حسن جمعه الوحش حي نزال/للزراع الغربي ت(796014)
154/4	150	000	1- خالد كامل مصطفى الربابعة/حي المدينة الرياضية 2- علي مصطفى محمود مصطفى جبل الحسين	محمد عوده الفلاح الجبور مقابل وزارة الشباب/منزل خلف الجبور
155/4	250	000	1- يسام جمعه حسين حسن/وزارة الاشغال العامة 2- ماهر حرب ابراهيم المصاروة/وزارة الاشغال العامة	عصام درويش عبد المعطي جبل القصور/قرب مدرسة الامام الشافعي

عكاز من الأصل

بسام يوسف الديري جبل التاج/بقالة الاقتصاد	156/4	70	000	1- نواف نافع صالح نافع/وزارة الاشغال العامه 2- غاندي عبد العزيز الديري المدرسة العبدلية/سحاب
عسان عبد الفتاح مصطفى الغويريه الزرقاء/وكالة بريد حي البتراوي	92/د	60	000	1- سالم خالد سالم/الزرقاء ص.ب (611)
محي الدين محمد ياسين الزرقاء/حي الحسين	94/د	80	000	1- عبد القادر محمد عبد القادر/الرصيفه شارع ابو رصاص 2- فهمي ابراهيم عبد/الرصيفه/قرب محطة ابن ميناء للبنزين د عثمان حسين مرعي/كتيبة الهاشميه الماشره 4- محمد هشام احمد/مدرسة المدفنيه/الزرقاء
محمود محمد احمد عبيد الله البنك المركزي/الدائرة المالية/بواسطة وليد احمد الصوص	97/2	102	000	1- رجا حسن عبد الله جمهور/سلطة الكهرياء 2- ظاهر رزق احمد سالم/مدينة الحسين الطبية
مشهور محمد طويقات مالخص مكتب بريد ماحص	100/2	25	000	1- فهد محمود احمد العبادي/مؤسسة رعاية الشباب 2- سلمان نيب المناصره ناعور/المناصير 3- منصور عبد ربه طويقات/مكتب بريد ماحص 4- جبريل عوده سلمان/مديرية الأمن العام 5- فهد علي فهد ضرار/مديرية الأمن العام 6- نمر نهار طويقات/مكتب بريد ماحص
الدكتور هشام محمد نمر ابو عوش التاج/شارع الشهيد مقابل محمص سونيا	109/2	30	000	1- محمد نمر مصطفى ابو عوش/التاج شارع الشهيد مقابل محمص سونيا
يوسف محمود محمد داود الرصيفه/الجبل الشمالي خلف معمل الانتاج	131/د	115	000	1- محمد منصور علي خضير/محطة الياس للبحاث الزراعيه 2- اسما عيل عبد الرحمن عبد الله/الزرقاء الشارع العام/معرض فلسطين 3- محمد علي محمود مصطفى/محكمة عمان الشرعيه 4- مازن فتحي زاهر/الحي الشرقي قرب جامع عبد الرحمن بن عوف 5- احمد محمد مصطفى/اريد النعيمه

عصام سالم خلف حدادين الزرقاء شارع الملك حسين بقالة النزهة	150/د	380	000	1- أكرم خليل سلمان المعايطة/سلاح الجو الملكي 2- سالم خلف حدادين/شارع الملك حسين/قرب شركة الكهرباء 3- حازم ثابت عبد الرؤوف/مدرسة الرصيفه التنويه التنويه 4- هشام جميل سالم زريقات/سلطة وادي الأردن
نبيل نايف الحمود الزرقاء حي النصر منزل نايف الحمود	194/2	108	000	1- مصطفى نايف الحمود/مديرية الدفاع المدني
ايمن محمد سليمان علاونه الطبيه/اريد	151/4	480	000	1- عبد القادر احمد ابراهيم الرصيد الرمثا/الحي الغربي/قرب المدرسة الثانوية للبنين 2- عبد السلام احمد محمد الشناق/لاوات المسلحة الاردنية 3- معن محمود سليمان علاونه/القوات المسلحة الاردنية 4- محمد سليمان البشير العلاونه/الطبيه/اريد 5- محمد منير قاسم خضر الرشيدات/الصناعة والتجارة
رحاب سالم فرحان الشحاتيت جبل الحسين شارع صلاح الدين قرب بقالة مروان	157/4	250	000	1- فرحان سالم شحاتيت/جبل الحسين قرب دوار الداخليه/مكتب الشحاتيت وزبانيه للهندسة مجمع سكنيه
صابر محمد صالح الرباطي صويلح/الحي الشرقي	158/4	25	000	1- سلمان محمد صالح الرباطي/مؤسسة المواثيق 2- سليمان صالح الرباطي/جبل الحسين
عائد موسى ابراهيم داود عليان نزال/الزراع الغربي/مقابل روضة الاماني	140/4	106	000	1- زياد محمود عليان/الملكية الاردنية/مضيف جوي 2- صابر عبد الحليم الشرفاوي/عاليه/ضابط اتصالات ت(737123) 3- رمزي موسى ابراهيم داود/حي نزال للزراع الغربي/روضة الاماني 4- عبد الوهاب محمد حبش/ج/الاخضر قرب مكتبة للمجد ت(799954)
صلاح عبد الحليم عواد المناصير مرج الحمام/دوار النلة	141/4	170	000	1- محمد نايف محمد/الخدمات الطبية/مدينة الحسين 2- صلاح الدين ابراهيم صالح خريسات الخدمات الطبية/مدينة الحسين
نمر علي نمر الحراسين معلم في مدرسة معاذ بن جبل	145/4	220	000	1- معن علي نمر الحراسين/الحرس الخاص 2- خلدون عبد احمد/مدرسة المقابيلين التنويه للبنين 3- ابراهيم عوض موسى عبيدات/القوات المسلحة الاردنية/القوات الخاصة

هكذا في الأصل

131/4	15	000	1- حسن علي مصطفى الصمادي/أريد/النعيمه الحي الشمالي 2- حسين علي مصطفى الصمادي/أريد/النعيمه الحي الشمالي 3- عبد اللطيف علي مصطفى الصمادي/أريد النعيمه/الحي الشمالي	أحمد علي مصطفى الصمادي أريد/النعيمه/الحي الشمالي
132/4	40	000	1- خالد أحمد أيوب عوض/شارع المهاجرين شركة محمد جمعه سمور وأولاده 2- سمير يوسف محمد كتوة/شركة كتوة التجارية	انتصار أحمد أيوب الجزيرة جبل الزهراء/حي الصناعات شارع الشهيد
133/4	15	000	1- صالح عارف جرادات/الزرقاء اسكان الهاشمية 2- خالد مصطفى أبو دره جرادات/جبل الحسين/خلف مدرسة عكا الثانوية	خلود صالح طالب جرادات الزرقاء/اسكان الهاشمية
136/4	16	000	1- رياض شوكت سليم معالي/أمانة عمان الكبرى 2- محمد عماد البشتي/أمانة عمان الكبرى	كرم خليل محمد طينجه الزرقاء/ج الاميرة رحمه
47/4	100	000	1- صالح عبد الله صلاح محمد الزعبي/وزارة التربية قسم المناهج 2- سلمى ماشم الجبوسي/التربية قسم المناهج 3- محمد إبراهيم الزعبي/مديرية الامن العام 4- عباس مليب محمد شديد/مديرية الامن العام 5- محمود حسين الزعبي/الاداعه والتلفزيون 6- محمود عبد الرحيم علي/القيادة العامه 7- عبد الرحمن محمد الهويدي/صويلح قرب البلديه	سلطان ابراهيم صلاح الزعبي أريد/خرجا قرب البريد
121/4	35	000	1- عبد الوهاب جديع علي للقرلة/وزارة الصحة 2- محمود عمر عبد المهدي/القيادة العامة الفرقة الخامسة المدرعة 3- جميل مصليح أحمد البطران/الكرك الشارع العام/مخيلة الأردن	نعيم مصليح أحمد البطران حارة الضمور
129/4	72	000	1- أحمد عبد الكريم المطر/مؤسسة عاليه قسم خدمات المسافرين 2- حسين خليل الراعي/عاليه للملايات الجوية 3- إحسان إبراهيم خليل/الامن العام /محطة الصلاج	يوسف محمد يوسف شكري أريد/بيت يافا/شعبة البريد فتحيه خليل أحمد الراعي جبل الحسين شارع عكا/عمارة الصلاج
2000/13	108	000		

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (6) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (6) لسنة 1952 وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب قروض طلبة الجامعة الأردنية والمبينة إزاء أسم كل منهم خلال فترة أقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة .

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

اسم المبعوث وعنوانه	اسم الكفيل وعنوانه	المبلغ فلس دينار	التحقق
فرحه فلاح عليان عمان - القويسمة - الشارع العام قرب المدرسة الثانوية للبنين .	1. خالد محمد عساف دلثة للتربية - عمان . 2. علي عيس ابو عرقوب وكالة الغوث /دانة تربية عمان .	50 000	46/22

مكراً من الأصل

49/22	177	000	<p>1. أحمد عطيه أحمد القناص . مخيم البقعة / المخيم الجديد ص.ب (358) . معهد تدريب المنربين والمشرفين وادي السير .</p> <p>2. عبدالله محمد أحمد القناص . مخيم الحسين آخر موقف السرفيس / شركة مواد بناء - العبدلي - مخيم الحسين .</p> <p>3. رويده عمر يوسف عطيه . أبو حلوم - وزارة التربية والتعليم - مدرسة باب عمان الاساسية - مخيم البقعة - المخيم الجديد بواسطة بقالة ابو فاروق ص.ب (35)</p>	<p>كفاح عطيه أحمد القناص مخيم البقعة - المخيم الجديد ص.ب (358)</p>
58/22	40	000	<p>1. محمد حسين للحسه . مؤسسة المواصلات الملكية والاسككية / محطة الاقمار الصناعية / رئيس الادارة .</p> <p>2. محمود محمد موسى . جبل النزهه - قرب مسجد المرايطين.</p>	<p>ميسون محمد حسين اللهم عمان / جبل النزهه تلفون المنزل (616276) ص.ب (8831)</p>

64/22	245	000	<p>1. طارق جميل ابراهيم سعد . المستشفى الاسلامي - مأمور قسم البقعة - مقابل مشحمة الخرابشه .</p> <p>2. محمود عبد الرزاق زين قابوت . المستشفى الاسلامي - مأمور قسم الخرابشه - منطقة القدس .</p>	<p>1. طارق جميل ابراهيم سعد . المستشفى الاسلامي - مأمور قسم البقعة - مقابل مشحمة الخرابشه .</p>
102/22	201	000	<p>1. أحمد يوسف عبد الفتاح أبو حليمه جبل النصر - شارع أبو حيان التوحيدي .</p> <p>2. أحمد حسين أحمد أبو عوده . جبل النصر - شارع أبو حيان التوحيدي - عمارة 11 .</p>	<p>نسمه أحمد يوسف أبو حليمه . جبل النصر - شارع أبو حيان التوحيدي عمارة 11</p>
71/22	100	000	<p>1. زهير علي مصطفى عبد الرحمن علي . الوحدات - مقابل السوق المركزي .</p> <p>2. أحمد شاكر أحمد . الوحدات - حي نزال - الجبل الاخصر .</p>	<p>خليل محمد مصطفى صالح حي نزال - الجبل الاخصر هاتف (790140)</p>
101/21	57	000	<p>1. أحمد فرحان محمد . الطفيلة / حي البحرات .</p> <p>2. سليمان سمور سلامة الصمادي . الطفيلة / حي البحرات .</p>	<p>عمر حسن الحمادي العمايه . الطفيله - حي دوله - بقالة عين الباشا .</p>

عكاز من الأصل

8	فايز شاهر مفلح الرواشدة الكرك / ذات راس هاتف (375115)	1. حاكم بركات عبد الغني الرواشدة المركز الوطني للصحة النفسية . 2. فيصل عطيه الرواشدة . شركة الاسمنت الاردنية . 3. سمير محمد بركات القيسي . الكرك / الشهابية / حي العباسية .	000	20	107/21
9	محمد جمعه عبد المعطي جبل عمان - الدور الاول ص.ب (6953)	1. محمد حسين عبد ابو حمدي . شركة عليان التجارية - عمان - ص.ب (4075) . 2. ذيب فريد ابو حمدي . شركة سفريات العابد . 3. اسكان الجامعه / منزل بسام هارون .	000	200	126/21
10	محمد سلامة العناسوه صويلح / الحي الشرقي - قرب بقالة العبوشي خلف مدارس النمو التربوي صويلح ص.ب (571)	1. سالم سلامة مكازي عناسوه . وزارة المالية / قسم لجنة التقاعد صويلح / الحي الشرقي . 2. محمود سلامة مكازي . مجموعة الاتصالات القيادة العامة . 3. سلامة مكازي سلامة . شرطي / صويلح - الحي الشرقي ص.ب (571) .	000	35	129/21

11	رغد عبد الرزاق العواد الخرابشه . السلط - هاتف رقم (551034) فرعي 6 .	1. أحمد عبد الرزاق عواد . السلط . الامن العام - دائرة ترخيص المركبات . 2. فيصل ضيف الله ابراهيم . الرمثا - الحي الغربي . ادارة ترخيص المركبات .	000	215	61/21
12	عبدالرحمن درويش شبيلات . الطفيلة - قرب مكتب السريدي - بواسطة عبد الرحيم عواد .	1. عبد الرحمن محمد حمدان . ملازم وحده الاسلكي - عمان جبل الجوفه - شارع الفاققي . 2. حسين محمد درويش . عسكري - وحده مشاغل الزرقاء المركزي - جبل الجوفه .	000	80	78/21
13	عبدالفتاح خليل حسن الفلاح . الجبيهة - الحي الغربي - شارع علي بقالة فراس .	1. عبدالله خليل اللوزي . الجبيهة - الحي الغربي - شارع علي بقالة فراس . 2. عبدالله محمد فريج . الجمعية العلمية الملكية - قسم الدائرة المالية .	000	50	82/21
14	عدنان عابد مقطش . عنجره - عجلون - قرب المستشفى .	1. عبد يعقوب مناور . سلاح الجو المدفعية / ضاحية المهندسين / صويلح . 2. منير يعقوب مناور . صويلح - ضاحية البرموك .	000	100	89/21

مكازي من الأصل

15	محمد عبد الرحيم العلي الرصيفة / الجبل الشمالي قرب الجامع / بقالة أبو راضي	1. نمر أحمد نمر علي . وزارة التموين / قسم الكمبيوتر - عمان	000	80	132/21
16	ميسون سامي فائق الكرك - القصر / مديرية الامن العام / قسم الكمبيوتر	1. سهم سامي فائق المجالي . الكرك - القصر / مديرية الامن العام / قسم الكمبيوتر . 2. عبيد رياض المجالي . مديرية الامن العام - ادارة التحقيقات هاتف (656000) (3484)	000	47	150/21
17	محمود مصطفى مراغة الهاشمي الشمالي - آخر خط 14 عمان - ص ب (230148) هاتف (644940)	1. محمود مصطفى مراغة . مؤسسة المواصلات - طريق ناعور . 2. مصطفى عطا مراغة . الهاشمي الشمالي - آخر خط 14 ص ب (230148)	000	60	157/21
18	محمود موسى عبد العزيز الهريشات الطفلة - احسا - المدينة السكنية	1. محمود موسى عبد العزيز شركة القويقات 2. محمد خلف إبراهيم الزعول بلدية عنجرة / محاسب نظامه بيا فبعلت - جلد	000	100	161/21

19	وليد عيد موسى الرواضية . معان - وادي موسى الطبية - هاتف (83405) قرب مكتب البريد	1. محمد سليمان الهللات . القوات المسلحة - القضاء العسكري - وادي موسى - دوار الشهيد . 2. فيصل ضيف الله ابراهيم . الامن العام - ادارة الترخيص ماركا	000	80	164/21
20	اميمة عبدالرحمن عيد القطار السعيد . الوحدات - قرب رابطة الكتاب الأردنية . عمان - ص ب (910075) جمعية شنب	1. جمعية محمود شنب . رابطة الكتاب الأردنية . عمان - ص ب (910075) 2. راشد محمود عوض . وزارة الأوقاف - ص ب (659)	000	40	71/14
21	فاروق أحمد محمد الغمري الزرقاء - الغوييرة شارع أبو بكر	1. محمد أحمد عبد الرحمن الحاج . الزرقاء - حي الأمير عبدالله شارع الزرقاء - شركة الكهرباء . 2. حسن صالح الشر . 3. عمر زعل محمد الجبور . الزرقاء - الغوييرة - شارع أبو بكر - مسكة الأمانة	000	120	95/14
22	محمد أحمد عبد العزيز عبد الكريم . عجلون - عين جنا - مكتب بريد عين جنا	1. محمد عبد الرحيم علاري . الإذاعة - قسم الرصد . 2. أحمد عويدي العبادي . مديرية الامن العام سابقاً - عمان وادي السير ص ب (70)	000	144	105/14

مكتبة الأصل

23	موسى محمد سالم الحياري. السلط - الجدعة العليا - بقالة أبو درويش .	1. عبد الجابر حمدان مصطفى . مدرسة جمال الدين الإعدادية / السلط 2. أحمد فرحان عبدالله . سلاح الجو الملكي . 3. رجب محمد سالم الحياري . دائرة الأراضي والمساحة . 4. علي موسى عبدالرحمن . السلط 5. فيصل عبد الرزاق موسى الحياري . دائرة الموازنة . 6. عيسى سليمان محمد القضاء . القيادة العامة / للتوجيه المعنوي .	000	240	133/14
----	--	--	-----	-----	--------

24	عليان موسى محمد حسن عليان . الوحدات - شارع المدارس مسجد مدارس الوحدات .	1. محمد أمين أبو نبعة . الجمعية العلمية الملكية . 2. خالد عبدالهادي . عمان - جبل اللويبة - قرب نادي خريجي جامعة بيروت العربية .	000	108	160/14
25	ريم محمد اعبد الضمور . عمان - ببادر وادي السير شارع عطا علي هاتف (8164330)	1. محمد اعبد جعفر الضمور . عمان - ببادر وادي السير شارع عطا علي هاتف (8164330) 2. اكرم خميس سلامة حداد . عمان - جبل الحسين - شارع خالد بن الوليد - قرب بوتيك الرداء هاتف (611683)	000	55	72/20
26	سيمره عبدالرحيم محمد صويلح - قرب اسكان المهندسين - ص.ب (815) أبو نبيل .	1. أحمد اسماعيل شكري . عين الباشا - قرب البلدية . 2. ابراهيم فلاح عبد الحي . جبل القصور . عمان - دكان ابن مهيد .	000	130	74/20

مكزن من الأصل

مطالبات

صادرة عن دائرة الجمارك

يتحقق على:-

معي الدين حسين محمد الشرفات/ المصفاوي.
مبلغ (٣٣٤١) ثلاثة آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم
(٢٠٠١/١٧٧).
لعلى المذكور اعلاه المبادره لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

يتحقق على:-

١ - عمر عثمان العمودي/ يمني.
٢ - سليمان عبد الله احمد/ اردني.
٣ - محمد عبد الله محمد العويدي/ اردني.
مبلغ (٤٥٩٢٧) خمسة وأربعين ألفاً وتسعمائة وسبعة وعشرين ديناراً سنداً لقرار تغريم.
لعلى المذكورين اعلاه المبادره لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية
تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

ورقة اخبار

خاصة بتبليغ قرار الحبس الى المدين

صادرة عن دائرة الاجراء الرصيفة

رقم القضية ٩٣/٢٩٥

الى المدين سعود احمد ابراهيم الخولجا.

قررت رئاسة اجراء الرصيفة حبسك لمدة اربعين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ٣٠٠ دينار والرسوم.

الى ذلك السيد خليفة الدولة.

فلذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقه المصوص عليه في المادة (٥) من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال
اسبوع من تاريخ تبليغك سبباً هذا القرار بحقه حسب الأصول.

مأمور اجراء الرصيفة

.....
.....
.....

مكذبا من الأصل

مكتبة الأصل

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني